وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

العنوان:

دور الاستثمار في القطاع السياحي وأثره في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي والاستشراف

من اعداد الطالبتين:

- فارسي عبير شمس الضحى
- ميلود كوثر

تحت اشراف:
–الاستاذ بن مسعود نصر الدين

- نوقشت علنا امام اللجنة المكونة من:

الاستاذ	الرتبة	الصفة
الأستاذ: عدة خير الدين سليم	أستاذ مساعد	رئيسا
الأستاذ: بن مسعود نصر الدين	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
الأستاذ(ة): بن الدين نور الهدى	أستاذة محاضرة	ممتحنا

السنة الدراسية:

2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان:

قال الله تعالى: وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ **(12)**

وقال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم: "إنَّ أشكرَ النَّاسِ للهِ تبارك وتعالَى أشكرُهم للنَّاسِ وفي روايةٍ لا يشكُرُ اللهَ من لا يشكُرُ النَّاسَ" رواه اشعت بن قيس

الحمد الله حمدا كثيرا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على ما أكرمنا به من صبر وقدرة على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي نرجوا أن ينال رضاه. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عدد كمال الله وكما يليق بكماله.

والشكر الجزيل إلى :

- أستاذ التعليم العالي بن مسعود نصر الدين على تفضله الإشراف على هذا العمل، ودعمه الجليل لتخريج هذه الدراسة على أحسن وجه وتكرمه على توجيهي ونصحي حتى إتمام هذه الدراسة.
- لأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذه الدراسة .
- كل من ساعد في هذا البحث من قريب أو بعيد في المد بالمعلومات أو التسهيلات أو الدعم.
- كل فرد من عائلتي الذين كانوا لي سندا وعونا كبيرين.

الاهداء

من قال انا لها "نالها"

وانا اليوم وان ابت رغما عنها اتيت بها

نلتها وعانقت اليوم مجدا عظيما، فعلتها بعد ان كانت مستحيلة، كانت دروبا

قاسية وطرقا خسرت بها الكثير ولكني وصلت والحمد لله

اهدي ثمرة عملي هذا الى من كان سندي في السراء والضراء الى من اجتهدت وحرصت

على نشأتي وتربيتي غمرتني بحبها وعطفها وحنانها الى من يعجز اللسان

الثناء عليها والقلم عن وصف فضلها الى التي الجنة تحت قدمها

" **امي الحبيبة الغالية** "

والى من أشعل مصباح عقلي واطفى ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم

والمعرفة ومن ضحى من اجل ان ينير دربي وطريقي

الى من زرع فينا الثقة

" **ابي العزيز** "

الى من ساندني بكل حب عند ضعفي وازاح عن طريقي المتاعب

ممهدا لي الطريق زارعا الثقة والإصرار بداخلي

سندني والكتف الذي استند عليه

" **اخوتي** "

اختم الاهداء الى صاحبة الفضل العظيم وصديقة الرحلة والنجاح

الى من وقفت بجانبي كل ما اوشكت ان اتعثر

" **عبير** "

كوثر

الاهداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طيتها الكثير من
الصعوبات والمشقة والتعب، ها انا اليوم أقف على عتبة تخرجي اقطف
تمار تعبي وارفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك
الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على اتمتم هذا
العمل وتحقيق حلمي...اهدي هذا النجاح

الى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود واعطاني بلا مقابل
الى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، الى من غرس
في روحي مكارم الاخلاق داعمي الأول في مسيرتي
وسندي وقوتي وملاذي بعد الله الى فخري واعتزازي
"**والدي**"

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها واحتضنني قلبها فبل يدها وسهلت
لي الشدائد بدعائها الي
القلب الحنون
والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات
سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي الى وهجي حياتي
"**والدتي**"

الى ضلعي الثابت وأمان ايامي الى ملهمي نجاحي من
شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها
الى خيرتي ايامي وصفوتها الى قرة عيني
"**اخوتي واخواتي**"

وفي الختام الى صديقة حياتي ودربي التي منحتني العاطفة والمودة والتي قامت بالتحفيزي لإتمامي هذه الدراسة
"**كوثر**"

عبير

الملخص:

تمتلك الجزائر الكثير من عناصر الجذب السياحي ما يجعل منها وجهة سياحية رائدة في حوض البحر المتوسط.
ولكن المداخيل السياحية اقل من النفقات دوما وبالتالي مساهمتها في الناتج المحلي الخام ضئيلة جدا.
فكان الهدف من هذه الدراسة ابراز الأثر الذي يحدثه الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك عن طريق دراسة مجموعة من مؤشرات السياحة الجزائرية. اعتمادا على منهج وصفي ومنهج تحليلي من خلال ابراز اهم مؤهلات والمؤشرات السياحية للجزائر، حيث يستدعي من الجزائر العمل علة تنمية قطاع السياحة لما له دور فعال في النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وذلك يتجلى من خلال مساهمته في تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل وتحقيق إيرادات بالعملة الصعبة.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار السياحي، مؤشرات السياحية، المؤهلات السياحية، ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي.

Abstract:

Algeria has many tourist attractions, making it a leading tourist destination in the Mediterranean basin.
But tourism income is always less than expenditures, and therefore its contribution to the gross domestic product is very small.
The aim of this study was to highlight the impact that tourism investment has on economic growth in Algeria, by studying a group of Algerian tourism indicators. Based on a descriptive approach and an analytical approach by highlighting the most important tourism qualifications and indicators for Algeria, it requires Algeria to work on developing the tourism sector because it has an effective role in the economic and social growth of the country, and this is evident through its contribution to improving the balance of payments, providing job opportunities, and generating revenues in hard currency.

Key words:

Tourism investment, tourism indicators, tourism qualifications, the balance of payments, economic growth.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
- كلمة الشكر	
- الاهداء	
- الملخص	
- فهرس المحتويات	
- قائمة الجداول	
- قائمة الاشكال	
- مقدمة	أ–ب
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار	
- تمهيد	02
- المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار	02
- المطلب الثاني: أنواع الاستثمار	03
- المطلب الثالث: اهداف الاستثمار	07
- المطلب الرابع: أدوات الاستثمار	08
- خلاصة	10
المبحث الثاني: الاستثمار في القطاع السياحي	
- تمهيد	12
- المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي	12
- المطلب الثاني: أهمية الاستثمار السياحي	13
- المطلب الثالث: خصائص الاستثمار السياحي	13
- المطلب الرابع: مجالات وفرص الاستثمار السياحي	14
- المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي وطرق تمويله	16
- خلاصة	21
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	
- تمهيد	23
- المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	23
- المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	24

فهرس المحتويات

- المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي	25
- المطلب الرابع: شروط تحقيق النمو الاقتصادي	26
- خلاصة	28
المبحث الرابع: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر	
- تمهيد	30
- المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر	30
- المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر	37
- المطلب الثالث: الهيئات الداعمة للسياحة في الجزائر	38
- المطلب الرابع: معوقات ومحفزات الاستثمار السياحي في الجزائر	40
- خلاصة	42
الفصل الثاني: واقع السياحة في الجزائر	
- تمهيد	44
- دراسات سابقة	44
مقومات السياحة في الجزائر	
1. مؤسسات الايواء	49
2. توزيع الفنادق حسب الصنف	52
3. وكالات السياحة والاسفار	54
4. المرشدين السياحيين	55
5. قائمة المواقع والمعالم الاثرية	56
6. مناطق التوسع السياحي	57
7. عدد الشواطئ في الجزائر	58
8. النشاط الحموي	60
9. الموسم الصحراوي	62
المؤشرات الإحصائية للاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي	
1- تطور دخول السواح عبر الحدود الجزائرية	64

فهرس المحتويات

2- دخول الجزائريين المقيمين في الخارج عبر الحدود	66
3- مساهمة السياحة في التشغيل	67
4- مساهمة السياحة في العمالة بصفة مباشرة وبصفة كلية	68
5- وضعية المشاريع السياحية	70
6- حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى	72
7- وضعية تطور ميزان المدفوعات	74
8- مساهمة الإيرادات السياحية الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي	75
9- تطور الإيرادات السياحية في الجزائر	77
10-الانفاق السياحي الداخلي الجزائري	79
11-تطور الانفاق الحكومي الفردي على السياحة في الجزائر	80
- نتائج الدراسة	82
- خلاصة الفصل	83
- خاتمة	85
- قائمة المراجع والمصادر	88

فهرس المحتويات

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	محطات الحمامات المعدنية في الجزائر	33
02	المعالم والأثار التاريخية	34
03	متاحف	35
04	توزيع الفنادق حسب الطابع	49
05	توزيع الفنادق حسب الطابع القانوني	51
06	توزيع الفنادق حسب الصنف	52
07	وكالات السياحة والاسفار	54
08	المرشدين السياحيين	55
09	قائمة المواقع والمعالم الأثرية	56
10	مناطق التوسع السياحي	57
11	عدد الشواطئ	58
12	احصائيات السياحة الحموية	60
13	تطور السياحة الحموية في الجزائر	61
14	توزيع عدد السياح المقيمين والأجانب في المناطق الصحراوية	62
15	تطور دخول السياح عبر الحدود	64
16	دخول الجزائريين المقيمين في الخارج عبر الحدود	66
17	مساهمة السياحة في التشغيل	67
18	مساهمة السياحة في العمالة بصفة مباشرة وبصفة كلية	68
19	وضعية المشاريع في طور الانجاز	70
20	وضعية المشاريع المنجزة	70
21	حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى	72
22	وضعية تطور ميزان المدفوعات في الجزائر	74
23	مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي	75
24	تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر	77
25	الانفاق السياحي الداخلي الجزائري	79
26	الانفاق الحكومي الفردي على السياحة في الجزائر	80

فهرس المحتويات

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع الاستثمار في الجزائر	06
02	مصادر تمويل الاستثمار السياحي	19
03	توزيع الفنادق حسب الطابع	50
04	توزيع الفنادق حسب الطابع القانوني	52
05	توزيع الفنادق حسب الصنف	53
06	عدد الشواطئ في الجزائر	59
07	توزيع عدد السياح المقيمين والأجانب في المناطق الصحراوية	63
08	تطور دخول السياح عبر الحدود	65
09	دخول الجزائريين المقيمين في الخارج عبر الحدود	67
10	مساهمة السياحة في العمالة بصفة مباشرة وبصفة كلية	69
11	وضعية المشاريع المنجزة وفي طور الانجاز	71
12	حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى	73
13	وضعية تطور ميزان المدفوعات في الجزائر	75
14	مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي	76
15	تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر	78
16	الانفاق السياحي الداخلي الجزائري	80
17	الانفاق الحكومي الفردي على السياحة في الجزائر	81

المقدمة العامة

يعتبر قطاع السياحة ذو أهمية كبيرة ورافدا من روافد التنمية الاقتصادية، كون له مساهمة واثار إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان الإيرادات من جهة، ومن جهة أخرى يمثل مكانا هاما في مجال العلاقات الدولية. لذلك عملت العديد من الدول سواء كانت متقدمة او نامية، رأسمالية او اشتراكية على تطوير هذا القطاع وذلك من خلال تقديم تسهيلات ومنح تحفيزات لتوسيع رقعة الاستثمار، وقد نتج عن ذلك اثار اقتصادية واجتماعية إيجابية.

والاستثمار السياحي أحد اهم العوامل وحجر الأساس في بناء صناعة سياحية متقدمة وتنمية هذا القطاع، وهذا يتطلب تضحية كبيرة من حيث دعمه وتنظيمه وتسييره وذلك من خلال انشاء هياكل سياحية والتي تتمثل في الفنادق والمطاعم وخدمات النقل، وهذا بغية تحقيق الأهداف المنشودة والمتمثلة في جذب أكبر عدد من السياح لرفع قيمة إيرادات هذا القطاع ورفع مكانته في الاقتصاد الوطني.

بما ان الاستثمار السياحي له دور كبير في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، والجزائر على غرار كل الدول الأخرى التي تتوفر فيها إمكانيات سياحية متنوعة، صحراء شاسعة، تاريخ ثري، شريط ساحلي وغيرها من المؤهلات التي من شانها ان تجلب العديد من السياح والمستثمرين. هذا ما جعلها تتوجه الى دعم هذا القطاع من اجل تفعيل اقتصادها وانعاشه، باعتبار ان المصدر الرئيسي للثروة الجزائرية يتمثل في قطاع المحروقات وهذا الأخير مهدد بالزوال.

وعلى ضوء هذا العرض، ولمعرفة مدى تأثير الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي. نطرح الإشكالية التالية:

- **ما هو دور الاستثمار في القطاع السياحي وأثره في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

وكما هو ظاهر من الإشكالية ان هنالك علاقة بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبما ان الظاهر المدروسة تخص قطاعا اقتصاديا كاملا يستدعي دراسته تحليل بعض المؤشرات.

لذلك سوف تكون هنالك أسئلة فرعية متمثلة في:

- **هل للمؤشرات والمقومات السياحية علاقة في جذب الاستثمار السياحي؟**
- **ما نوع العلاقة بين الإيرادات السياحية والمؤشرات الإحصائية المتمثلة في التشغيل، ميزان المدفوعات، الناتج المحلي الإجمالي والانفاق السياحي الداخلي والفردي.**
- **كيف يؤثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي للجزائر؟**

السبب الرئيسي الذي جعلنا نطرح هذه الأسئلة هو ان السياحة تتأثر بالعديد من المؤشرات لذلك نحاول معرفة مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي.

الفرضيات:

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين الاستثمار السياحي والنمو الاقتصادي وذلك بتحليل جملة من المؤشرات السياحية والمتمثلة في دخول السياح عبر الحدود الجزائرية، مساهمة السياحة في التشغيل.....

وبالتالي ستكون هناك فرضية رئيسية واحدة مفادها ان للاستثمار السياحي تأثير على النمو الاقتصادي ويمكن تجزئتها على فرضيات جزئية وهي:

- المؤشرات والمقومات السياحية تلعب دورا كبيرا في جذب الاستثمار السياحي.
- تطور القطاع السياحي الجزائري بطيء مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب.
- القطاع السياحي في الجزائر يسهم بنسبة ضئيلة في دعم النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من كونه يتناول بالدراسة قطاعا هاما، القطاع السياحي، وينظر الى واقع الجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول واهتمام السلطات العمومية في الآونة الخيرة بالنشاط السياحي.

اهداف الدراسة:

تسعى هده الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها ما يلي:

- القاء الضوء على واقع السياحة في الجزائر.
- تحليل بعض المؤشرات السياحية المتعلقة بالإيرادات السياحية.
- تقدير حجم تأثير النشاط السياحي في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي.

المنهج المتبع:

اتبعنا في هذا البحث المنهج الوصفي من خلال التطرق الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة، والمنهج التحليلي من خلال تشخيص القطاع السياحي وذلك بعرض أبرز البيانات الإحصائية وتحليلها بالاعتماد على بعض الجداول والرسوم البيانية.

المبحث الأول:
ماهية الاستثمار

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

- **تمهيد:**

يمتل مفهوم الاستثمار اهم المواقع المهمة في الفكر الاقتصادي، سواء كان في الماضي او الحاضر، لأهميته ودوره الفعال فبي عملية التنمية الاقتصادية وهو جزء من النشاط الاقتصادي الذي يحرك الاقتصاد الوطني وذلك من خلال عمله على تنشيط القطاعات العديدة، وتحقيق العوائد المالية لما ينتجه من فرص كبيرة للنجاح كونه أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع، ومن خلال هذه الدراسة سنتطرق الى تلات نقاط مهمة تتمثل في:

- مفاهيم حول الاستثمار.
- أنواع الاستثمار واهم أهدافه.
- اهم ادوات الاستثمار.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار:

يعرف الاستثمار بصورة عامة بانه عملية توظيف الأموال الفائضة في الأدوات ومجالات استثمارية متنوعة، بهدف خلق انتاج جديد وتوسع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين راس المال على المستوى الاقتصاد والمجتمع او تحقيق زيادة فعلية للثروة، كما يقصد به الانفاق على شراء وتكوين الأصول الإنتاجية الجديدة وعلى زيادة المخزون من المواد الأولية.

ويقوم الاستثمار بدور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي ويؤدي التغير في الاستثمار الى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي والتوظيف، كذلك يحدد الاستثمار سرعة النمو الاقتصادي للمجتمع وذلك لان اتجاه هذا النمو يرتبط ارتباطا وتيقا بتكوين راس المال والذي يحدد بدوره الاستثمار.[1]

او انه التخلي عن أصول يمتلكها الفرد لفترة معينة من الزمن قد تطول او تقصر، وربطها بالأصول او أكثر يحتفظ به لتلك الفترة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.[2]

وعرف الاستثمار كذلك انه عملية شراء او انتاج تجهيزات وسلع بسيطة، ونلاحظ من هذا التعريف ان الاستثمار عملية الحصول على التجهيزات ومستلزمات الإنتاج دون الإشارة الى الغرض الأساسي والاهداف المرجوة منه.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف الاستثمار كما يلي:

الاستثمار هو عملية اقتصادية تقوم على أسس عملية وعقلانية، يتم فيه توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات متنوعة او ربطها بأصل او أكثر بهدف خلق انتاج جديد، او توسيع الحالي بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.

وبالعموم تبرز أهمية الاستثمار من خلال دوره الفعال في عملية التنمية الاقتصادية.

---

[1]-اسراء سعد فهد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط، العدد 26، جوان 2017، ص 03.

[2]– روابح حسيبة، بوقرة امينة، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–،2015/2014، ص07.

[3]–محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة وراسوكم، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير–تخصص قانون الأعمال، جامعة منثوري قسنطينة سنة 2010/2009، ص07.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات:

تتعدد أنواع الاستثمار وتختلف حسب معايير معينة تم تقسيمها كالتالي:

1- الاستثمار حسب الطبيعة:

أ- **الاستثمار الحقيقي:** وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يحوز فيه المستمر على أصول حقيقية تتمتع بقيمة اقتصادية وذات درجة عالية من الأمان، ينتج من استغلالها منافع اقتصادية تظهر في شكل سلع وخدمات كما ينتج عن توظيف هذه الأصول قيمة مضافة في الاقتصاد، تساهم في الرفع من ثروة المستثمر والمجتمع وتؤدي لزيادة الناتج القومي.

ب- **الاستثمار المالي:** وهو الاستثمار في الأصول المالية الغير حقيقية والتي تتمثل في الأدوات المالية الاسهم والسندات وشهادات الإيداع، والتي تمنح لصاحبها او حاملها الحق في الحصول على أرباح او فوائد.

كما يتميز هذا النوع من الاستثمار بتطوره المتسرع وخصوصا مع اتساع رقعة أسواق الأورو، الدولار غير انه يبقى عرضة للازمات المالية.[1]

2- الاستثمار حسب جنسية المستثمر:

أ- **الاستثمارات المحلية:** ويقصد به جميع الفرص المتاحة للاستثمار داخل السوق المحلية والإقليمية للبلد بغض النظر عن طبيعتها وادواتها الاستثمارية، حيت يتم تمويل هذه الاستمارات من قبل المدخرات الوطنية. تنقسم هذه الاستمارات الى:

1- الاستمارات في تكوين رأس المال: يقصد بالاستثمار في تكوين راس المال تابت، أي كل ما يضاف الى الأصول بهدف توسيع والمحافظة على طاقة إنتاجية، فهناك استثمارات تولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كأنشاء المباني والمصانع وعملية الاستصلاح الزراعي، واستمارات تولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالمشاريع الاستثمارية في البنى الارتكازية، والنوع الأخير من الاستمارات لا تولد أي زيادة في الطاقة الإنتاجية بنوعيها وهي الاستمارات فمشاريع انشاء نصب التذكارية والمتاحف.[2]

2- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: وهو النوع الذي يخصص من قبل المؤسسات لغرض تكوين المخزون السلعي، يعمل من جهة على تسهيل العملية الإنتاجية واستمرارها دون انقطاع او انتظار وذلك فيما يخص المؤسسات الصناعية، ومن جهة أخرى يعمل على تسيير العمليات التجارية للمؤسسات التجارية.[3]

[1]-بشير هارون، اتر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2022/2021، ص 14.

[2]- بتينة رشيد حميدي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، دور الاستثمار الخاص في تعزيز سلوك الشراء رقمي، العدد 137، جوان 2023، ص 15-16.

[33]-تحليل نشاط التداول في بورصة الجزائر للأوراق المالية، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018، ص145

3- الاستثمار في تكوين فائض التصدير: يعبر فائض الصادرات عن الرصيد الدائن للدولة في ميزان معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، وعليه هو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي ويتم حسابه بمقدار الصادرات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.[1]

4- الاستثمار في الأوراق المالية: وهو الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق وهي من اهم وأبرز أدوات الاستثمار، ولها عدة أصناف حيث نجد: أدوات الاستثمار قصيرة الاجل مثل شهادات الإيداع، ومنها ادوات الاستثمار طويلة الاجل مثل الأسهم والسندات.[2]

ب- الاستثمار الأجنبي: عرفت لجنة الاتحاد القانوني الدولي الاستثمار الأجنبي على انه عبارة عن تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر الى البلد المستفيد، يعتبر تنظيم مباشر فان الاستثمارات الأجنبية التي تحصل عليها الدول النامية تحكمها اعتبارات سياسية، اذ تستخدم المنح والمساعدات والقروض من الحكومات سلاحا للسياسة الخارجية للدول التي تقدمها وغالبا ما تكون مقترنة بشروط تمس الاستقلال الوطني للدولة المتلقية لها.[3]

ينقسم الاستثمار الأجنبي الى:

1 -استثمار أجنبي غير مباشر: ويرمز له بالرمز FPI ويتمثل في قيام الافراد والمؤسسات لشراء أصول مالية والثي تنتج عوائد معينة في فترة زمنية محددة والي تتمثل في الأسهم والسندات، ويهدف الى تحقيق معدل العائد دون الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة او المشاركة في إدارة المشروع وبأقل مخاطر ممكنة والتي تدعى بعملية المضاربة، بشرط ان لا يكون المستثمر مالكا لكل او جزء من المشروع الاستثماري.

2-الاستثمار الأجنبي المباشر: والذي يرمز له FDI ويقصد به انتقال رؤوس الموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة صناعية، تمويلية زراعية او خدماتية ويمثل الربح الحافز الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.[4]

[1]-تومي امينة، حدوش شروق، شيبي عبد الرحيم لعلاقة بين الاستثمار العام في البنية التحتية والاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج ARDLدراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1984-2017، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 ،2020/2019، ص13.

[2]-بمهيدي مختاريه، بوسطة بختة، دور الاستثمار المحلي في التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة بين 2015/2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة2016/2015، ص05

[3]خديجة مجاهدي، الاستثمار الأجنبي مزياه ومعوقاته: دراسة في ضوء احكام قانون ترقية الاستثمار الجزائري، الملة الجنائية القومية، المجل د63، العدد03، نوفمبر 2020، ص79

[4]-قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر 2009/1974، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة غليزان ،2019/2018، ص87-88.

3- الاستمارات وفق شكل الملكية: وتنقسم الى تلات أنواع وهي:

1- الاستمارات الخاصة: وهي الاستمارات التي يملكها القطاع الخاص او افراد من المجتمع، وبالتالي تعود الخسارة او الأرباح على مالكها من الافراد.

2- **الاستمارات العامة:** أي المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة وبالتالي يعود الدفع على جميع افراد المجتمع وتعود الخسارة او الأرباح على افراد المجتمع، وهذا النوع من المشاريع غالبا ما تهتم به الحكومات لحل المشاكل (البطالة النقل والسكن).

3- الاستثمارات المختلطة: أي تعود ملكيتها للدولة والافراد على أساس المشاركة بينهما، وتكون في المشاريع التي تهدف منها الحكومة الى دعم القطاع الخاص، او في قطاعات التي لا زالت تمثل أهمية استراتيجية للدولة فلا تفرط فيها الى القطاع الخاص كلية.

وتعود أهمية تقسيم الاستثمارات حسب الملكية، الى ان المشاريع الفردية يكون هدفها الأساسي تحقيق ربح او عائد مالي. عكس المشاريع المملوكة من قبل الدولة فهدفها ليس تحقيق الأهداف الضرورة بل يضاف اليها تحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع.[1]

4- استثمارات وفق اجلها:

1- الاستثمارات قصيرة الاجل: وتتمثل الاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل اذونات الخزينة والمقبولات البنكية، او بشكل شهادات الإيداع ويطلق عليها الاستثمار النقدي. تكون مدة هذا النوع من الاستثمارات من سنة واحدة او اقل. [2]

2- الاستثمارات متوسطة الاجل: تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيت قد تصل الى خمس(5) سنوات ومتال ذلك ان يقوم شخص بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة خمس سنوات، او ان يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات. [3]

3- الاستثمارات طويلة الاجل: وهي الاستثمارات التي تأخذ شكل الأسهم والسندات، ويطلق عيها استثمار راس مالي وتكون مدتها تلات (3) سنوات او اكتر. تولد الاستثمارات طويلة الاجل عوائد مالية قوية على المدى الطويل كما تحقق المالي للمستثمرين.

5-تصنيف الاستثمارات وفق لتوزيعها:

1-الاستثمار في راس المال البشري: يعرف الاستثمار في راس المال البشري بانه الانفاق على تطوير قدرات ومهارات الفرد التي تحسن الاداء وترفع من انتاجيته، كما يعرف بانه مجموعة من المفاهيم والمعلومات والمعارف من جهة والمهارات والخبرات وعناصر

[1]-العيد محمد، بلحاج عبد القادر، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي، دراسة حالة الجزائر من 2021/2010، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2022، ص09

[2]- اورابح امال، ايراد فاطيمة، القروض البنكية ومجال تمويل الاستثمار، دراسة تطبيقية لبنكCPA ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، سنة 2016/2015، ص 55

[3]-زرواق ميمون، تطوير اليات الاستثمار في الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة مسيلة، شهادة ماستر المهني،2021-2022، ص15.

الأداء من جهة ثانية، والاتجاهات والسلوكيات والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الانسان عن طريق نظم التعليم الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في تحسين الأداء والإنتاجية.

كما يمكن تعريف الاستثمار في راس المال البشري بانه استخدام جزء من مدخرات المجتمع والافراد في تطوير قدرات، مهارات، معلومات وسلوكيات الفرد لهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج المزيد من السلع والخدمات لتحقيق الرفاهية للمجتمع.[1]

2-الاستثمار على أساس البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية هي الأساس ويمكن تعريفها على انها الأنظمة المادية الاساسية التي تسهل عملية الإنتاج في القطاع الصناعي او الحياة في المجتمع. ولا يمكن فصل البنية التحتية عن كافة المجالات ومنها مجال الاقتصاد اذ تأثر البنية التحتية مباشرة على النمو الاقتصادي في الدولة، فالاستثمار في البنية التحتية في مجالات الطاقة، الاتصالات وشبكات النقل وغيرها يؤدي بالضرورة الى تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة، فهي أيضا تسهل العمليات التجارية وتعزز تبادل السلع والخدمات والاستثمارات وتوفر المزيد من الوظائف في الدولة.[2]

- **الشكل 1:** رسم تخطيطي للأنواع الاستثمارات في الجزائر:

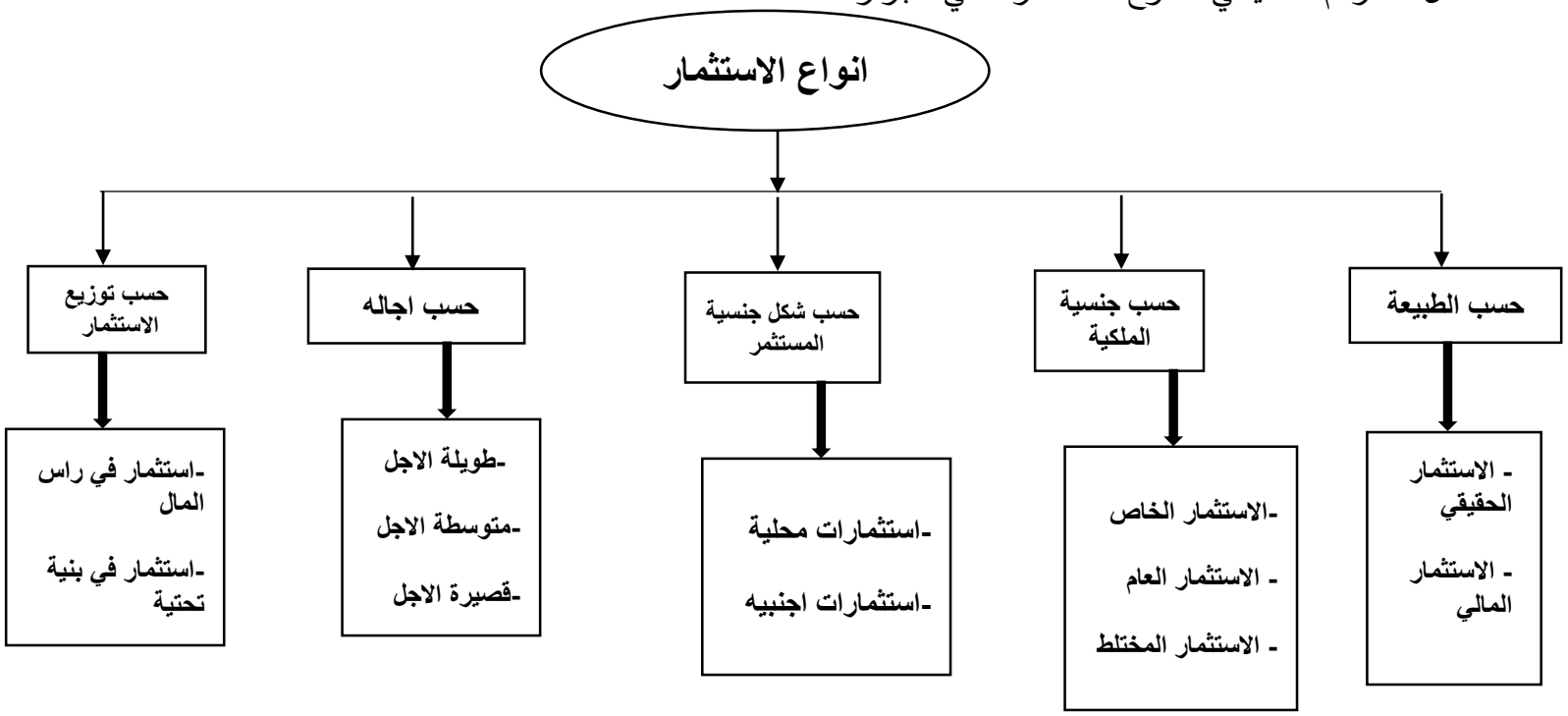

- المرجع: عداد الطالبتين.

[1]-زلماط مريم، دور الاستثمار الفكري واستمرارية المؤسسة دراسة حالة بعض المؤسسات اقتصادية ولاية سيدي بلعباس، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2017/2016، ص 54.

[2]-مقال مجلة الصندوق التنمية الوطنية، مارس 2020، العدد 03، ص20.

المطلب الثالث: اهداف الاستثمار:

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية عند اعداد دراسة مشاريع الاستثمارية، يتوقف الهدف من المشروع الاستثماري على نمط الملكية التي سوف يأخذها المشروع والتي تتمثل فبما يلي:

1- من جهة المشاريع ذات الملكية الخاصة:

فان الهدف الرئيسي هو تحقيق اقصى ربح، ولكن لا يعتبر الهدف الوحيد حيت يوجد اهداف أخرى وتكون على درجة كبيرة من الأهمية من جانب إدارة المشروع من أهمها:

- تحقيق اقصى قدرة ممكنة من الإيرادات.
- الحصول على شهرة كبيرة في الأسواق.
- زيادة الإيرادات ومن تم تنمية الأرباح في الأسواق.
- تحقيق اهداف المديرين الخاصة التي ترتبط مصالحهم برقم المبيعات.
- مراعات الاحتفاظ بالسيولة مناسبة وموقف مالي سليم.

2- في حالة المشاريع الهامة:

فان تقديم المنفعة العامة والتي قد تتمثل في تقديم خدمة بتكلفتها او اكتر او اقل، ولا مانع في تحقيق الأرباح التي تكون على حساب الأهداف التي أنشئ من اجلها المشروع والمتمثلة فيما يلي:

- انشاء مشاريع مرتبطة بالأمن للدولة، متل الصناعات العسكرية او الاعتبارات التي تمس الاقتصاد متل انشاء مصافي النفط او انشاء المشاريع الصناعية الثقيلة التي تعتبر أحد أسس التنمية.
- انشاء مشاريع ناتجة للحصول على الموارد المالية، لتغطية نفقاتها بدلا من اللجوء الى فرض ضرائب جديدة.
- انشاء مشاريع ذات منفعة عامة متل النقل والمواصلات، الغاز والكهرباء.
- امتصاص جزء من معدلات البطالة المتزايدة.
- توفير العملات الأجنبية اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني.[1]

[1]- Corbel.J.Cmanagement de projet fondement aux méthodes outils Edition d'organisation. Paris 2003* p 12 منقول من مذكرة تخرج لنسل شهادة الماجستير تحت عنوان دراسة و تقييم مشاريع استثمارية من جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2010/2009، ص 40 41، للطالب بن مسعود نصر الدين.

3- بالنسبة للمستثمرين:

فتتلخص اهم أهدافها فيما يلي:

- تحقيق عائد مرضي يساعد المستثمر على الاستمرار في مشروعه الاستثماري.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية، أي المحافظة على قيمة راس المال الأصلي وذلك باختيار البديل الاستثماري من بين عدة بدائل مقترحة، والذي يكون يحقق أكبر عائد واقل درجة مخاطرة.
- العمل باستمرار على زيادة المتحقق من الاستثمار وتنميته.
- توفير المستوى المناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عملة النشاط والعملية الإنتاجية للمشروع الاستثماري.

هذه الأهداف تكون من جانب الصالح العام او من اجل تحقيق العائد او الربح كالمشاريع الخاصة.[1]

المطلب الرابع: أدوات الاستثمار:

أدوات الاستثمار هي عبارة عن أصل مادي او مالي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره ويطلق عليه البعض وسائط الاستثمار.

1- أدوات الاستثمار المادي:

أ-العقار: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني بعد الأوراق المالية في دنيا الاستثمار، وهي على شكلين مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (ارض، عتاد...) او غير مباشر عند القيام بشراء سند عقاري صادر عن بتك عقاري بمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية.

ب-السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة ان نشالها أسواق متخصصة او ما يعرف ببورصة البضائع

ت-مشروعات اقتصادية: تتمتع المشروعات الاقتصادية بتنوع أنشطتها ما بين التجاري الصناعي، الزراعي كما انه منها من يتخصص بتجارة السلع او صناعتها وكذلك بتقديم الخدمات.[2]

[1]-زرواق ميمون، مرجع سبق ذكره، ص 14،15.

[2]-مهداوي هند، الاستثمار في البورصة رؤية من منظور إسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2008/2007، ص 04.

2- أدوات الاستثمار المالي:

يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي الى أصناف متنوعة حسب معايير مختلفة، سنتطرق اليها فيما يلي:

أ-أوراق مالية: تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر، وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر وتختلف الأوراق المالية من عدة زوايا فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها من هو أدوات ملكية مثل الأسهم بأنواعها وتعهدات ومنها من هي أدوات دين مثل السندات وشهادات الإيداع وغيرها وكذلك اذونات الخزينة والقبلات المصرفية.

ب-العملات الأجنبية والأدوات المشتقة:

1-العملات الأجنبية: تنتشر أسواق العملات الأجنبية عبر العالم وتستقطب العديد من المستثمرين الى ان التعامل بالعملات الأجنبية يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة.

2-الأدوات المشتقة: تعتبر هذه الأداة من الأدوات الاستثمارية العصرية التي نشأت على ضوء تطور العلمي والتكنولوجي والحاجة الى السيولة ورفع كفاءة لتقليل من المخاطر

المشتقات المالية هي عقود تشتق من الأصول المعينة وتسمح هذه العقود للمستثمر بتحقيق مكاسب او خسائر اعتمادا على أداء الأصل

ت-عقود المبادلة:

تعرف عقود المبادلة على انها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ حيث يتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية وعقد المبادلة ملزم لطرفي القد على عكس ما هو معروف في عقود الاختيار ولها عدة أنواع:

عقود مبادلة أسعار الفائدة، عقود مبادلة أوراق مالية ذات معدل فائدة متغير وغير مقيد، وكذلك عقود ذات معدل فائدة متغير ومقيد، عقود مبادلة مختلفة، عقود مبادلة العملات.[1]

[1]-فتوح خالد، الاستثمار ودوره في التنمية المحلية، دراسة حالة قطاع الرعي لولاية تسمسيلت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، سنة أكتوبر 2014، ص 30/29.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

خلاصة:

بعد تطرقنا ن خلال هذا الفصل لمختلف المفاهيم حول اساسيات الاستثمار، باعتباره عنصر مهم وهادف لتحقيق الرفاهية وزيادة الدخل القومي.

يلعب الاستثمار دورا فعالا ومحرك أساسي لتحقيق أي نشاط وتطويره، وذلك من خلال توفير محددات وأدوات الاستثمار عن طريق توفر العوامل الأساسية على ازدهاره وجذب الممولين لمختلف المشاريع من اجل تحقيق أكبر عائد مع درجة مخاطرة قليلة.

الهدف منه زيادة الإنتاج السلعي والخدماتي وبالتالي تحقيق التوازن السياسي والاقتصادي والاستقرار المالي في الأسواق المالية، وكذا زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج وإيجاد فرص توظيف والقضاء على البطالة، وتعظيم الربح باعتباره الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه على راس المال المستثمر وزيادة نموه وتطوره.

المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع السياحي

المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع السياحي

تمهيد

تعتبر السياحة من الأسس والمقومات الهامة في النمو الاقتصادي، ومجالا خصبا لنشاطات الاقتصادية وتسعى معظم الدول جاهدة لتوسيع استثمارها في مجال السياحي وذلك ما سنتطرق اليه مواليا:

- مفهوم الاستثمار السياحي وأهميته.
- خصائص الاستثمار السياحي.
- مجالات وفرص الاستثمار السياحي.
- العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي وطرق تمويله.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي وأهميته:

1- مفهوم الاستثمار السياحي:

يمكن تعريف الاستثمار السياحي على انه القدرة الإنتاجية الهادفة الى تكوين راس المال المادي، واعداد الراس المال البشري في مجال صناعة السياحة وزيادة تحسين الطاقة الإنتاجية، وتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا النشاط.[1]

كما يعرف بانه مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تقوم بها جهة مسؤولة او يقوم بها المستثمر بهدف جذب السياح وتنشيط السياحة.[2]

الاستثمار السياحي هو الانفاق راس مالي من قبل كل من القطاع العام والخاص للحصول على الأصول المالية التي ستهدفها المنظمات والحكومات، او الحصول على عوائد سياحية في المستقبل، شهدت هذه الاستمارات صناعة السياحة التي تكمن من ورائها وتدعم اهداف التنمية السياحية.[3]

ومن التعاريف السابقة نستنتج ان الاستثمار السياحي، هو النشاط الذي يستخدم راس المال للحصول على الأصول المالية التي تهدف اليها المنظمات او الحكومات سواء في القطاع الخاص او العام، بهدف تحقيق عوائد سياحة في المستقبل وبالتالي زيادة الارادات والاقتصاد المحلي.

---

[1]-دكتورة فرج سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية دراسة حالة دول العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط،2015، ص 04

[2]-خمائل عبد الله طوني، نادية كعب جبر، خصوصية الاستثمار السياحي في العراق، كلية الحقوق، جامعة المستنصرية، سنة 2022، ص05

[3]-إيهاب علي داود، عباس فاضل رسن التميمي، تأثير مؤشر السوق العام في الاستثمار السياحي، دراسة حالة العراق، الجريدة العلمية، العدد03، ديسمبر2021، ص127

المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع السياحي

2- أهمية الاستثمار السياحي:

الاستثمار السياحي له أهمية كبيرة في العديد من الجوانب أهمها:

أ- تعزيز النمو الاقتصادي: يعد الاستثمار السياحي من محفزات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة، وبالتالي يحسن مستوى المعيشة ويقلل من معدلات البطالة.

ب- تنويع مصادر الدخل: يعمل الاستثمار السياحي على تنويع مصادر الدخل للدولة وتنويع في القطاعات الاقتصادية، مما يقلل من التبعية على مصادر الدخل المحدودة.

ت- حماية التراث الثقافي والطبيعي: وذلك من خلال تطوير وصيانة مواقع التاريخية والمعالم الطبيعية مما يعزز الوعي الثقافي.

ث- تعزيز التبادل الثقافي والتفاهم العالمي: يساهم في تعزيز التفاهم والتسامح بين الشعوب والتعرف على تراثها وعداتها، مما يعزز السلم والتعايش العالمي.

ج- تحسين البنية التحتية والخدمات العامة: وذلك بتلبية احتياجات السياح من مطارات وفنادق وخدمات النقل... مما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي بشكل عام.[1]

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار السياحي:

تتميز الاستثمارات السياحية بخصائص كثيرة والتي تميزها عن بقية الاستثمارات الأخرى وهي:

- الاستثمارات التي تخدم السياحة مباشرة تتطلب حجم كبير من التمويل، فان المستثمر يتردد في ممارسة الاستثمار السياحي وهذا نظرا للاختيارات التي تحيط بالطلب السياحي للدول.
- يتطلب الاستثمار السياحي مستوى عالي من الموارد البشرية واليد العاملة المكونة والمؤهلة في مجال الفندقة والتعامل مع الأجانب واتقان اللغات.
- تعتبر الاستثمارات السياحية من اهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم.[2]

كما ذكرت عدة خصائص أخرى وهي:

- الاستثمارات السياحية تتكون بالنسبة عالية من الأصول الثابتة من اجمالي الأصول، مما يترتب عنها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.

[1]-محمد أسامة مانع، تمويل الاستثمار في مناطق التوسع السياحي، مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد الشيخ العربي تبسي تبسة، سنة 2022-2023، ص21

[2]-بدو محمد، بخاري سامية، الاستثمار السياحي كمحرك للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي، جامعة تيبازة26-27، نوفمبر 2014، ص03

- فترة استرداد راس المال من المشاريع السياحية يجنى بعد فترة زمنية طويلة مقارنة بالاستثمارات الأخرى.
- الاستثمار السياحي يتطلب يد عاملة مؤهلة من اجل تحقيق عوائد مالية جديدة.
- مدى الاستقرار السياسي والأمني المتوفر في الدول المضيفة للاستثمار، فكل ما كانت الأحوال السياسية مستقرة أدى ذلك الى نمو وزيادة حركة الاستثمار.[1]

المطلب الثالث: مجالات وفرص الاستثمار السياحي:

تطور الاستثمار السياحي كثيرا في عدد من البلدان حيت بات له العديد من الفروع والمجالات المتاحة للاستثمار فيها، ومن اهم هذه المجالات:

أ- السياحة الدينية: تبرز فرص الاستثمار في هذا المجال السياحي من قدوسية المواقع الدينية التي يتوافد اليها الزائرون، لذا كان لابد من الحفاظ على هذه القدوسية عن طريق الاهتمام بكل ما يتعلق بمتطلبات الزائرين وتامين جميع الخدمات التي يحتاجون اليها، فضلا عن الاهتمام بالمناطق المحيطة بها وتامين جميع المرافق السياحية اللازمة عن طريق تنسيق ما بين وزارة السياحة ووزارة التفافة ووزارة الأوقاف.

ب- السياحة الأثرية: حيت يتم العمل على تهيئة انسب الظروف للاستثمار السياحي للمواقع الأثرية، وذلك من خلال وضع مخطط يوضح اهم لنقاط الأثرية على الامتداد الجغرافي في البلاد، بالإضافة الى تامين البنية التحتية من اجل تسهيل الوصول الى جميع تلك النقاط الأثرية.

ت- السياحة التفافية: يشمل هذا المجال الاهتمام بالأنشطة والأماكن التفافية التي تجذب السياح متل المتاحف والمسارح والمكتبات والمهرجانات.

ث- السياحة الرياضية: متل استضافة دورة الألعاب الأولمبية وكأس العالم لكرة القدم او أي بطولة لرياضية أخرى مهما كان مستواها او نوعها.

[1]-فاطمة بوحلاسة، لينا بخوش، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة 08ماي1945، سنة 2020-2022، ص56

ج– السياحة الصحية: هو ذلك المجال من السياحة القائم على انشاء المراكز الصحية المتميزة والعمل على تطويرها باستمرار وخاصة تلك المراكز المتخصصة في علاج الحالات المرضية النادرة، مع التركيز على مراكز العلاج الطبيعي والنفسي متل استشفاء بالمياه المعدنية او الرمال الحارة او التداوي بالأعشاب.[1]

ح– الايواء السياحي: تشمل أنشطة الاستثمار في الفنادق والمباني السياحية الجاهزة ودور الاستراحة والمجمعات والمدن والقرى والشقق وغيرها من أماكن الايواء المساعدة والتكميلية.

خ– الأماكن الترفيهية وقضاء الفراغ: وترتبط بعمليات الاستثمار في المقاهي، المطاعم، المسابح والكازينوهات ومحطات الاستراحة وحمامات المياه المعدنية العلاجية.

د– النقل والمواصلات: تعتبر من اهم مجالات الاستثمار السياحية العامة والخاصة وهي:

- الاستثمارات الحكومية والتي تتعلق بإقامة المطارات المدنية والموانئ، محطات الزوارق النهرية وأماكن توقف العبارات والمراكب.
- استثمارات في الطرق البرية المخصصة لأعراض سياحية.
- استثمارات في نقاط البريد والاتصالات الخدمية ضمن المرافق السياحية.

ذ– التعليم والبحث العلمي: حيث يتم الاستثمار في الكليات والمعاهد ومراكز الدراسة السياحية والدراسات المهنية لأعداد كوادر سياحية قادرة على تطوير وخلق منتجات سياحية مبتكرة، تساهم في رفع من قيمة القطاع كما توجد استثمارات مرتبطة بالدورات التدريبية والبعثات الدولية للتبادل السياحي.

ر– الإدارة السياحية التكميلية: تتعلق أساسا بأنشاء العمارات والدوائر المعنية بالمرافق السياحية وصيانتها وتجهيزها بالمعدات والأجهزة وشبكات التواصل والاوازم الأخرى.

ز– الترويج والاعلام السياحي: تشمل الاستثمارات الموجهة لمراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز السياحي، وكل النفقات المخصصة للحملات الترويجية وطبع البو سترات عن الدول ومعالم السياحة وخدمات الاعلام وتثقيف السياحي.[2]

[1]-الاستثمار السياحي،04اكتوبر 2021،https://www.annajah.net ، يوم 20-02-2024

[2]-فاطمة فرج سعد، مرجع سبق ذكره، ص 25

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الاستثمار السياحي وطرق تمويله:

1-العوامل المؤثرة على الاستثمار السياحي:

هناك عدة عوامل تؤثر تأثيرا رئيسيا وتلعب دورا مهما واساسيا في الاستثمار السياحي ومن اهم تلك العوامل هي:

أ-تنشيط قطاع السياحي عن طريق المساهمة الحكومية الفعالة: ويتم ذلك عن طريق عمل تخصيصات استثمارية لهذا الجانب ودعم النشاط السياحي واستبعاد العوائق من امامها وذلك يتم من خلال:

- مشكلة البنية التحتية التي تقف سدا وعائقا قويا في وجه العمل السياحي بشكل مباشر وغير مباشر، والتي يصعب على القطاع السياحي بكامل فئاته القيام بها والعمل من غيرها مثل شبكة الماء، شبكة الكهرباء، الطرقات وأخيرا والاهم الامن والأمان.
- مساهمة الدولة في الأرض التي يقام عليها المشروع السياحي إذا كانت ملكية الأرض تعود اليها وهذه المساهمة تتم من خلال اما تأخيرها لمدة طويلة بأجور رمزية او بيعها لمالكي المشروع بأثمان منخفضة.
- إعطاء ومنح قروض طويلة الاجل.
- اصدار قوانين ملزمة وتشريعات مباشرة وتحفيز عملية الاستثمار الى إعفاءات ضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب بهدف التطوير والتحفيز.

ب-الاجر المرتقب: وهو عبارة عن المتبقي من الإيرادات الكلية بعد سد تكاليف الإنتاج بشكل مباشر وأيضا طرح الربح القائم من المشروع المستثمر سواء كان في القطاع السياحي او أي قطاع اخر، يجب ان يغطي التكاليف عناصر الإنتاج المختلفة ويحقق ربحا ماديا والذي يعد مكافأة عن المخاطر الذي قد يوجهها في ظروف غير ماكدة ولذلك يهتم المستثمر بالمردود المادي ولا يهتم كثيرا بالمردود الاجتماعي.

ت-كلفة الفرص البديلة: ويقصد بها تكلفة أي شيء بأفضل بديل او كسب يتم التنازل عنه او التضحية به وبالتالي فهيا ثمن السلعة التي يتم التضحية بها ومن هذا نفهم ان المستثمر يخضع في اختيار الفرصة البديلة، الى عملية المفاضلة أي ان المستثمر يستثمر أمواله في النشاط الذي يحقق الربح السريع لذلك فان المستثمرين عندما يعتقدون ان الفرصة الاستثمارية البديلة في القطاع السياحي من المجالات الاخر يزداد وينمو الاستثمار السياحي والعكس صحيح، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة أي العلاقة طردية.

ج-الاستقرار السياسي والأمني:

البيئة الاستثمارية المستقرة بجاذبيتها تتحقق من خلال:

- العمل الاقتصادي الفعال.
- الاستقرار السياسي.
- الاستقرار الأمني.
- التشريعات المؤسسية المتطورة.
- كفاءات المهارات البشرية.[1]

2-طرق تمويل الاستثمار السياحي:

ان امداد الاستثمار السياحي بالأموال اللزمة لأنشائه او توزيعه يعتبر من اعقد المشكلات التي يوجهها المستثمرين في أي بلد كان، وان الكيفية او الطريقة التي يحصل بها المستثمر على ما يحتاجه من أموال للقيام بنشاطه الاستثماري هي اول ما يفكر فيه كل مستثمر، وخاصة في حالة عدم كفاية المدخرات الموجودة وبقدر ما يكون حجم التمويل كبيرا ويحسن استثماره بقدر ما يكون العائد او الربح الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي كبير، لذا يجب المفاضلة بين أنواع مصادر التمويل مع مراعاة مدى تمويل سواء كانت قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل.[2]

وتنقسم مصادر التمويل الى نوعين أساسيين:

أ-التمويل الداخلي : وهو ما يطلق عليه التمويل الذاتي يعني قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيد الاستثمارات رأس مالية وكذلك زيادة راس مالها العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة ،ويشمل التمويل الذاتي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية ،وكذلك من الأصول الثابتة ،وهو التمويل الذي يستخدم لتراكم المدخرات الناتجة عن الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية ،كما ان مصادر التمويل الذاتية تختلف باختلاف حجم المشروع ،فالمشروع الصغير مصادره الداخلية تعتمد على صاحب المشروع او حصص ومساهمة المؤسسين ،اما المشروع الكبير في نطاق القطع الخاص يعتمد على المساهمين والاحتياطات ..الخ ،والمشروع العام يعتمد على الأرباح المحجوزة ومساهمة الدولة.

ومن اهم ما يميز التمويل الذاتي عن التمويل الخارجي هو:

- يمثل التمويل الذاتي المصدر الأول لتكوين راس المال الطبيعي بأقل تكلفة.
- جعل المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وإدارية تامة.

[1]-قاسم كمال عبد الكريم، تحليل وقياس دالة الاستثمار السياحي في الاقتصاد العراق 2004-2018، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشرق الأدنى، رسالة الماجيستر، سنة 2021، ص23

[2]-لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2017-2018، ص90

- يزيل عن المؤسسة عبء التكاليف المتعلقة بالعمليات المالية.
- بما ان الأهتلاك يمثل الجزء الأكبر من التمويل الذاتي والذي يعتبر معفى من الضرائب فانه يخفض مجموع الضرائب التي تخضع لها أموال المؤسسة.
- التمويل الذاتي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار.[1]

ب–التمويل الخارجي: يلجا المشروع الى التمويل الخارجي و ذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لديه و تتمثل في المدخرات المتاحة في الأسواق المالية محلية كانت او اجنبية بواسطة التزامات مالية سواء كانت قروض او سندات او اسهم لمواجهة الاحتياجات التمويلية و لهذا التمويل مصدران تمويل خاص يأتي من مدخرات القطاع الخاص، افراد او مؤسسات و الذي يكون في شكل اسهو و سندات، تمويل عام الذي يكون مصدره موارد الدولة و مؤسساتها و الذي يكون في شكل قروض بنكية و سندات الخزينة و نجد فيه عدة مصادر تمويلية تنقسم الى: [2]

- أسهم بأنواعها: يسمح هذا النظام للشركات الكبيرة في طرح أسهمها للاكتتاب العام
- السندات: تلجأ اليها الشركات لتمويل المشاريع حيت انها توفر عائد جيد للمستثمرين مقابل مخاطرة مقبولة
- تمويل من خلال السحب المصرفي: حيت تقوم الشركات بالتمويل من خلال السحب المصرفي لأكثر من الرصيد المتوفر وبكفالة ضمان وجود المشروع السياحي
- التمويل من خلال القروض المصرفية: بتم التمويل عادة عن طريق القروض سواء بناءا على ضمانات التي يقدمها المستثمر او بناءا على الفائدة المستحقة على القروض الممنوحة له ويمكن تصنيف التمويل عن طريق القروض كما يلي:

- قروض متوسطة مباشرة: هي قروض عادية تمنح للعملاء لفترة زمنية تتراوح بين سنتين الى تلات سنوات الغرض منها تمويل مشروعات صناعية سياحية
- قروض متوسط قابلة للتجديد: هي قروض تمتد فترتها من سنتين الى خمس سنوات وتمنحها البنوك التجارية التي تتوفر لديها السيولة الكافية لتمويل القطاع الاقتصادي المعني

➢ المضاربة براس المال: هي طريقة تمويل ترتبط بصناديق الاستثمار السياحي الجديدة والحديثة، تعتبر هذه الطريقة مفهوما ماليا يستخدم لتمويل مشاريع سياحية جديدة او مشاريع توسعية في قطاع السياحي.

[1]-محمد الهادي جاب الله، الاستثمار في القطاع السياحي دراسة مقارنة لدول لمغرب العربي، المدرسة العليا للاقتصاد، وهران، الجزائر، أطروحة الدكتورة، سنة 2023/2022، ص73.

[2]-موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر وتوزيع، الأردن،2010 ص 61.

المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع السياحي

تحتل فكرة المضاربة براس المال في ان الصندوق الاستثماري يساهم برأس المال اللازم للمشروع السياحي وذلك مقابل حصة سوقية او نسبة من أرباح المشروع يتم تحقيق هذه الصفقة بمشاركة المستمرين ومضاربين في الصندوق حيت يشتركون فب تكاليف وعوائد المشروع.[1]

- **الشكل 2: مصادر تمويل الاستثمار السياحي**

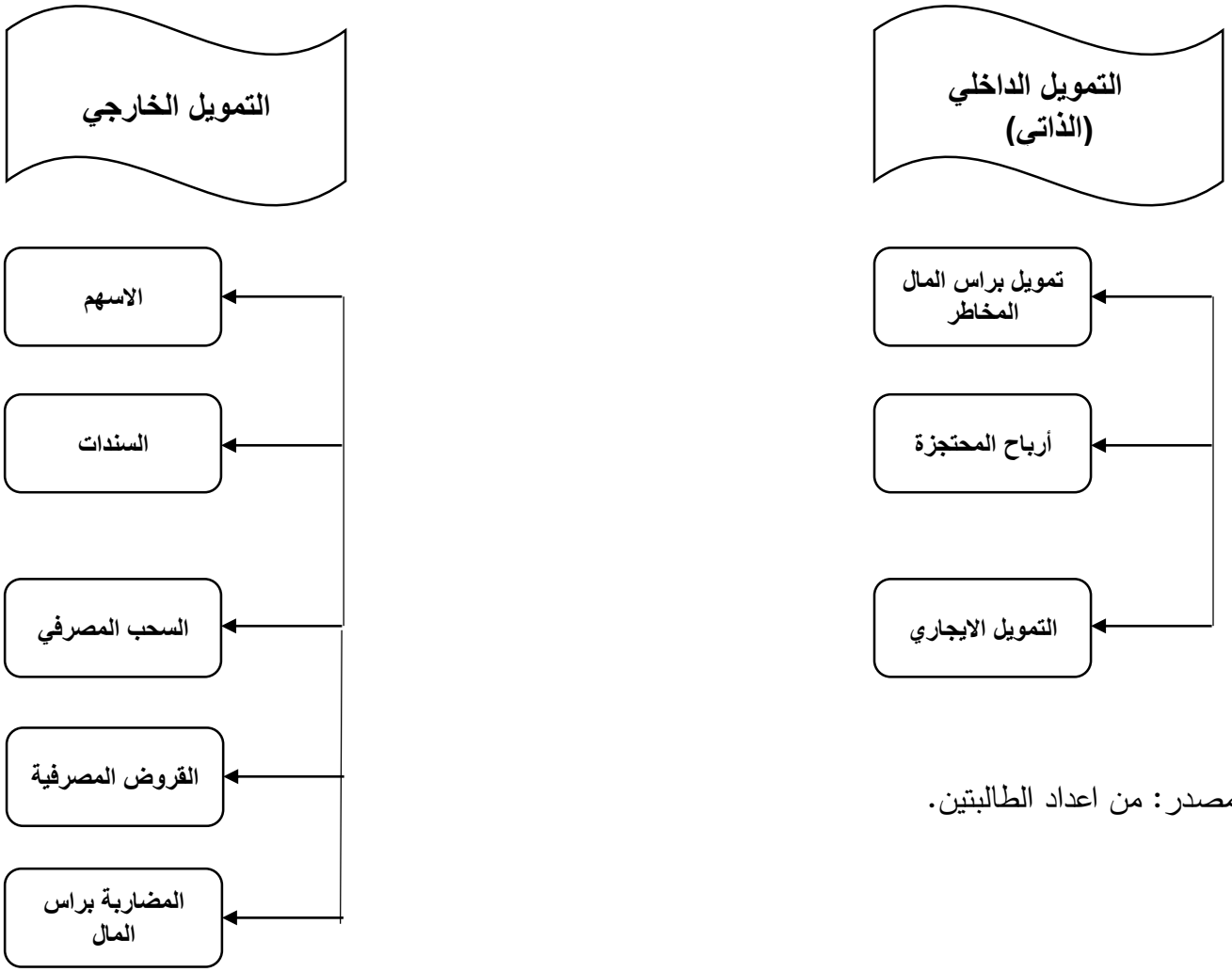

- المصدر: من اعداد الطالبتين.

[1]-محمد أسامة مانع، تمويل الاستثمار في مناطق التوسع السياحي، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة تبسة، سنة 2023/2022، ص 51.

المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع السياحي

يلخص الشكل الابق ان مصادر التمويل الاستثمارات تنقسم الى تلات مصادر أساسية، تتمثل في مصادر تمويل ذاتية تتلخص في المدخرات الذاتية المستثمر، المصادر الداخلية (أرباح المحتجزة، تمويل براس المال المخاطر، التمويل الايجاري).

المصادر الخارجية (الاسهم، السندات، السحب المصرفي، القروض المصرفية بأنواعها الطويلة، القصيرة، المتوسطة، المضاربة براس المال).

المبحث الثاني: الاستثمار في قطاع السياحي

الخلاصة:

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار ومحاولة إعطاء نظره حول مفهومه، واهم انواعه... تطرقنا في هذا الفصل الى الاستثمار السياحي، حيث ان اهم النقاط التي توصلنا اليها من خلال تقديم مفهوم الاستثمار السياحي، اهميته، خصائصه، واهم المجالات التي يتجسد فيها، ان الاستثمار السياحي يعتبر كأحد المؤشرات الاقتصادية الكبرى، لما له بالغ الأهمية في النمو الاقتصادي حيث انه مؤشر خطير اذ لم يحسن استخدامه باعتباره مرتبط بالناتج المحلي الإجمالي عن طريق دعم قطاع السياحة.

كما استنتجنا أيضا من هذا الفصل ان هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الاستثمار السياحي كمساهمة الدولة في الأرض التي يقام عليها المشروع السياحي، كما انه تم تحديد اهم الطرق التي تساعد على تمويل الاستثمار السياحي.

نكون قد أنهينا في هذا الجانب العام لموضوع الاستثمار السياحي. ونشرف في جانب اخر مهم الا وهو الفصل الثالث الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

■ تمهيد:

تطور مفهوم النمو الاقتصادي كثيرا عبر الزمن في تاريخ الإنسانية، حيث ارتبط بظهور الرأسمالية وقدرتها الاقتصادية الميكانيكية، بما في ذلك الإنتاج الصناعي والتغيرات التكنولوجية المتواصلة، وتراكم راس المال. هذه العوامل ساهمت في تحولات أساسية في الهياكل الاجتماعية

كانت المجتمعات قبل هذا النظام تعتمد على أساليب بسيطة للبقاء والعيش. دون الاهتمام بمعدلات النمو الاقتصادي، بالمقابل أصبح النمو الاقتصادي هدف أساسيا يسعى اليه معظم الدول، سواء كانت متقدمة او او نامية، وذلك لزيادة مستويات الرخاء والازدهار.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، بمعنى أن معدل النمو بد لا أن يفوق معدل نمو السكان، أما إذا كان معدل نمو السكان مساوياً لمعدل نمو الدخل الكلي، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سيظل ثابتاً وهذا يعني أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني.[1]

من ناحية ثانية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها[2].

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون الزيادة حقيقية، وأن تكون الزيادة على المدى الطويل، أي أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط، أي كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، وهذا ما عرفه الاقتصادي "كوزنتس " في كتابه " دي هو أساساً النمو والهيكل الاقتصادي" كما يلي " النمو الاقتصادي ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي[3].

---

[1] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دراسة تحليلية وقياسية، اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر،2012/2013، ص.16.

[2] ويليام كرين، نظريات النمو مفاهيم وتطبيقات، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، ص 90

[3] - ويليام كرين، مرجع سابق، ص 91.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

وبتالي نستنتج ان النمو الاقتصادي يشير عادةً إلى زيادة في القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل دولة أو مجتمع خلال فترة زمنية محددة، ويُعتبر مؤشراً على تحسن الاقتصاد. وعادة ما يُقاس النمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات مثل الناتج المحلي الاجمالي المعروف اختصاراً بـ PIB أو الناتج الوطني الإجمالي.(PNB)

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:

أ–النمو الطبيعي (التلقائي): ويقصد به ذلك النمو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء إلى التخطيط على المستوى القومي، وعادة فإن مثل هذا النمو يكون بطيء بالرغم من تعرضه في بعض الأحيان لتقلبات عنيفة في الفترة القصيرة، وقد سارت الدول على هذا النوع من النمو الذي يتطلب مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي، والثقافي الذي يقوم فيه لكي يمكن له أن ينتقل بسرعة من قطاع

آخر .

ب–النمو العابر: كما هو موضح في اسمه ليس له صفة الاستمرار والثبات وإنما يأتي استجابة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ولا تلبث أن تنتهي، وبانتهائها ينتهي هذا النوع من النمو الذي أحدثته، وتعرف غالب الدول النامية هذا النوع من النمو الذي يحدث استجابة للتطورات التجارية الخارجية كارتفاع أسعار المحروقات إلا أن أثره يكون محدود بسبب جمود الإطار الاجتماعي والثقافي في هذه الدول .

جـ –النمو المخطط: وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع، ولذا ترتبط فاعليته ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين واقعية الخطوط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجماهير في عملية التخطيط على جميع المستويات، فهو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو الطبيعي حيث أن النمو العابر غير ذاتي الحركة، وحيث أن النمو الذاتي إذا استمر لفترة طويلة من الزمن قد يتحول إلى نمو مطرد .

د–النمو المكثف: هو النمو الذي يركز عليه الاقتصاديون بشكل عام، أي نمو السلع والخدمات المتاحة للفرد وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج الحقيقي هو معيار النمو الاقتصادي الكثير.

هـ–النمو الشامل: يتحقق بنمو إنتاج دولة ما مقياس الناتج القومي والحقيقي، وهذا يعني أن أي دولة ما قد تحقق نموا اقتصاديا واسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج القومي[1].

[1]حواشين رماح النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2000 2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة ابن خلدون التيار 2019/2018 ص 24 منقولة عن والاس يترسون الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي مؤسسة الطباعة والنشر نيويورك 1998 مكتبة صيدا بيروت ص 315.

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي:

- النمو هو بمثابة حركة تصاعدية لبعض المتغيرات الاقتصادية (PNB، لمداخيل ....) على مدة زمنية معتبرة فهو ظاهرة طويلة المدى ومستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فعلى سبيل المثال تقديم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لها لمدة عام أو عامين.
- غير أن هذه الزيادة المؤقتة ال تعبر عن النمو الاقتصادي. في هذه الحالة من الأحسن أن نستعمل مصطلح التوسع Expansion.
- النمو ظاهرة لا رجعة فيها:Irréversible بفضل الخاصية المتمثلة في أنه يجدد نفسه بنفسه، وهذه الأخيرة تترجم بتغيرات تراكمية لشروط الإنتاج (ارتفاع في الاستثمار الصافي، تغير في تأهيل اليد العاملة، إدماج التطور التقني عن طريق الآلات الجديدة، عادات استهلاكية جديدة، تغير طموحات المقاولين وأرباب العمل...).
- النمو هو عبارة عن حركة تحول هيكلي: يمكن الإشارة إلى هذا ليس فقط عن طريق مؤشرات بسيطة الارتفاع كالإنتاج والمداخيل، لكن عن طريق التحولات القطاعية حيث النمو يغير من الحصة النسبية لمختلف القطاعات، حيث تظهر الصناعات الجديدة وترتفع القيمة المضافة بالنسبة لكل أجير عامل.
- النمو يترافق بتغيرات وتحولات اجتماعية تجعل من الزيادة المستدامة لتدفقات الإنتاج جد ممكنة: من حيث عالقات ملكية جديدة، تكنولوجيا جديدة، تزايد سلع الإنتاج...إلخ .
- الانخفاض المؤقت للمؤشرات ال يمثل توقف للنمو فالركود هو جزء مندمج في النمو الاقتصادي أي أنه مرحلة حتمية يمر بها النمو الاقتصادي[1].

المطلب الرابع: شروط تحقيق النمو الاقتصادي:

يتعين على صانعي السياسة في البلدان النامية قبل مراعاة الوصول إلى التنمية، تحقيق النمو الاقتصادي أولا في المجتمع والذي يشترط توافر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

➢ تراكم رأس المال: مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة، حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث

[1]كوبيبي حفصة، بوزيان العجال، النمو التنمية المستدامة مراجعة للمفاهيم مجلة المواقف للبحوث والدراسات للمجتمع والتاريخ جامعة مستغانم المجلد 17 عدد خاص جانفي 2022 ص 167/166

التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي (زيادة الادخار والاستثمار)، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيث تحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.

- النمو السكاني: وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكون بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلاله ا في خم تلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتصاص البطالين
- الأرض: هذا العنصر الأخير من عناصر النمو الاقتصادي يعتبر المصدر الحقيقي في خلق ثروات الأمم من ادم سميت إلى اليوم إلا أن الأدب الاقتصادي الغربي لم يعطيه حقه من التحليل وظل مجرد هبة من الله يتم استغالها بشكل أو آخر من أجل تحقيق إنتاج سلع وخدمات رغم أنه العنصر الوحيد الذي لا يقبل الإحلالّ ما توفرت العناصر الأخرى المساهمة في النمو الاقتصادي زاد الضغط أكثر على هذا العنصر باستغلال سطحها وباطنه
- التقدم التكنولوجي: الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس ا امل ل البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي هو ينقسم إلى عدة أنواع أهمها:

* التقدم التكنولوجي المحايد Progress Technical Natural :وهذا النوع من التقدم التكنولوجي يزيد من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال بنفس النسبة، لذلك تبقى نسبة رأس المال إلى عنصر العمل ثابتة بعد حدوثه مثلما كانت قبله

* التقدم التكنولوجي الذي يوفر استخدام عنصر العمل :Labor Progress Technical Saving يحدث التقدم التكنولوجي الذي يوفر عنصر العمل عندما تزيد إنتاجية عنصر العمل، لذلك يتم إحلال عنصر رأس المال بعنصر العمل وبالتالي ترتفع نسبة رأس المال إلى عنصر العمل .

*التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المالSaving Capital Progress Technical ، أما التقدم التكنولوجي المدخر لرأس المال فيحدث عند ازدياد إنتاجية عنصر العمل مقارنة بإنتاجية رأس المال[1].

[1]حنان كسيس، شاهيناز ربرب، مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر جامعة محمد الصـــديق بن يحي جيجل– سنة 2021/2020 ص 29 منقولة عن علي جدو ع شرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ،2009 ص 5.

خلاصة:

يمتل النمو الاقتصادي هدف تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها والأيديولوجيات للعمل على تحقيقه، وهدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم انه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، يبرز الوضعية الاقتصادية للبلد، الامر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية، وكذلك الوسائل والعوامل التي من شانها الرفع من معدلاته، فهو من اهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها وكذلك يعبر عن مدى تحسين رفاهية المجتمع، ومن هذا المنطلق يكون النمو مدلول اقتصادي واجتماعي.

المبحث الرابع: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

المبحث الرابع: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

تمهيد:

لدى الجزائر مقومات سياحية استثنائية تجعلها مرشحة لتكون وجهة سياحية متميزة عالميا، ويعود ذلك الى تنوعها البيئي والمناخي الفريد ومن خلال استغلال هذه المقومات بشكل أفضل يمكن للجزائر ان تنمو وتزدهر كوجهة سياحية تنافس القطب السياحي العالمي، لذلك يجب النظر الى ما يخفيه ولقع القطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الأول: المقومات السياحية في الجزائر:

1-المقومات الطبيعية:

أ- **الموقع:** الجزائر دولة عربية ذات سيادة تقع في شمال افريقية عاصمتها مدينة الجزائر وتقع في لأقصى شمال البلاد، تبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 $كلم^2$ ، وهي عاشر أكبر بلد في العالم الأولى افريقيا عربيا ومتوسطيا. تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط تحدها من شمال الشرقي تونس وليبيا، غربا المغرب وصحراء الغربية ومن الجنوب الغربي موريتانيا والمالي، ومن الجنوب الشرقي النيجر، وتنقسم إداريا الى 58 ولاية و1541 بلدية.

ب- **السكان:** بلغ عدد سكان الجزائر 44.05 مليون نسمة حسب تقدير سنة 2022 نحو90% من السكان يعيشون في المنطقة الساحلية الشمالية، ونسبة قليلة منهم تعيش في الجزء الجنوبي الصحراوي من البلاد ويقدر عددهم ب 1.5 مليون نسمة.[1]

ت- **المناخ:** تتميز الجزائر من شمالها الى جنوبها بتلات أنواع من المناخ:

- مناخ متوسطي على سواحل الممتدة من الشرق الى الغرب ودرجة حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر الى ابريل وتقارب 18 درجة، اما شهر جويلية واوت تصل الى اكتر من 30 درجة ويكون الجو حارا ورطبا.
- مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا تتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر الى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا الى 5 درجات او اقل في بعض المناطق اما باقي أشهر السنة تتميز بالحرارة والجفاف وتصل الى اكتر من 30 درجة.
- مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات تتميز بموسم طويل وحار من شهر ماي الى سبتمبر حيت تصل درجة الحرارة أحيانا الى اكتر من 40 درجة اما باقي أشهر السنة تتميز بمناخ متوسطي ودافئ هذا ما يمكن من نشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

[1]-فاطمة بوحلاسي، لينا بخوش، مرجع سابق، ص77.

ث- المناطق:

- **الساحل الجزائري:** يتميز الساحل الجزائري على مسافة 1200كلم وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن اهم المناطق السياحية الممتدة على الساحل نجد: القالة، سيدي فرج، بني صاف...الخ
- **المناطق الجبلية:** اهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الاطلس التلى والاطلس الصحراوي، والتي تعطي فرصة للصيد والاكتشاف، ومن اهم المرتفعات الساحلية نجد: محطة الشريعة التي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج بالإضافة الى محطة تيكجدة، ان خبايا مناطق الجبلية لا تقتصر على المرتفعات والمغارات والكهوف وانما هناك ثروات لها أهمية للسائح مثل الحيوانات المتنوعة والنادرة والينابيع، مما يترقبهم الفضول والرغبة في اكتشاف المكونات السياحية.
- **المناطق الصحراوية:** تبلغ مساحة الصحراء حوالي 2مليون $كلم^2$ موزعة على خمس مناطق كبيرة وهي: ادرار، اليزي، واد ميزاب، تمنراست وتندوف.[1]

ح- المحميات الطبيعية: تتمتع الجزائر بمجموعة من المحميات الطبيعية حيث نجد:

- الحضيرة الوطنية للقالة: تبلغ مساحتها 78000هكتار، تقع شمال غرب الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط وتضم 03شواطئ و03 محميات، تحتوي على 50 نوع من الطيور وأنواع اخرة من الحيوانات.
- حضيرة جرجرة: 500.18هكتار وتقع في قلب الاطلس التلى تبعد 50كلم عن الجزائر العاصمة تسقط فيها الثلوج لمدة 03 أشهر.
- حضيرة غابة الأرز:6163 هكتار تبعد 03 كلم عن مدينة تنية الحد ولاية تيسمسيلت تقع الى حافة سلسلة الونشريس في الاطلس التلى.
- حضيرة الطاسيلي :100هكتار وتشمل الطابع الاثري تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية وهي مصنفة كثرة عالمي مند 1982.
- الحضيرة الوطنية للهقار: أنشأت سنة 1987 ومعترف بها كثر عالمي من طرف منظمة اليونسكو وهي تضم هضبتين الاتاكور، الحضيرة النباتية والحيوانية بالإضافة الى المنحوتات الاثرية التي يعود تاريخها الى 12000 سنة.
- هناك مجموعة من الحضائر الوطنية مثل حظيرة بلازمة ببانتة (600هكتار)، حظيرة تازة جيجل (300هكتار) وحظيرة قرارة بغرداية (100هكتار).
- حديقة التسلية والترفيه بن عكنون (304 هكتار) تشمل منطقة نباتية وحيوانية كنها أنواع محلية وافريقية.

[1]-محمد حميد، حامية العقار السياحي في التشريع السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05، الجزائر 2018، ص 297،298.

- الحديقة التجارية الحامة الموجودة بقلب العاصمة تعد متحفا فعليا للطبيعة تضم 2500 نوع من النباتات والأشجار وعمرها مئات السنين، وأكثر من 25نوع من أشجار النخيل تتربع على مساحة 32 هكتار، وتضم حديقة الحامة حديقة حيوانية ومدرسة تعلم زراعة الجنائن ومركزا مخصصا للاختبارات.[1]

خ- الحمامات المعدنية:

الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعة، والتي كان لها الفضل في ان تمنح الجزائر مناظر خلابة كما وهبها الله العديد من المنابع المعدنية بخاصية علاجية مؤكدة، تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسة السياحية على وجود202 منبع من المياه المعدنية، يتركز اغلبها في شمال البلاد. من اهم هذه الحمامات نجد: بحنفية معسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام المسران مليلة وحمام الشارف بالجلفة.[2]

الجدول رقم01: اهم محطات الحمامات المعدنية في الجزائر:

الحمام	الموقع	درجة حرارة المياه	المؤشرات الفيزيائية	المؤشرات العلاجية
ربي	سعيدة	49°	الكلور والصوديوم	-الجلدية، التنفسية، الروماتيزم
بوغرارة	تلمسان	45°	ببيكربونات الصوديوم، الكلور	الجلدية، التنفسية، الروماتيزم
ريغة	عين الدفلى	68°	الحديد، الكبريت، كبريتات الكلسيوم	-الجلدية، العظام
بوحنفية	معسكر	14 °	ببيكربونات، المغنيزيوم	-الروماتيزم، داء الشلل الانف الاذن الحنجرة، تصلب الشرايين، الالتهاب الرئوي المزمن، الجهاز البولي
صالحين	بسكرة	60°	الكب ريت14.	الجلدية، التنفسية، الروماتيزم
دباغ	قالمة	96°	الكالسيوم، مغنيزيوم الصوديوم، الكلور، سلفات، ببيكربونات، النترات	الروماتيزم، ضغط الدم، حساسية الجلد، الأذن والحنجرة، تفتيت حصيات الكلى

[1]- زعرور نعيمة، ستي وسيلة، عوامل جذب السياح في الجزائر، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 256.
[2]-رندة الشريك، دمدوم سعاد، الاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2020/2019، ص 22.

ولاد علي	قالمة	57°	مغنيزيوم، بيكربونات، سلفات الصوديوم، الكالسيوم، البوتاسيوم	امراض المفاصل، التهاب المفاصل وغيرها من الاعصاب الامراض العصبية والنفسية الرئوية

المصدر: سامية لحول، راوية حناشي، السياحة الحموية كأسلوب لترقية السياحة الداخلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية قالمة)، الملتقى الثاني فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، 20/19 نوفمبر 2012، ص08.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا ان هذه المحطات الحموية منتشرة عبر جهات الوطن شمالا، شرقا، جنوبا وغربا، والخصائص الفيزيائية والكيماوية للمياه تختلف من منبع حموي الى اخر، وهذا ما أدى الى تنوع التخصصات العلاجية لكل محطة حموية، وبالتالي استقطاب السياح وفق للحالة المرضية، ناهيك عن الزيارات السياحية، الترفيه والاستكشافية

2-المقومات التاريخية والثقافية:

ان المعالم التاريخية و الحضارية المتنوعة التي تتفرد بها الجزائر جعلتها نهدا للحضارة الإنسانية و شاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي و الافريقي ، فالمعالم الأثرية و المتاحف و الوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة و العظمة الحضارة المتعاقبة من الامازيغية الى الفينيقية الى البيزنطية و الرومانية و أخيرا الإسلامية التي فرضة نفسها على التاريخ و الشاهد عليها قلعة بني حماد ببجاية، و قد صنفت اليونيسكو المناطق الأثرية بالجزائر ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي كمنطقة الطاسيلي بتيبازة و التيمقاد و واد ميزاب و حي القصبة.

كما يتبين ان السياحة الثقافية والترفيهية تستقطبان الكثير من الاهتمام في اختيار التوجهات السياحية حيت يزداد الطلب عليها.

وبهذا السدد تتميز الجزائر بمزايا كفيلة بتلبية الطلبات الأكثر تشددا بفضل امتداد المناطق السياحية من الساحل الى الصحراء.[1]

[1]-حرات حنان، اتر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة بين 1990-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015/2014، ص 22.

- **الجدول 02: معالم والاثار التاريخية**

المدن	المعالم والأثار التاريخية
- الجزائر العاصمة	- مسجد الجامع الكبير (العصر الوسيط). - مسجد كتشاوة (1994).
- اليزي	- طاسيلي (عصر ما قبل التاريخ).
- وهران	- كنيسة سانتا كروز (العصر الحديث). - الأثر الطبيعي لمرجا جو.
- باتنة	- اطلال تيمقاد. - تامو غادي - اطلال تازولت (العصر القديم)
- القصبة	- عين امارة البحر (1765) - سور مدينة الجزائر (العصر الحديث) - مجموع قصور الرياس في الحسن 23، العصر الحديث.
- قسنطينة	- حصن تمنفوست (القرن 17) - ضريح ماسينيسا (العصر القديم) - قصر صالح باي (بداية القرن 18) - قصر احمد باي (بداية القرن 09) - مسجد سيدي لخضر.

- المصدر: حري مختارية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي أطروحة دكتورة تخصص علوم اقتصادية، جامعة حاسبة بن بوعلي، شلف، ص22،21.

- **الجدول 03: المتاحف**

الاسم	المعروضات الاساسية	العنوان
المتحف الوطني للفنون الجميلة	الفن العصري، الرسم، التصوير، النحت، النقش	- الحامة، الجزائر.
- متحف زابانة الوطني	العصور ما قبل التاريخ، الأثار القديمة، أصل الشعوب	- شارع زبانة، وهران
- متحف الفنون الشعبية	الصناعة التقليدية، فنون وتقاليد شعبية	- قصبة، الجزائر.
- متحف هواء الطلق	فسيفساء قديمة	- حديقة روكي، الشلشال
- متحف قصر الداي	تاريخ والفن المعماري	- اتر قصر الداي الجزائر
- متحف سطيف	اتار قديمة، أصل الشعوب	- سطيف

- المصدر: مرجع سبق ذكره، ص 28

2-مقومات البنى القاعدية:

وتشمل البنية التحتية الضرورية والأساسية لقيام بمشاريع وأنشطة سياحية وتتمثل في:

1-النقل:

أ- **شبكة الطرقات:** ويبلغ طولها اكتر من 90000 كلم، منها:

- 22000 كلم من الطرق الوطنية
- 26000كلم من الطرق الولائية.
- 42000كلم من الطرق البلدية (فرعية او ثانوية).

وبالرغم من حجم الجهود المبذولة في مجال تطوير وتحسين شبكة الطرقات والمواصلات، الا ان هذه الشبكة تبقى ضعيفة إداما قورنت بالمساحة الكلية الشاسعة للوطن، خاصة فيما يخص المناطق الصحراوية التي تحتاج الى بدل المزيد من المجهودات لتطويرها قصد إعطاء دفعة جديدة للسياحة في المنطقة.

ب-النقل الجوي: تتكون الشبكة الوطنية من المطارات حيت يوجد 53 مطار موزع على كامل التراب الوطني منها:

- 13 مطار دو طابع دولي
- 08 مطارات وطنية.
- 14 مطار جهوي موزع عبر التراب الوطني.
- 19 مطار للاستعمال المحدود.

وينشط في السوق الجزائري للطيران المدني 21 شركة طيران منها 19 شركة اجنبية.

ت-النقل البحري:

- على طول الساحل الجزائري يتواجد 13 ميناء متعدد الخدمات بالإضافة الى 17 ميناء مخصص للصيد البحري والموانئ الصغيرة والترفيه السياحي وميناءان (02) مخصصان لنقل المحروقات.
- تعد الشركة الوطنية للنقل البحري للمسافرين (ALGERIE FERRIES) الشركة الوحيدة المسؤولة عن النقل البحري للمسافرين في الجزائر تمتلك أسطولا مكون من 04 سفن وهي: الجزائر 2، طارق بن زياد، سفينة البروس، طاسيلي2. وتغطي الشركة 03 مدن أوروبية: مارسيليا، الكونت، برشلونة.[1]

ث-شبكة السكك الحديدية: يبلغ طولها 4200 كلم مزودة بحوالي 200 محطة، وتغطي خاصة المناطق الشمالية وبذلك تبقى هذه الشبكة بعيدة عن تلبية الاحتياجات الوطنية بصفة عامة.

2- <u>خدمة الاتصالات</u>:

ان الانفتاح عن الأسواق الدولية نتيجة لتحولات كبرى التي اعتمدتها الجزائر أدت الى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، نتج عنه ثروة الاتصالات من خلال التطور الكبير الذي عرفه الهاتف المحمول، بالإضافة الى المتعامل موبيليس، فقد بلغ عدد مشتركين سنة 2011 حوالي 11 مليون مشترك فقد تعززت هذه الوضعية بدخول متعاملين جدد وهما:

- جيزي الذي بلغ عدد المشتركين سنة 2012 حوالي 17.8 مليون مشترك.
- المتعامل اوريدو الذي بلغ عدد مشتركيه في نهاية 2014 أكثر من 12.2مليون مشترك.
- اما بخصوص اشتراك الخط الهاتفي الثابت وصل الى حوالي 03 مليون مشترك سنة 2010.[2]

[1]- شاعة محمد، والباحث يوسف علاء الدين، التنمية السياحية في الجزائر اليات وتدابير لأي حلول، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 03، الرقم 04، العدد 01، تاريخ 25ابريل 2019، ص 41،42.

[2]-حجازي امينة، منون امينة، دراسة مقارنة لتنافسية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، الجزائر-تونس-المغرب، مذكرة لشهادة الماستر، جامعة جيجل، سنة 2017/2016، ص 73-74.

المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر:

أ- السياحة الصحراوية: حيث تتباهى الجزائر بأحد المنتوجات السياحية الفريدة والحصرية في العالم وهو المنتوج الصحراوي الذي يتخذ اشكال ومناظر مختلفة من منطقة الى أخرى فهنالك واحات تيممون الحمراء والكثبان الرملية تاغيت الذهبية، والهقار المصنفة ضمن الإرث العام للبشرية من طرف اليونسكو حيث نجد في صحراء الجزائر:

- الواحات: فمن بوسعادة المعروفة ببوابة الصحراء الى الواد مدينة ألف قبة وبسكرة جوهرة الصحراء وغيرها من الواحات.
- الساورة: او طريق السودان والعابرة لاحد الاودية بالجزائر واد الساورة العملاق.
- الجنوب الكبير: المصنف كمنوي وحيد في العالم حيث يحتوي كل من طاسيلي بالجانب الى الهقار وتمنراست فهي حضارة تعود الى الاف السنين.

ب- السياحة المناخية والريفية: مزيج من المنتجات حيث البحر، الجبال والصحراء يمكن السائح السياحة في الشواطئ كسكيكدة وسيدي فرج في حيث يمكن للأخر التزلج على السفوح الثلوج بجبال جرجرة وجبال شريعة التابعة لولاية بليدة. يمكن للمرء أيضا في الفترة الممتدة من فصل الخريف الى الربيع التزلج على الكثبان الرملية الشاهقة كتاغيت او ابن عباس ببشار.

ت- السياحة الساحلية: يمتد الساحل الجزائري على أكثر من 1600كلم وهي محظوظة بطبيعة عذراء خلابة كما يحتوي الساحل الجزائري على مجموعة من الشواطئ.

- يتميز الساحل الجزائري بمناطق طبيعية تجمع بين الجبال، البحر والغابات.
- روعة الكورنيش في جيجل او شواطئ الساحل التموشنتي.
- تعتبر المحطة الساحلية للقالة موطن الحضارة الطبيعية حيث زادتها الحيوانات المهاجرة والنباتات البرية النادرة في العالم مثل زنابق الماء رونقا وجاذبية.

ث- السياحة التفافية: تعتبر الجزائر ملتقى الحضارات فهيا تكامل بين المواقع التاريخية والاثرية التي خلفتها العديد من الحضارات التي تعاقبت في الجزائر ابتداء من عصور ما قبل التاريخ حيث القيمة التاريخية العريقة ساعدت في ادراجها في لائحة اليونسكو للتراث العالمي للبشرية.

-القصبة في الجزائر العاصمة، الاثار الرومانية في تيبازة، شرشال، تيمقاد، تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية عام 2011 او عنابة حيث كان القديس أغسطس لمدة 30عام كل هذا جعل الجزائر النموذج المثالي لشعار اليوم العالمي للسياحة سنة 2011 حيث كانت المعادلة السياحية تقارب بين الثقافات.[1]

[1]- فاسي خالد، السياحة في الجزائر بين الامكانية المتاحة وتحديات التطور، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، 08 ماي 2018، ص 244-245.

المطلب الثالث: الهيئات الداعمة لقطاع السياحة:

ان المؤسسات والمنظمات سياحية لها دور مهم في تنفيذ السياسة السياحية كما تلعب دور كبير في تنشيط الاستثمار من الهيئات الموجودة في الجزائر:

أ- وزارة السياحة: تأسست بموجب مرسوم رقم 1-474-63 المؤرخ في 1963/12/20، حددت بموجبه المهام الموكلة اليه ومتمثلة في:

- ❖ تعريف بالمنتج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته.
- ❖ تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة.
- ❖ انجاز المخططات التنموية والسياحية.

ب- الديوان الوطني للسياحة: ONTأنشئ الديوان بموجب احكام المرسوم 88-214 بتاريخ 1988/10/31 معدل بموجب 92-402 بتاريخ 1992/10/31 متعلق بتنمية المستدامة للسياحة على ان للترقية السياحية تأثير ذات منفعة عامة وتقع على عائق الدولة، كما تنص هده المادة على ان الديوان الوطني يتولى مهمة تأطير الترقية السياحية ويحدد قانونها الأساسي وتقديرها ومهامها عن طريق التنظيم.[1]

ت- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية:ANDT هي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، انشات بموجب المرسوم تنفيذي رقم 98-21 مؤرخ في 1998/02/21 والمتضمن انشاء وكالة وطنية للتنمية السياحية وتحديد قانونها الأساسي وهي تحت وصاية وزارت السياحة والصناعة التقليدية، مقرها سيدي فرج. تعد الوكالة احدى الهيئات الرئيسية المسؤولة عن تجسيد السياسة الوطنية للتنمية السياحية، من اهم مهامها:

- ❖ تحقيق أكبر مردودية للاستثمارات السياحية.
- ❖ حماية وصيانة مناطق الاستغلال السياحي.
- ❖ اقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية.
- ❖ اجراء دراسة تهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية.
- ❖ تقوم بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية على التسيير العقلاني للاماكن ذات المنفعة المشتركة.[2]

ث- المؤسسة الوطنية للدراسة السياحية::ENET تقوم بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية على التسيير العقل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 1998/03/03 وتهدف الى انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها

[1]-يعقوب لمرض، نوالي سامي، سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر بعد الازمة الاقتصادية لانخفاض أسعار المحروقات عن القطاع السياحي، نموذج لمذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، سنة 2018-2019، ص 18.

[2]-هتهات الشيخ، واقع السياحة المستدامة في الجزائر ودورها في حماية البيئة، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، سنو 2022-2023، ص80.

والقيام بدراسة تهيئة سياحية ومتابعة المشاريع التنموية ومراقبتها ومعاينة المنشاة السياحية والمرافق الفندقية مع انشاء بنك من المعلومات الخاصة بتهيئة السياحة وتنميتها وأخيرا انجاز كل الدراسات المرتبطة بمجال نشاطها بطلب من السلطات العمومية.

ج- المديريات السياحية بالولايات: وهي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي وهي المسؤولة عن مراقبة نوعية التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار الى جانب محاولة مراقبة ومتابعة المشاريع السياحية وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون حيث تعمل أساسا على:

-تحسين الجمعيات والدواوين السياحية للمشاركة في المهرجانات والتظاهرات التي تقام بالولاية السياحية خلال موسم الاصطياف لتعرف بإمكانية السياحة للولاية.[1]

-تنظيم معارض خاصة لإمكانية السياحة لكل ولاية.

ح- النادي السياحي الجزائري TCA: تأسس في أكتوبر 1963 تم وضعه تحت وصاية وزارة السياحة سنة 1971وكلف بتنمية نشاطات السياحية سنة1980، أصبح متعاملا اقتصاديا فعليا من خلال نشاطات التي يقدمها في ميدان الترفيه والعمرة والحج، يملك النادي السياحي الجزائري 42 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني ومن مهامها:

-تنظيم رحلات سياحية مع المنظمات الوطنية والدولية كما اتخذ طابعا جديدا من خلال نشاطات التجارية من شركته الفرعية السياحة والاسفار الجزائر التي انشات في جانفي 1995 ومؤسسة الخدمات الدولية للسياحة ومهمتهم تتمثل في:

- ❖ تنظيم وإقامة رحلات في منشاة سياحية وطنية.
- ❖ تنظيم رحلات ثقافية خارج البلاد.
- ❖ إقامة رحلات الى البقاع المقدسة.
- ❖ اصدار تذاكر السفر بحرا وجوا.
- ❖ اصدار رخص السياقة الدولية.[2]

[1]-فاطيمة بوحلاسي، لينا بخزش، مرجع سبق ذكره، ص84

[2]هتهات الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر ومحفزاته:

1- معوقات الاستثمار السياحي:

رغم الإمكانيات السياحية الهائلة للجزائر والتي يمكن ان لها ان تكون مقصد سياحيا عالميا، وبديلا استراتيجيا للجزائر ما بعد المحروقات الى ان المؤشرات القطاع السياحي تبقى بعيدة مل البعد عن قيمة واهمية تلك الإمكانيات التي تتوفر عليها ويعود ذلك للأسباب التالية:

- ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود الى ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ المخطط الثلاثي الذي كان بعد الاستقلال وما تبعه من المخططات أعطت الأولوية لقطاع الصناعة الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة وهذا تماشيا مع المنهج الاشتراكي لتلك الفترة.
- التأخر في انجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع.
- عدم الاستقرار السياسي والمؤسساتي كان من الأسباب التي لعبت دورا هاما في تعطيل واهمال هذا القطاع رافقتها تراجع عدد الوافدين
- عدم وجود تمويل الكافي للمشاريع الاستثمارية في مجال السياحة برغم من قيام الدولة بمجموعة من الإجراءات لتحفيز المستثمرين.
- ضعف نوعية الخدمات السياحية والافتقار للعديد من المناطق السياحية الى خدمات النقل، وهذا راجع لغياب المطارات الدولية وسوء الربط الجوي والبري بالمناطق السياحية المهمة بالجنوب الكبير.
- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة بسبب عدم ملائمة وسائل الدفع العصري على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسياح، ووجود قوانين لا تسمح بتطوير العمليات سواء بالنسبة للاستقبال او ايفاد السياح للخارج.
- ضعف التكنولوجيا الاعلام والاتصال في القطاع السياحي وهذا لصعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في القطاع السياحي.[1]

[1]-خلاصي عبد الاله، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، ديسمبر 2018، ص 100.

2-محفزات الاستثمار السياحي في الجزائر:

يجب ان يتوفر مناخ الاستثمار على مقومات وامكانيات السياحة، اللازمة والتي تعد محورا أساسيا يدعم اجتذاب رؤوس الأموال للاستثمارها في مجال السياحة.

أ- العوامل السياسية والأمنية: وهي العوامل التي تأثر على قطاع السياحة تأثيرا كبيرا، نختصرها فيما يلي:

- الاستقرار السياسي.
- الإرادة السياسية لطوير القطاع السياحي.
- توفير الامن للمشاريع السياحية لان كل مستثمرين لا يمكن ان يستثمروا أموالهم في بيئة غير امنة.
- استقلالية القضاء والعدالة وتطبيق القانون.

ب- العوامل الاقتصادية: ولها دور فعال في جذب المستثمرين ورؤوس الأموال:

- الاستقرار الاقتصادي: ان الاستقرار الاقتصادي يعد من اهم العوامل التي تجعل المستثمر لا يخاف من الاستثمار بأمواله في المشاريع السياحية، لأنه كلما كانت هناك استقرار اقتصادي كان هناك نقص في درجة المخاطرة والعكس صحيح.
- حرية تنقل رؤوس الأموال والارباح.
- حدة المنافسة في مجال صناعة السياحة.[1]

ت- العوامل البشرية: وتتلخص العوامل البشرية في:

- توفر الجامعات والمعاهد المخصصة في السياحة على الامكانية والمقومات المادية المستخدمة في تكوين العنصر البشري في المجال السياحي والفندقي. ينتج عنه خريجين مؤهلين في هذا القطاع وهذا ما يساعد المستثمر على التخلص من مشكلة العمالة المميزة والماهرة.
- توفر اليد العاملة المؤهلة في قطاع السياحة.
- انخفاض نسبة الامية في البلد يؤدي الى ارتفاع درجة الوعي الثقافي السياحي لدى السكان مما يشجع على الاستثمار.[2]

ث- البيئة الضريبية: تقرر بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة خمس سنوات وأحيانا تقرر إعفاءات جزئية في سنوات الثانية لمدة تتراوح من 10الى 15 سنة.

كما تقوم بتقديم إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المشاريع السياحية.[3]

[1]-بن علية لخضر، مرجع سابق، ص 88.
[2]-فاطمة بوحلاسي، لينا بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 61.
[3]شريط حسين امين، واقع وافاق الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل التنمية، مجلة امتياز والاقتصاد والإدارة، العدد 01، مجلة 04، سنة 2020، ض 103.

المبحث الرابع: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا الى ان الجزائر تتمتع بمجموعة من المقومات الطبيعية و هي تشكل الوعاء الأساسي لقيام السياحة و هي المناظر الطبيعية أماكن الراحة و الترفيه، الشواطئ المواقع الأثرية، المحميات، الصحاري و كذلك المقومات المادية و الأساسية للسياح و تلبية احتياجاتهم المختلفة، و لقيام ظاهرة السياحة أولت الحكومة الاستثمار السياحي اهتماما كبيرا ضمن سياستها و استراتيجيتها التنموية و ذلك من خلال تسخير هيئات داعمة لقطاع السياحة و تقديم محفزات، رغم إمكانيات السياحية للجزائر لا تزال تواجه بعض من المعوقات وجب تداركها.

الفصل الثاني: واقع السياحة في الجزائر

تمهيد:

يعد قطاع السياحة من اهم القطاعات الاقتصادية للكثير من الدول النامية والمتقدمة خاصة في الآونة الأخيرة نظرا لانعكاساتها الإيجابية والمختلفة للنهوض بمعدلات النمو الاقتصادي.

وبالرغم من ان الجزائر تزخر بمقومات سياحية تؤهلها لان تكون كبرى الدول السياحية، حيث انها تبذل جهودا لتطوير قطاع السياحة وفقا للمخططات السياحية المتبعة، الا انها لاتزال تشهد تأخرا ملحوظا ونتائج بعيدة عن متطلبات السوق السياحية العالمية، ذلك لان مستوى الاهتمام به كان ثانويا.

وبما ان السياحة أصبحت تشكل قاطرة للنمو الاقتصادي فقد حظيت باهتمام العديد من الباحثين ولعل من بين الدراسات التي تناولت بالبحث موضوع السياحة نذكر ما يلي:

- **الدراسات السابقة:**

- **الدراسة الأولى:** مذكرة الطالبتين روابح حسيبة وبو لقرارة امينة تحت عنوان دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية–دراسة حالة ولاية جيجل، سنة 2014–2015، جامعة محمد الصديق تن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية.

جاء في هذه الدراسة ان الاستثمار السياحي يلعب دور هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يسهم في تطوير القطاع السياحي والقطاعات الأخرى، ويعزز التوازن فيما بينهما يسهل عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ويساهم في نقل التكنولوجيا ويزيد من لدخل الوطني والفردي، كما انه يحسن رفاهية المواطن، ويحسن ميزان المدفوعات ويوفر فرص العمل.

مع ذلك يلاحظ قطاع السياحة في الجزائر لم يصل بعد الى المستوى المطلوب وتظل إنجازاته محدودة بشكل كبير مقارنة بالدول المجاورة. هذا الوضع يعود جزئيا الى الاعتماد الشديد على قطاع المحروقات واهمال قطاع السياحة والقطاعات الأخرى. ومع تعتبر السياحة بشكل عام والقطاع السياحي بشكل خاص ضرورة حتمية في الوقت الحاضر. على رغم من الثروات النفطية المتاحة، فان التوزيع الاقتصادي ضرورة لتحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة. وينبغي تعزيز الاهتمام بقطاع السياحة. خاصة مع تقلبات أسعار البترول المستمرة.

تعتبر ولايات الجزائر التي تتميز بمقومات سياحية طبيعية، يمكنها ان تصبح قطبا سياحيا بارزا، الا الاستثمار السياحي فيها ضعيف وذلك راجع الى وجود مشاكل وعراقيل متل نقص التمويل وغياب الثقافة السياحية، وضعف الخدمات.

●**الدراسة الثانية:** أطروحة الدكتوراه دواح عائشة في سنة 2017-2018 جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان تحت عنوان مدى مساهمة الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية بالجزائر ما بين الفترتين (1983-2016) دراسة تحليلية وقياسية.

حيث اثمرت هذه الدراسة على العديد من النتائج مفادها ان زيادة عدد السياح يسهم في تعزيز الإيرادات السياحية من خلال جلب العملات الصعبة في حالة السياح الأجانب والعملة المحلية في حالة السياح الجزائريين، بالإضافة الى ذلك زيادة النشاط السياحي من خلال الإقامة في المؤسسات السياحية وتوفر فرص عمل محلية وتساهم في حل مشكلة البطالة ومع ذلك فان قلة الاهتمام من قبل السلطات المحلية للقطاع جعلت الجزائر تتخلف عن الدول الأخرى، مما اثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي وزاد من معدلات البطالة، ولكن مؤخرا بدأت الجزائر تدرك أهمية السياحة في تعزيز الاقتصاد.

وبادرت السلطات العمومية بتنشيط القطاع وتعزيزه فقد تم وضع خطة تنموية تمتد حتى عام 2010، ركزت في مرحلتها الأولى (من2000الى 2005) على تشجيع وتنظيم الاستثمار السياحي وفي المرحلة الثانية (من 2006الى 2010) تم التركيز على تقييم الإنجازات ووضع خطة استراتيجية لتنمية السياحة حتى عام 2025، بهدف تعزيز دور القطاع في الاقتصاد الوطني وجعله أكثر جاذبية للسياح المحليين والدوليين.

من اجل الحصول على نموذج أفضل والخروج بنتيجة إحصائية وقياسية واقتصادية، قمنا بالتخل عن بعض المتغيرات المستقلة (كعدد الليالي السياحية، عدد السياح). وذلك لصعوبة تفسير فرضيات في نتائج تقدير النموذج.

● **الدراسة الثالثة:** مقال الدكتور جليط الطاهر في مارس 2018، في مجلة البحوث و دراسة تجارية العدد 03، لسفرت هذه الدراسة عن مفهوم الاستثمارات السياحية و مختلف الاليات الداعمة اهذه الاستثمارات في الجزائر، و عرض تطورها خلال الفترة 1990-2014، حيت تبينت عدة نتائج رئيسية متمثلة في: ضعف حجم الاستثمارات السياحية اذ أظهرت النتائج ان حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة في الجزائر كان ضعيفا خلال الفترة المدروسة، مما يشير الى عدم الاهتمام الكافي بالقطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، و كدلك ضعف الميزانية المخصصة للقطاع السياحي اذ كانت الميزانية السنوية المخصصة لإدارة القطاع السياحي ضعيفة بشكل ملحوظ حيت لم تتجاوز 0.3 % و قد وجدت علاقة طردية ضعيفة بين الارادات السياحية و ناتج المحلي الإجمالي، مما يشير الى ان النمو الاقتصادي لم يكن مرتبطا بشكل كبير بالاستثمارات السياحية و دلك راجع جزئيا الى اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل أساسي على قطاع النفط و أظهرت النتائج ان الاستثمار السياحي في الجزائر من شانه ان يساهم في خفض معدلات البطالة بنسبة تصل الى 5 % مما يشير الى وجود علاقة عكسية بينهما و هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار السياحي و معدل البطالة، في حين وجدت علاقة أحادية الاتجاه بين الاستثمار السياحي و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و تضخم بشكل عام.

تشير نتائج كدلك الى ضعف التركيز والاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة المدروسة ويبرز الحاجة الى المزيد من الجهود والاستثمارات في هدا القطاع لتحقيق تحسن اقتصادي وتعزيز التوازن.

● **الدراسة الرابعة:** أطروحة الدكتوراه مستوي عادل في سنة 2018-2019 جامعة الجزائر 03 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية المعنونة باثر تطوير القطاع السياحي على لنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) تلخصت هذه الدراسة في تحليل واقع وتطور القطاع السياحي في الجزائر خلال مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق في الفترة المذكورة، بالإضافة الى تحليل استراتيجية مخطط التهيئة السياحية SDAT للنهوض بالقطاع السياحي على المدى القريب في سنة 2010 والمدى المتوسط في سنة 2015 والبعيد في افاق 2030 الا انه خلال هذه الفترة المدروسة تم ملاحظة ضعف مؤشرات نمو القطاع السياحي الجزائري اذ لم يتجاوز عدد السياح مليونين و 800 الف سائح خلال هذه الفترة، اما بالنسبة للمساهمة السياحة في الإيرادات المالية وفرص الشغل كانت مساهمة ضئيلة إضافة الى ضعف طاقة الايوائية وضعف خدمات القطاع، اذ سجلت وضعية متدنية ضمن مؤشر التنافسية السياحية حيث بلغ مرتبة 118 بمعدل 3.2 نقطة خلال عام 2016-2017 ويمكن ارجاع ضعف القطاع السياحي وتدني مؤشراته الى جملة من الأسباب منها : ضعف المخصصات المالية الموجودة بهذا القطاع، كما تبين ان محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT في مختلف محطاته أي سنة 2010-2015 وافاق 2030 بعكس الرغبة الحقيقية لإرادة الدولة في تطوير القطاع السياحي الى المسار العالمي وجعله اكثر استدامة وتحسين صورة الجزائر السياحية ، غير ان هذه الأهداف المسطرة تبقى بعيدة عن الواقع اذ سطرت الجزائر بلوغ 400 الف منصب شغل وبلوغ نسبة المساهمة السياحية 3% في الناتج الداخلي الخام وغيرها سنة 2015 الى ان مسعاها فشل ومن جهة أخرى تغيرت نظرة الدولة الى القطاع السياحي اذ أصبحت السياحة في نظرها ضرورة اقتصادية واجتماعية بديلة للقطاعات الأخرى وليست خيارا.

● **الدراسة الخامسة:** مقال الدكتور سعيد بن لخضر وصورية شنبي المعنون بدراسة قياسية للطلب السياحي في الجزائر للفترة من 2000 الى 2017 مجلة العلوم الإحصائية العدد التاسع 2019 حيث تم تحليل السياحة كظاهرة اقتصادية تتطلب استخدام نماذج قياسية لتفسير و التنبؤ باثر التغيرات والمتغيرات على بعضها الاخر في شكل نماذج قياسية حيث تخضع هذه النماذج القياسية للاختبار الاحصائي ومن خلال هذه الدراسة تم تشخيص وتحليل محددات الطلب السياحي التي تظهر في نماذج الانحدار واسقاطها على بيانات الطلب السياحي الجزائري وباستخدام احد نماذج الاقتصاد القياسي في تقدير و قياس عدد السياح الوافدين للجزائر و التنبؤ ببعض قيمه لفترات مقبلة اعتمادا على نماذج متمثلة في الانحدار المتعدد المقدر للعلاقة بين المتغير و المتغيرات المفسرة، اذ ان معلمة متغير طاقات الايواء المعبر عنه بالأسر بعدد الاسر وبالتالي العلاقة الطردية بين الطلب السياحي الوافد للجزائر ممثلا بعدد السياح والمتغير الممثل بطاقات الايواء ومن هنا نستنتج ان معلمة هذا المتغير لها معنوية اقتصادية ونفس الشيء بالنسبة للرقم القياسي لسعر الصرف للعملة والاستثمار السياحي الأجنبي المباشر وعدد الفنادق كلها لها معنوية اقتصادية اما بالنسبة للعوامل الأخرى التي يتم ادراجها في النموذج والتي تمثل النسبة غير مفسرة و المقدرة ب 2،4%والتي تتضمن حد الخطأ العشوائي فلم يتم ادراجها اما لكونها كيفية مثل صورة الجزائر السياحية لا يمكن قياسها او لعدم

توفر احصائيات حولها مثل المستوى التعليمي والثقافي والانفاق على التسويق السياحي وكذا المتغيرات المؤثرة على السياح في بلدانهم.

- **الدراسة السادسة:** مقال الدكتور عياد صالح والأستاذ محمد فودو، مجلة البدائل الإدارية الاقتصادية، المجلة 02، العدد 03، لسنة 2020، المعنونة العوائل المؤثرة على الدخل السياحي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2000-2017.

لخص ما جاء في هذا المقال ان القطاع السياحي له دور هام في دعم النشاط الاقتصادي ذلك باعتباره أكبر مساهم في زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز الاقتصاد بشكل عام، هذه الدراسة ستكشف العوامل التي تؤثر في الدخل السياحي في الجزائر مع التركيز على مفاهيم الاستثمار السياحي والدور الذي يلعبه القطاع السياحي في تعزيز الاقتصاد الوطني.

من اهم النتائج التي توصلنا اليها هي استكشاف محددات الدخل السياحي في الجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2017، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه والذي يشمل جميع متغيرات VAR: الدخل السياحي، عدد السياح، الانفاق الحكومي السياحي، سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار، معدل التضخم وتم استخدام مجموعة من الاختبارات لدراسة الاستقرارية والعلاقة السببية والاتجاه بين المتغيرات.

لخصت هذه الدراسة الى وجود تأثير إيجابي بين كل من الانفاق الحكومي السياحي وعدد الوافدين الأجانب على الدخل السياحي، وتأثير السلبي لمعدل التضخم على الدخل السياحي.

- **دراسة السابعة:** أطروحة الدكتوراه للطالبة بوجمعة شهرزاد، الذي قامت بها سنة 2020-2021 تحت عنوان علاقة السياحة بسعر الصرف ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي عن طريق دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة بين (1995-2019)، والتي تم تقديمها في جامعة أبو بكر بلقاي تلمسان. حيث توصلت هذه الدراسة الى نتائج مفادها ان العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي نابعة من السياق الاقتصادي والسياسي حسب الفترات المدروسة.

لهذا السبب قمنا في هذه الدراسة بمحاولة اختيار مدى تأثير العلاقة بين النشاط السياحي وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بناء نموذج اقتصاد قياسي باستخدام منهجية التي اكدت وجود علاقة بين مؤشرات التنمية السياحية ومؤشر النمو ال اقتصاديNARDL خلال الفترة 1995-2019.

أظهرت النتائج المتحصل عليها ان الإيرادات السياحية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الفترتين القصيرة والطويلة، وبناء على هذه النتائج يجب التركيز على الاستدامة والتخطيط وتشجيع الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية.

اما بالنسبة لسعر الصرف فان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهذا ما يتماشى مع النظرية التي مفادها وجود علاقة ثنائية بين الساحة والنمو الاقتصادي. كما اظهر الاختبار السببية الاقتصادي ان علاقة ذات اتجاه واح من سعر الصرف الى النمو الاقتصادي.

● **دراسة الثامنة:** مقال الدكتور شير صالح مجلة العلوم العراقية المجلد 18 ، العدد 70، لسنة 2023، جاء في فحواه التعرف على اهم العوامل المؤثرة في الإيرادات السياحية للدول العربية المختارة للفترة بين (1995–2020) و من اجل الوصول الى مساعيه فقد تم الاعتماد على نموذج البيانات الطويلة متل النموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية و بعد قيامه بالاختبارات الضرورية للمفاضلة بين النماذج توصل الى ان نموذج التأثيرات الثابتة يعد الأفضل و الأكثر ملائمة لدالة الايراد السياحي لوصفها للعلاقة بين الايراد السياحي و المتغيرات الاقتصادية الأخرى و من اهم الاستنتاجات المتواصل اليها هي ان معدل سعر الصرف هو اكتر المتغيرات تأثيرا على الايراد السياحي، يليه التضخم في المرتبة الثانية ، اما في المرتبة الثالثة فهو الاستقرار السياسي و غياب العنف، و يليه عدد السياح الوافدين و بعده الدخل الفردي، و في المرتبة الخامسة الانفاق الحكومي على السياحة، و سادسا و أخيرا الاستثمار الأجنبي و باستخدام تقنية تجزئة و تفكيك تباين خطا التنبؤ بالإيراد السياحي تبين ان الايراد السياحي في الجل الطويل سيتأثر بدرجة كبيرة بالصدمات الواقعة في معدل سعر الصرف.

الملخص:

ومن خلال هذه الورقة البحثية والدراسات السابقة التي تطرقنا لها، والتي توضح لنا جوانب السياحة ودورها على النمو الاقتصادي، وكذا المقومات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال.

بالإضافة الى تسليط الضوء على اهم المؤشرات التي حالت دون تطور هذا القطاع في الجزائر.

- **واقع السياحة في الجزائر:**

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع السياحة في الجزائر وذلك من خلال دراسة مجموعة من المقومات والمؤشرات الإحصائية والتي تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على القطاع السياحي بصفة عامة، كما اننا نحاول ان نعرف اهم الصعوبات التي يواجهها قطاع السياحة في ظل اعتمد الجزائر على الاقتصاد الريعي. تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من اجل معالجة إشكالية الدراسة.

1- مقومات السياحة في الجزائر:

ان السياحة باعتباره كنشاط اقتصادي تحظى بأهمية كبيرة في العالم اليوم، حتى أصبحت توصف بالصناعة الأكثر نموا في الاقتصاد، اذ تلعب دورا هاما في تطو اقتصاديات الدول. والدفع بعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي. والجزائر كسائر الدول تتمتع بإمكانيات سياحية هائلة تؤهلها لجذب السياح والارتقاء بهذا القطاع لذا جاءت هذه الدراسة بهدف البحث في اهم المقومات السياحية في الجزائر من منظور اقتصادي.

1-1- مؤسسات الإيواء السياحي:

تعتبر مؤسسات الايواء من اهم المقومات التي تساعد على جذب السياح وتوفير الراحة لهم من خلال تقديم ذات جودة. وبالتالي الحصول على موارد مالية وعملات اجنبية، فهي تعتبر من المؤشرات التي تعمل على قياس مدى تطور القطاع السياحي لأي بلد. والجدول التالي يبين لنا وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية لسنة 2020:

الجدول رقم 01: التوزيع حسب الطابع:

الطابع	سنة 2018		سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		سنة 2020	
	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد الفنادق	عدد الاسرة
حضري	1002	74712	1045	80470	1070	81863	1115	85577	1154	93906
ساحلي	249	32581	252	32926	253	32971	258	33588	283	37586
صحراوي	73	5477	76	5895	80	6299	83	6620	86	6946
حموي	25	4502	25	4502	27	4598	27	4598	33	5189
مناخي	19	1883	19	1883	19	1883	19	1883	20	1899
المجموع	1368	119155	1417	125676	1449	127614	1502	132266	1576	145526

المصدر: مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط https://mta.gov.dz 2024/05/07.

يبين الجدول أعلاه ان توزيع الحظيرة الفندقية حسب الطابع، أي نوع المنتج الذي يرتكز أساسا على المنتج الحضري والذي أخذ حصة الأسد، وسيطر بنسبة أكبر على باقي المنتجات السياحية الأخرى، كالمنتج الصحراوي والحموي والمناخي، اذ عرف المنتج الحضري تطورا متواصلا عبر السنوات من 2018 الى 2020، حيث بلغ عدد الفنادق سنة 2018 الى 1002 فندق يقابله 74712سرير، ليواصل تطوره بوثيرة منتظمة من25 الى 45 فندق خلال السنوات الموالية، ليبلغ سنة 2020 حوالي 1154 فندق و93906 سرير.

اما بنسبة لباقي المنتجات الأخرى (ساحلي، صحراوي، الحموي والمناخي) فيلاحظ ان عدد الفنادق ذات المنتج الساحلي تأتي في المرتبة الثانية بعده المنتج الحضري اذ قدر عدد الفنادق سنة 2008 ب 249 فندق، لكن هذا التطور يعتبر ضئيلا في السنوات التي تليه الى ان يصل سنة 2020 الى 283 فندق و37586 سرير ، ويرجع سبب تربعه في المرتبة الثانية الى ان المستثمرين الجزائريين يفضلون الاستثمار في الفنادق المقامة على الشواطئ، والتي يكون روادها السياح الأجانب و الجزائريين من سكان المناطق الداخلية، والذين يريدون الاستمتاع بالشواطئ الجزائرية في الصيف.

فيما يخص عدد الفنادق للمنتجات الأخرى قليلة جدا، فقد بلغت سنة 2018 الى 19،25،73 وحدة فندقية على التوالي للمنتجات من صحراوي الى مناخي لتصل سنة 2020 الى 20،33،86 على نفس الترتيب، ويعود ذلك الى ان الاستثمار في هذه المنتجات يعد مغامرة سواء بالنسبة للمستثمرين الجزائريين او أجانب باعتبار السياحة في هذه الأماكن هي سياحة موسمية.

الشكل رقم 3: يبين توزيع طاقة الايواء حسب الطابع

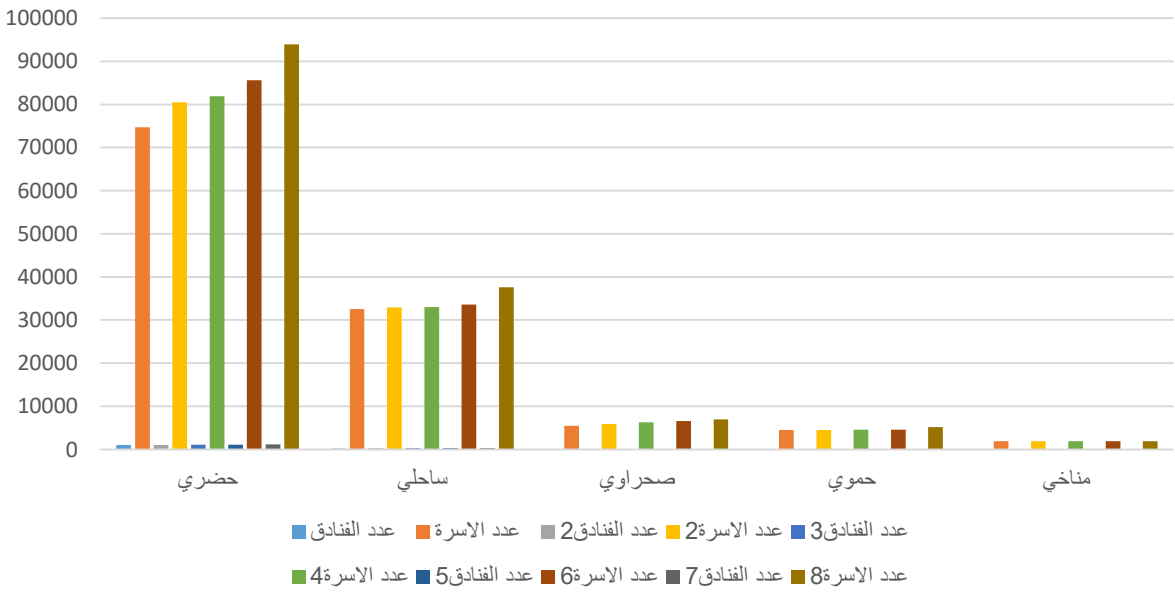

المصدر: من اعداد طالبتين اعتمادا على احصائيات مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط متحصل عليها بتاريخ .2024/05/07

الجدول رقم 02: التوزيع حسب الطابع القانوني:

القطاع	سنة 2018		سنة 2019		سنة 2020		سنة 2021		سنة2022	
	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الاسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الاسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الاسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الاسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الاسرة
عمومي	67	18657	67	18657	78	19215	80	19557	81	19717
خاص	1239	98992	1285	99230	1306	100610	1357	104920	1430	118020
الجماعات المحلية	54	3134	54	3134	54	3134	54	3134	54	3134
مختلطة	08	3372	11	4655	11	4655	11	4655	11	4655
المجموع	1368	119155	1417	125676	1449	127614	1502	132266	1567	145526

المصدر: مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط.2024/05/07

يبين لنا الجدول أعلاه تطور وضعية الحضيرة الفندقية حسب الطابع القنوني، وذلك للفترة بين 2018 الى غاية 2022، وحسب الاحصائيات المتحصل عليها من مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط، حيث نلاحظ ان عدد الفنادق في تطور ملحوظ حيث كان عدد الفنادق 1368 فندق سنة 2018 مقارنة بالسنة 2022 حيث وصل عدد الفنادق الى 145526 فندق، ومعدل عدد الاسرة 119155 سرير وذلك سنة 2018 الى ان بلغ 145526 سرير سنة 2022.

نسبة الفنادق العمومية كانت حوالي 67 فندق سنتي 2018-2019، الى ان بلغ 81 فندق سنة 2022، وهو تطور طفيف وذلك نظرا لاهتمام الدولة بتنمية الشراكة مع القطاع الخاص، حيث شاهد القطاع السياحي اهمالا وعزوف السياح عنها خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يفسر لنا كذلك نسبة تزايد عدد الفنادق الخاصة، حيث من 1239 فندق و98992 سرير سنة 2018، الى 1430فندق و118020 سرير سنة 2022.

وهذا يدل على ان الجزائر اهتمت بشكل كبير بالقطاع السياحي في السنوات الأخيرة.

اما بالنسبة للجماعات المحلية، فلم تشهد أي تطور من حيث عدد الفنادق او الاسرة طوال الخمس سنوات المدروسة، ويمكن ابراز اهم المعوقات التي منعت من تطوير عدد فنادق الجماعات المحلية الى محدودية الموارد البشرية والمادية، حيث تطبيق أي سياسة تنموية يستلزم توفر الموارد الكافية، بالإضافة الى الازمة المالية الحادة التي كانت تعاني منها البلديات وذلك في ظل ظهور جائحة كورونا والتي اثرت على الاقتصاد الوطني بشكل كبير.

وذلك نفس الشيء بالنسبة الى المختلطة اذ انها لم تشهد أي تطور ملحوظ، باستثناء السنتين 2018-2019 تمت زياد طفيفة بمعدل 03 فنادق.

الشكل رقم 04: يبسن توزيع طاقة الايواء حسب طابع القانوني

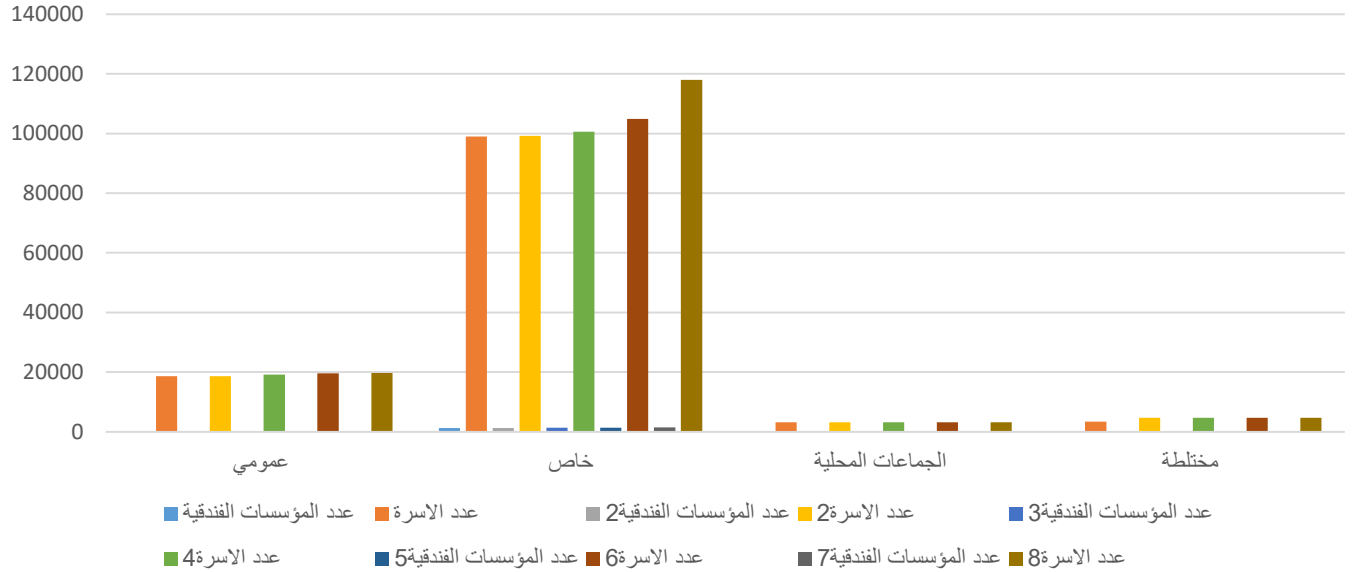

المصدر: من اعداد طالبتين اعتمادا على احصائيات مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط.2024/05/07

1-2- توزيع الفنادق حسب الصنف:

تتواجد المؤسسات الفندقية بأنواع مختلفة حسب درجة التصنيف المعتمدة، وهذا الاختلاف يؤدي الى تمييز نوع الخدمات الفندقية المقدمة للزبائن، فالجزائر على غرار باقي الدول تتوفر لديها المؤسسات الفندقية بتصانيف عدة ومن أهمها المصنفة وفق النجوم، وبغية رصد تطور عدد هذه المؤسسات خلال الفترة الممتدة ما بين 2018-2022 نعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: توزيع الفنادق حسب الصنف في الفترة بين 2018 الى 2022:

الأصناف	السنوات				
	2018	2019	2020	2021	2022
الصنف(*****)	6734	7234	7345	7613	8559
الصنف(****)	4746	6161	6824	7935	10223
الصنف(***)	5886	6427	6861	7707	9083
الصنف(**)	5185	5381	5995	7935	10403
الصنف(*)	11684	12612	12724	13027	14075
غير مصنف	8590	9456	9456	9456	9456

-المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية https:www.mta.gov.dz

من خلال المعطيات السابقة والتي تتمثل في توزيع الفنادق حسب الصنف في الفترة بين 2018الى 2022 ، نلاحظ ان الفنادق المصنفة بنجمة واحدة والفنادق بدون تصنيف على خلاف باقي التصنيفات قد سجلا زيادة مستمرة وكبيرة نوعا ما خلال الفترة المدروسة، حيث سجلت الأولى 11684 فندق خلال سنة 2018 لتواصل هذه الزيادة الى ان تصل الى 14075 فندق سنة 2022، اما الفنادق بدون صنف بلغت سنة 2018 8590 فندق لتصل الى 9456 فندق سنة 2022.

يرجع هذا الى ان هذا النوع من الفنادق لا يتطلب معايير واستثمارات كبيرة في تاسيسها مقارنة مقارنة بالفنادق الأخرى، كما انها تتلقى اقبالا معتبرا نوعا ما نظرا لاسعارها.

اما بالنسبة للفنادق المصنفة بدرجة ممتازة(05 نجوم، 04 نجوم) او المتوسطة (من 03الى 02 نجوم) فقد شهدت زيادة طفيفة جدا ان لم نقل ان هناك تبات نسبي طول الفترة المدروسة، خاصة الفنادق الممتازة اذ سجلت سنة 2018 6734 فندق لتصل سنة 2022 الى 8559 فندق وهذا الامر يوحي لنا الى عدم وصول الخدمات المقدمة في الفنادق الجزائرية الى مستوى التميز، وضعف الاستثمارات في مثل هذا التصنيف.

الشكل 05 توزيع الفنادق حسب الصنف

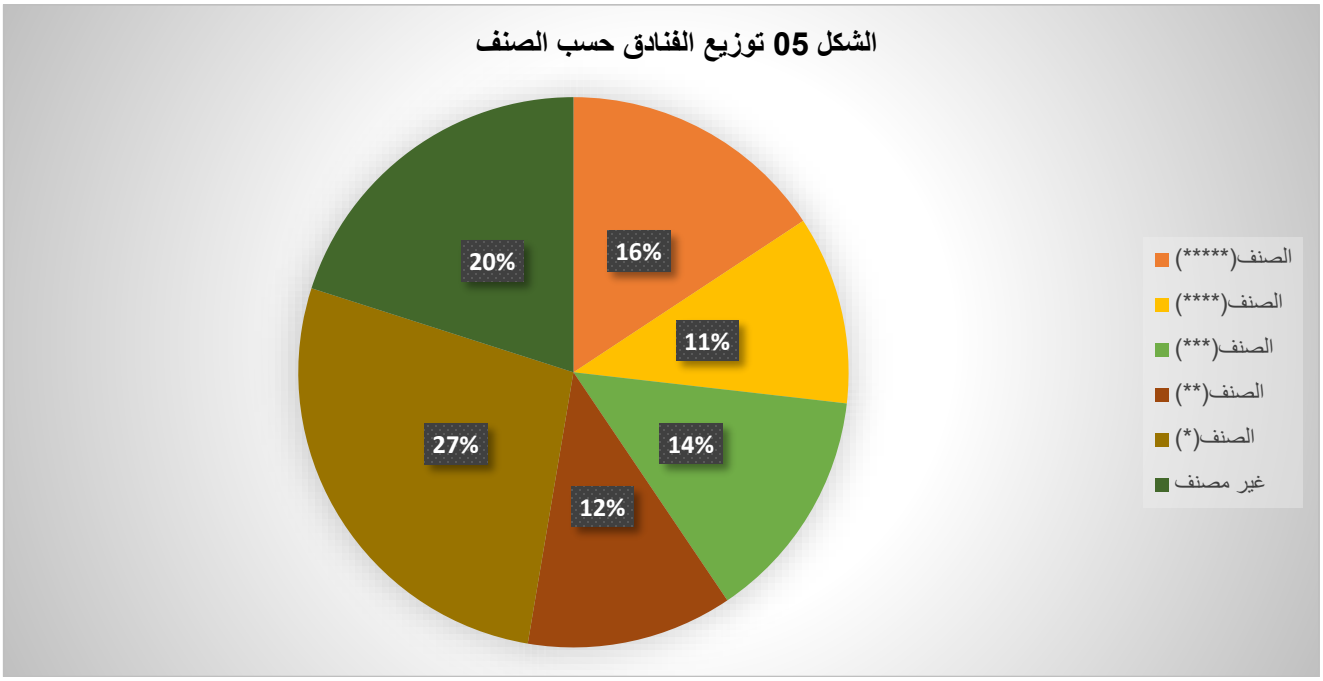

المصدر: من اعداد طالبتين اعتمادا على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية https:www.mta.gov.dz 07/05/2024

1-3 -الوكالات السياحية و الاسفار:

تنقسم وكالات السياحة والاسفار صنفين:

1- وكالات سياحية تنشط بصفة رئيسية في "السياحة المستقطبة أو المستقبلة"، أي يرتكز عملها على استقطاب السياح المحليين والأجانب وتصنف بالصنف "أ"

2- وكالات سياحية تنشط بصفة رئيسية في" السياحة الموفدة للسياح "، أي يرتكز عملها على إيفاد السياح خارج الوطن وتصنف بالصنف " ب " كما هو مبين في الجدول:

- **الجدول رقم 04: الوكالات السياحية والأسفار لسنة 2020**

نوع الوكالة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الوكالات السياحية صنف "أ"	388	415	595	681	2220	2213	2447	2970
عدد الوكالات السياحية صنف " ب "	675	800	1048	1360				
عدد فروع الوكالات الصنف "أ"	77	82	107	129	302	413	495	576
عدد فروع الوكالات الصنف " ب "	59	64	135	158				
مجموع عدد الوكالات المعتمدة	1063	1215	1643	2041	2220	2626	2942	3546

المصدر: مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط.2024/05/07.

نلاحظ من الجدول تطور عدد الوكالات السياحية في الفترة مابين 2013الى 2020، و هو ما يعكس توجه الدولة للتشجيع الاستثمار في هذا المجال، و تنشط هذه الوكالات في مجال السياحة الداخلية و الخارجية، و تنتشر هذه الوكالات السياحية عبر ربوع الوطن و بتخصصات معينة.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول، نلاحظ ازدياد عدد الوكالات السياحية، حيت بلغ عدد الوكالات السياحية الناشطة 1063 وكالة سنة 2013 موزعة بين: 388 وكالة صنف"أ"و 675 وكالة صنف "ب".و تضاعفت سنة 2017 اذ وصلت الى 2220 وكالة سياحية، اما في عام 2020 بلغ عدد الوكالات 3546 وكالة سياحية ناشطة.

هذا ما يعكس الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية من اجل سياسة تنموية سياحية فعالة.

بينما بلغ عدد فروع الوكالة السياحية المنفصلة عن الوكالة الام صنف "أ" عبر مختلف ولايات الوطن 77 وكالة سنة 2013، مقابل 158 وكالة سنة 2016. و سجلت فروع الوكالة السياحية و الاسفار صنف "ب" 59 وكالة سنة 2013، مقابل 158 وكالة سنة 2016 ، و هذا راجع الى تشجيع الدولة لهذا النوع من الاستثمارات السياحية.

1-4-المرشدين السياحيين:

الجدول التالي يبين لنا توزيع المرشدين السياحين بين وطني ومحلي لسنة 2020:

الجدول رقم 05: مرشدين السياحيين لسنة 2020:

التعيين	العدد
مرشد وطني	63
مرشد محلي	102
المجموع	165

-المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية https:www.mta.gov.dz 07/05/2024

يعبر الجدول أعلاه عن عدد المرشدين السياحيين لسنة 2020، حيث بلغ عدد الإجمالي نحو 165 مرشد سياحي مقسمة ما بين مرشد وطني ومحلي، اذ يعتبر المرشد الوطني هو المرخص له بممارسة نشاطاته في كامل التراب الوطني وبلغ عدد 630 مرشد. اما المرشد المحلي هو المرخص له بممارسه نشاطه في إقليم ولاية او ولايتين، بلغ عدده 102 مرشد.

نلاحظ ان عدد المرشدين السياحيين يعتبر قليلا مقارنة بشساعة وتنوع المعالم الاثرية والمناطق السياحية الجزائرية، وهذا ما يؤكد ضعف الاقبال السياحي في الجزائر.

1-5-قائمة المواقع والمعالم الاثرية في الجزائر:

يوجد في الجزائر 149 موقع أثرى متوزع على 39 منطقة إدارية في الجزائر، تضم القائمة مواقع اثرية تاريخية، تراثية واثار كما تضم 11 محمية طبيعية. يبين الجدول التالي توزيعها حسب كل ولاية:

الجدول رقم 06: قائمة المواقع والمعالم الاثرية:

المواقع والمعالم الاثرية	عددها	امثلة
مدن واقاليم تاريخية	45	-زانة بيضاء، باتنة، -هيبون، عنابة -ندرومة، تلمسان -المرسى الكبير، وهران
قلاع وحصون	35	-قصبة بجاية -قصر الرياس ولاية الجزائر -قصر ارابوات، البيض -قصر اغلاد، ادرار
كنائس واديرة	06	-كاتدرائية السيدة الافريقية، الجزائر -بازيليكا القديس اوغسطينوس، عنابة -كنيسة القديس لويس، وهران.
مدافن ومقابر	08	-ضريح الملك مسنيسا، قسنطينة -لجدار (جبل عراوي، تيارت) -سيقا عين تموشنت
مساجد ومباني إسلامية	39	-مسجد سيدي عقبة بسكرة -زاوية الهامل، مسيلة -جامع الطبانة، مستغانم -مسجد سيدي الصوفي، بجاية
جسور وهياكل مائية	07	-القنطرة، بسكرة -قناة عين زبوجة، الجزائر

		-حمام المسخوطين، القالة
اعمال صخرية قديمة	09	-مساكن الكهوف في معافة، باتنة -الرسوم الصخرية في تاغيت، بشار -الرسوم الصخرية في واد الرمايلية، اغواط
محميات طبيعية	11	-الحضيرة الوطنية لجبل عيسى، سلسلة جبال الطلس الصحراوي -الحديقة الوطنية قوراية، بجاية -الحديقة الوطنية شريعة، بليدة.

المصدر: https://archiqoo.com 2024/05/07

1-6-مناطق التوسع السياحي:

تعتبر السياحة أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم، وقطاعا واعدا يساهم في النمو الاقتصادي. فهي قادرة على جلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة، ولتحقيق ذلك قامت الجزائر بالعمل على زيادة مناطق توسعها السياحي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: مناطق التوسع السياحي خلال الفترة 2018-2022:

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
عدد مناطق التوسع السياحي	225	225	224	224	249

المصدر: مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط.2024/05/07.https://mta.gov.dz

يوضح لنا الجدول رقم 07 عدد مناطق التوسع السياحي خلال الفترة من 2018 الى غاية 2022.

حيث نلاحظ من خلال هذه الاحصائيات لم يكن هناك أي تطور ملحوظ لعدد المشاريع، بل العكس انخفضت النسبة حيث من 225 مشروع سنتي 2018 و2019 الى 224 مشروع سنتي 2020 و2021.

هذ التراجع كان نتيجة ظهور جائحة فيروس كورونا خلال هذه السنوات واثرت بشكل كبير على الاقتصاد، كان كل اهتمام الجزائر خاصة والدول عامة موجه لقطاع الصحة بشكل كبير. ولكن في بداية سنة 2022، بدا بصيص الامل بالظهور على القطاعات الاقتصادية، وذلك تزامنا مع بداية تلاشي الازمة جراء اندثار جائحة كورونا، حيث زادت عدد مناطق التوسع السياحي لتصل الى 249 منطقة سنة 2022.

7-عدد الشواطئ في الجزائر:

تعتبر الفضاءات الساحلية ذات أهمية بالغة اذ خلقت مجالا حيويا وعنصرا جذابا لتفق السياحي في الجزائر، باعتبار انها دولة ساحلية يمتد شريطها الساحلي لأكثر من 1200 كلم كما انه يوفر فرصا لنمو الاقتصادي القائم على الأنشطة السياحية والترفيهية.

الجدول رقم 08: توزيع الشواطئ الجزائرية للفترة ما بين 2018-2022:

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
العدد الإجمالي للشواطئ	611	581	565	585	602
عدد الشواطئ المرخصة للسباحة	404	426	362	409	432
عدد الشواطئ الغير مرخصة للسباحة	207	155	203	176	170
التردد على الشواطئ	108	95	39	26	128

المصدر: مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط https://mta.gov.dz

يوضح الجدول السابق عدد الشواطئ في الجزائر خلال الفترة ما بين 2018 الى 2022، اذ بلغ اجمالي الشواطئ لسنة 2018 الى 611 شاطئ مقسمة ما بين شواطئ مرخصة للسباحة وغير مرخصة، خلال هذه السنة،

ادركت الجزائر أهمية القطاع السياحي على الاقتصاد الوطني، و اعنت الاهتمام به اذ خصصت مبالغ من اجل تهيئة و ترميم الشواطئ من اجل موسم الاصطياف لسنة، حيت بلغ عدد الشواطئ الغير مرخصة بسبب التهيئة الى 207 شاطئ بمقابل 404 شاطئ مرخص، و مع موسم الاصطياف الموالي نلاحظ ان عدد الشواطئ الغير مرخصة تناقص ليصل الى 155 شاطئ و هذا ما يدل على نجاح العملية و تهيئة العديد من الشواطئ لتصبح الشواطئ المرخصة مقدرة ب 426 شاطئ، كما بلغ التردد عليها الى 95، الى ان هذه الخطوة المنفذة من قبل الوزارة لم تأخذ المسار المخطط له بسبب تجميد و توقف المشاريع بسبب الوضع الصحي الراهن أنداك.

و مع بداية سنة 2020 و ظهور فيروس كوفيد 19 رسميا في الجزائر، تأثر موسم الاصطياف كثيرا، حيت أصبحت الشواطئ الغير مرخصة 203 شاطئ و المرخصة الى 362 شاطئ، و يظهر ذلك أيضا على نسبة التردد انحدرت من 95 سنة 2019 الى 39 خلال تلك السنة، وتواصل انحدار نسبة التردد سنة 2021 لتصل الى 26 بسبب البروتوكولات الصحية و الوقائية التي سنتها الدولة لسيطرة على تفاقم الوضع، ولكن مع بزوغ شمس سنة 2022 حيت بدأت الازمة الصحية تتلاشى نوعا ما و مع الاحتياطات المفروضة نت قبل الدولة عادت الشواطئ الى الحياة مجددا ، حيت بلغ عدد الشواطئ المرخصة الى 432 شاطئ و الغير مرخصة الى 170 شاطئ ، كما ارتفع التردد على الشواطئ بفارق ملحوظ جدا ليبلغ 128 في سنة 2022.

شكل رقم 06: توزيع الشواطئ في الجزائر

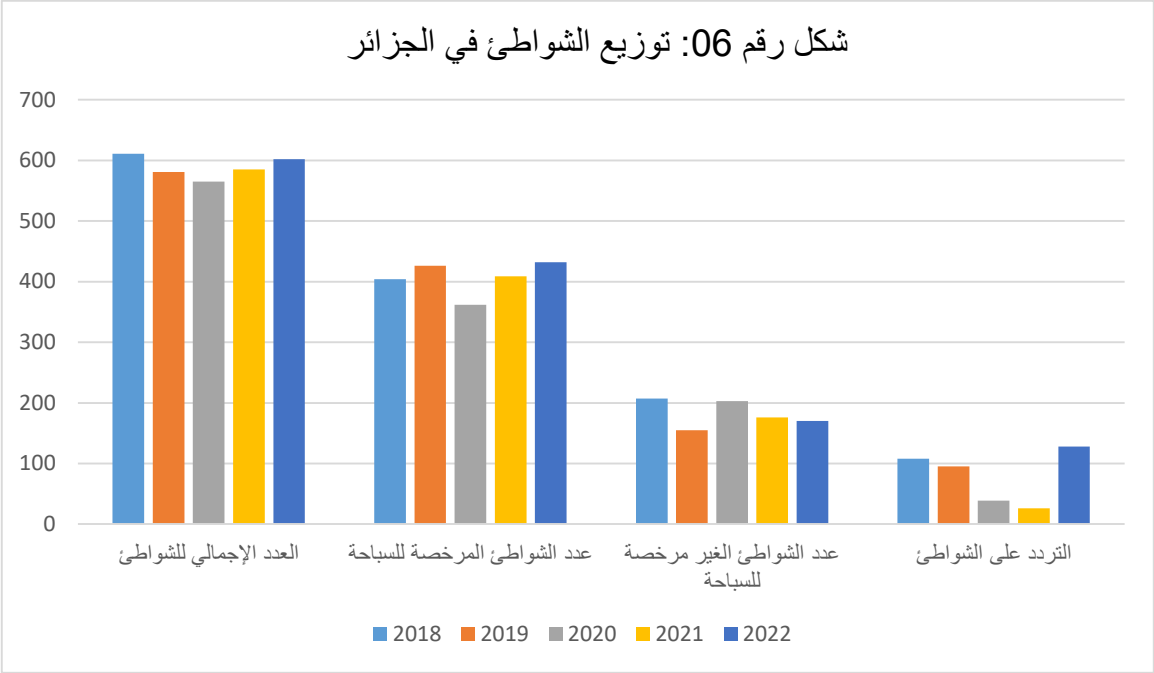

المصدر: من اعداد طالبتين اعتمادا على احصائيات مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط https://mta.gov.dz

1-8- النشاط الحموي:

تعتبر الجزائر من البلدان التي تحتوي على عدد كبير من المنابع الحرارية على المستوى العالمي، فهي تزخر بعشرات الاحواض والحمامات المعدنية الطبيعية يمكن الاعتماد عليها لبناء سياحة حموية، يمثل الجدولين التاليين كل من تطور السياحة الحموية في الجزائر، واهم الاحصائيات للسياحة الحموية:

الجدول رقم 09: جدول الاحصائيات للسياحة الحموية لسنة 2020:

الفترة	أنواع المستجمين	زائر المبيت	الضمان الاجتماعي	في إطار الاتفاقيات	الاجانب	العدد الجمالي للمستجمين	العدد الجمالي لزائر نفس اليوم	المجموع الإجمالي
سنة 2019	العدد	229895	81987	95957	4912	411886	3322917	3734857
	معدل التردد	%55.82	%19.70	%23.30	%1.19	%11.03	%88.97	
سنة 2020	العدد	42983	17354	13779	1022	75138	719629	794767
	معدل التردد%	57.21	23.10	18.34	1.36	9.45	90.55	
معدل التطور	العدد	186912-	64633-	82178-	3890-	336748-	2603342-	2940090-
	معدل التردد%	81.30-	78.61-	85.64-	79.19-	81.76-	78.34-	78.72-

المصدر: مديرية الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية https://www.mta.gov.dz/wp-content/uploads 2024/04/02

ملاحظة: هذه والإحصائيات تخص سنة 2020 موقوفة في شهر نوفمبر نظرا الإجراءات المتعلقة بجائحة كوفيد 19 تم الغلق المؤقت للمؤسسات الحموية من شهر مارس حتى شهر جولية 2020، تم فتح بعض المؤسسات الحموية بداية من شهر اوت وذلك باتباع بروتوكول صحي للمحافظة على سالمة المستجممين اما بالنسبة للحمامات التقليدية مازالت مغلقة.

الجدول رقم 10: تطور السياحة الحموية في الجزائر في الفترة (2015-2022):

السنوات	العدد		مركب حموي		مركز العلاج بمياه البحر		مشاريع طور الانجاز	مشاريع متوقفة
	منابع حموية	منح الاستغلال	عمومي	خاص	عمومي	خاص		
2015	282	55	8	10	1	1	25	10
2016	282	62	8	13	1	1	30	9
2017	282	74	8	13	2	1	34	16
2018	282	79	8	15	2	1	37	16
2019	282	92	8	18	2	1	43	20
2020	282	93	8	18	2	1	44	20
2021	282	93	8	19	2	1	44	20
2022	282	92	10	21	2	1	23	35

المصدر: وزارة السياحة و الصناعة الجزائرية، https://www.mta.gov.dz 2024/04/03

,

من خلال الجدول رقم 10 الذي يوضح لنا تطور السياحة الحموية في الجزائر بين 2015 الى 2022، حيت كانت منح استخدام المياه الحموية تقدر ب 55 منبع سنة 2015، لتصل الى 92 منحة استغلال سنة 2022، اما فيما يخص المؤسسات الحموية الناشطة فهي بقت على حالها، بالنسبة للعمومية من 08 مركبات حموية الى غاية سنة 2021 لتشهد فتح مركبين سنة 2022 لتصل الى 10 مركبات.

بالجهة المقابلة عرفت تزايدا طفيفا بالنسبة للخاص و يعود ذلك الى فتح مجال الاستتمار، حيت كانت تقدر ب 10 مركبات ستة 2015، لتصبح 21 مركب سنة 2022.

و نفس الشيئ نلاحظه في المشاريع طور الإنجاز التي أصبحت تقدر ب 44 مشروع سنة 2021، بينما كانت تقدر ب 25 مشروع سنة 2015، لتعاود الانخفاظ سنة 2022 بتقدير 23 مشروع.

كما ان هناك ما هو متوقف منها اذ تم تسجيل اكبر عدد سنة 2022 مقدر ب35 مشروع، و ذلك راجع لعدة أسباب كنقص الاوعية النقدية.

اما بخصوص مراكز العلاج بمياه البحر خلال الفترة المذكورة فانها لم تسجل أي تغير او تطور سواء بالنسبة للعمومي او الخاص،و ذلك نظرا اعدم اهتمام الكبير بها من طرف المستجمين.

1-9- الموسم الصحراوي:

تراهن الجزائر على كنوزها الطبيعية والثقافية ومعالمها المعمارية بجنوب البلاد، من اجل ترقية السياحة الصحراوية والنهوض بالقطاع السياحي الذي أصبح معولا عليه من اجل تحقيق النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 11: توزيع عدد السياح المقيمين والأجانب في المناطق الصحراوية خلال الفترة(2015-2021):

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المقيمين	373218	597132	837112	300143	240927	127418	512871
الأجانب	50416	50670	339130	25871	23501	12857	15035
المجموع	423634	602199	1176242	326014	264428	140275	527906

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية مخطط جودة السياحة والضبط https://www.mta.gov.dz

من خلال الجدول السابق الذي وضح لنا تطور عدد السياح الأجانب والمقيمين الوافدين الى المناطق الصحراوية، في الفترة الممتدة من 2015 الى 2021.

نلاحظ ان عدد السياح المقيمين في الفترة 2015 حتى الى 2017 كان في تزايد مستمر اذ بلغ 837112 سائح سنة 2017، اما في الفترة بين 2018 الى 2020 فبدا عدد السياح يتناقص تدريجيا، اذ بلغ سنة 2018 حوالي 300143 سائح، ليواصل هذا النقصان في السنوات الموالية خاصة مع ظهور جائحة كورونا وتأثيرها على السياحة ككل وعلى المناطق الصحراوية خاصة، لتصل سنة 2020 الى 127418 سائح فقط.

لكن مع بداية موسم السياحة الصحراوي لسنة 2021 نلاحظ ان النشاط السياحي عاد للواجهة وانتعش جراء فك قوانين الحجر، ورجوع المياه الى مجراها السابق لتصل الى 512871 سائح.

اما بالنسبة للسياح الأجانب، نلاحظ ان عددهم خلال الفترة (2015 الى 2017) في تزايد بطيء مقارنة بتوافد السياح الجزائريين فهو ضعيف جدا، اما في الفترة الموالية فقد تناقص بشكل ملحوظ بسبب الازمة التي شهدها العالم بشكل عام، الا انه يمكننا ان نرجح السبب الأساسي في ذلك الى الفكرة الخاطئة للسياح الأجانب عن الأوضاع الأمنية في الجزائر، وعدم وفرة الوكالات السياحية للمناطق الصحراوية وعدم اهتمامها بالنشاط جلب السياح الأجانب.

وبعد المجهودات المبذولة من طرف الدولة وسعيها للنهوض بالسياحة الصحراوية التي من شانها ان تذر إيرادات معتبرة للخزينة، وكذلك إعادة فتح المطارات وتسهيل عملية السفر، نلاحظ انه في سنة 2021 رجوع اهتمام الأجانب بالسياحة في هذه المناطق ليرتفع عددهم مقارنة بالسنوات الماضية ليصل الى 15035 سائح.

الشكل رقم 07:**توزيع عدد السياح المقيمين والأجانب في المناطق الصحراوية**

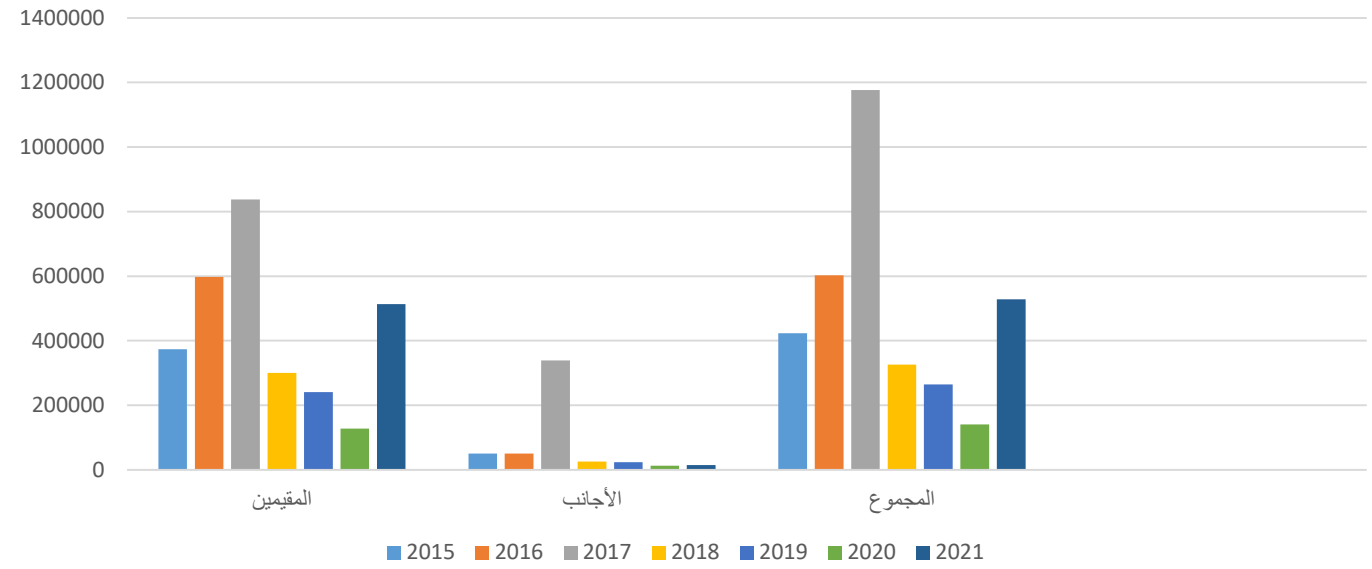

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية مديرية مخطط جودة السياحة والضبط https://www.mta.gov.dz

2 -**المؤشرات الإحصائية للاستثمار السياحي ونمو الاقتصادي:**

يعتبر القطاع السياحي بمثابة محرك للتنمية باختلاف القطاعات الأخرى، فهو يشكلا دعما لنمو الاقتصادي ومصدر لخلق مناصب الشغل والمداخيل المستدامة لا سيما على المستوى المحلي، ويعتبر تطور عدد السياح سواء ان كانوا أجانب او مقيمين جوهر القطاع السياحي وبالاعتماد على الاحصائيات المتحصل عليها من طرف موقع وزارة السياحة المعنية سنقوم بدراسة بعض المؤشرات للإجابة عن الإشكالية المطروحة:

2-1 تطور دخول السواح اعبر الحدود الجزائر:

لقد شكل التدفق السياحي الدولي الى الجزائر ما نسبته 3.9% فقط من اجمالي تدفقات عدد السياح في افريقيا والجدول الموالي يوضح عدد السياح الوافدين من الأجانب والجزائريين المقيمين في الخارج:

الجدول رقم 12: تطور دخول السواح عبر الحدود الجزائر 2017-2021:

	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الأجانب	1708375	2018753	1933778	509736	66995
معدل النمو	00	%18.17	%-4.21	%-73.64	%-86.86
الجزائريون المقيمون بالخارج	742410	638360	437278	81295	58243
معدل النمو		- % 14.02	%-31.50	%-81.41	%-28.36
مجموع العام	2450785	2657113	2371056	591031	125238
معدل النمو		%8.42	%-10.77	%-75.07	%-78.81

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية https://www.mta.gov.dz

تشير البيانات في الجدول أعلاه مقارنة إحصائيات توافد السياح الى الجزائر خلال الفترة 2017-2021.

والتي تشير الى ان تطور السياح الوافدين الى الجزائر قبل 2019 عرف زيادة مستمرة، حيث تم تسجيل 2450785 وافد سنة 2017، و2657113 وافد سنة 2018 بمعدل نمو 8.42%، وهي نسبة معتبرة مقارنة بسنة 2019 والتي عرفت انخفاضا تدريجيا وذلك بسبب اضطرابات السياسية التي عاشتها الجزائر والتي سميت بالحراك الشعبي، حيث وصلت نسبة النمو الى% -10.77.

تواصلت هذه التراجعات في الاستمرار طول الثلاثة الأخيرة، حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2021، وهو تراجع جد ملحوظ مقارنة بالسنوات الأخرى، حيث ول عدد السياح الى 125230 سائح بمعدل % 78.81-، ذلك راجع الى تفشي فيروس كورونا بالدرجة الأولى، ناهيك عن ارتفاع أسعار الخدمة السياحية وضعف نوعية المعروض السياحي، في ظل وجود أسواق تنافسية.

اما بالنسبة للسياح الأجانب بلغ اعلى مستوياته سنة 2017، لكنه بدا بالانخفاض هو الاخر تدريجيا، الى ان بلغ أدنى مستوياته سنة 2021 بمعدل 86.86% وذلك خلال ازمة كورونا، لكن بدا بالارتفاع بشكل محسوس خلال الثلاثين الأخيرين لنفس السنة وهذا راجع الى التخفيف من إجراءات المتخذة للقضاء على تفشي وباء كورونا.

الشكل رقم08 :تطور دخول السواح عبر الحدود الجزائر 2017-2021

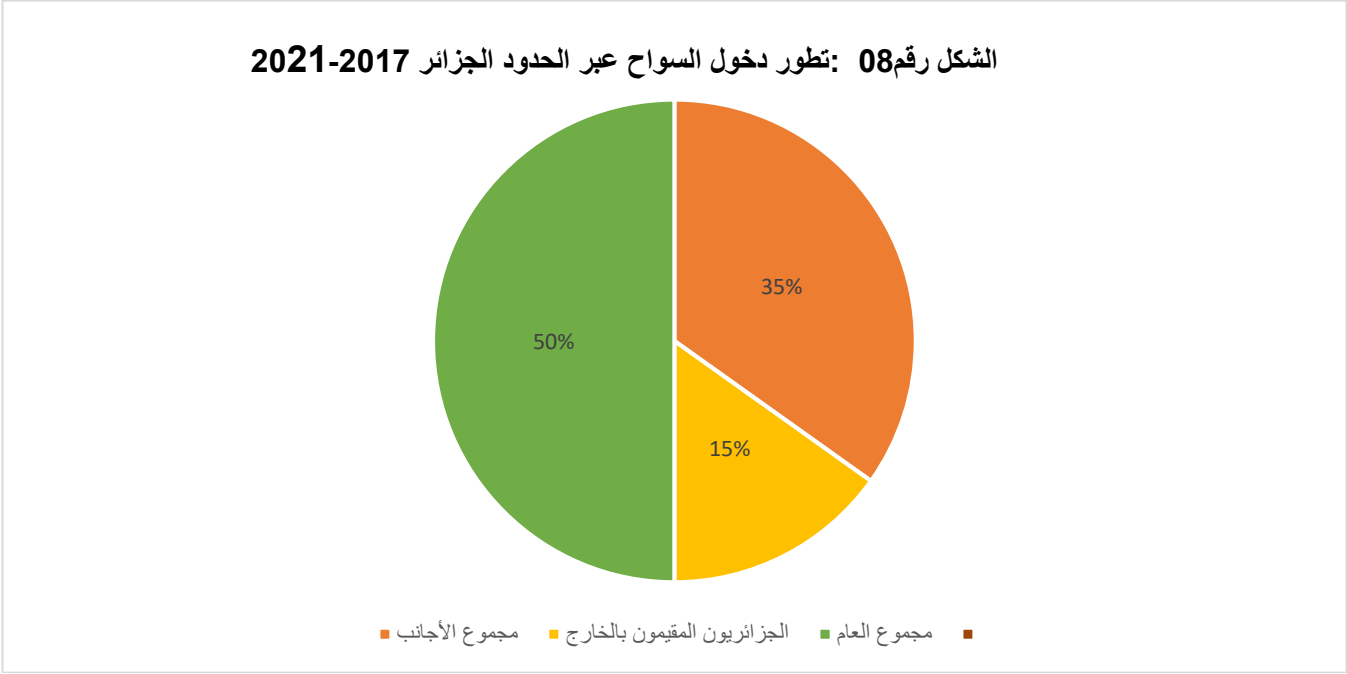

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية مديرية مخطط جودة السياحة والضبط https://www.mta.gov.dz

2-2 دخول الجزائريين المقيمين في الخارج عبر الحدود الجزائرية:

يعد الجذب السياحي عامل رئيسي حيث أصبح فنا وعلما مرتبط بكافة مرافق الخدمات، وكل ما كان هناك تنوع في عناصر الجذب السياحي يعمل على لرفع معدل التدفقات السياحية الوافدة الى البلد، والجدول التالي يوضح دخول الجزائريين المقيمين بالخارج عبر الحدود الجزائرية خلال السنتين 2018-2019:

الجدول 13: دخول الجزائريين المقيمين في الخارج عبر الحدود الجزائرية 2019/2018:

	2018	2019	معدل النمو
فرنسا	482339	321686	%-33.31
اسبانيا	65575	55105	%-15.97
تونس	35849	27021	%-24.63
بلجيكا	14297	9448	%-33.92
بريطانيا	7125	3520	%-50.60
كندا	7761	3359	%-56.72
تركيا	4846	2899	%-40.18
المانيا	3813	2067	%-45.79
الامارات	3304	2049	%-37.98

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية https://www.mta.gov.dz

الجدول أعلاه يوضح لنا دخول الجزائريين المقيمين في الخارج عبر الحدود الجزائرية من مختلف الدول، حيت يوضح يوضح لنا وجود خلل فب توازن السياح الوافدين الى الجزائر عبر الدول المذكورة، حيت يوضح لنا بالصورة الجلية ان أكبر نسبة من السياح كانت في فرنسا وهي تعتبر من اهم الدول المصدرة للسياح الى الجزائر، اذ بلغ عدد السياح القادمين من فرنسا 482339 سائح خلال سنة 2018، تليها اسبانيا 65575 سائح.

وهذا يعود الى ارتفاع أصحاب الجالية المقيمة هناك وخاصة فرنسا، تليها كل من تونس ب 35849 سائح، وذلك بسبب الحدود المشتركة للبلدين. اما باقي الدول فتعتبر نسبها ضئيلة جدا لعدم توافر مقيمين بصفة كبيرة.

الا ان هذه النسب قد انخفضت جزئيا بنسبة لكل الدول المذكورة سنة 2019، اذ ان فرنسا رغم كونها المصدر الأول، الا ان نسبتها تراجعت بشكل ملحوظ اذ بلغت 321686 سائح، بمعدل نمو قدر ب%33.31-، وقد يرجع السبب نسبيا الى الوضع الأمني آنذاك، والذي عرف بالحراك الشعبي، بالإضافة الى تغير وجهات السائحين نتيجة الى العروض المغرية من قبل الدول الأخرى.

الشكل رقم 09:دخول الجزائريين المقيمين في الخارج عبر الحدود الجزائرية 2018/2019

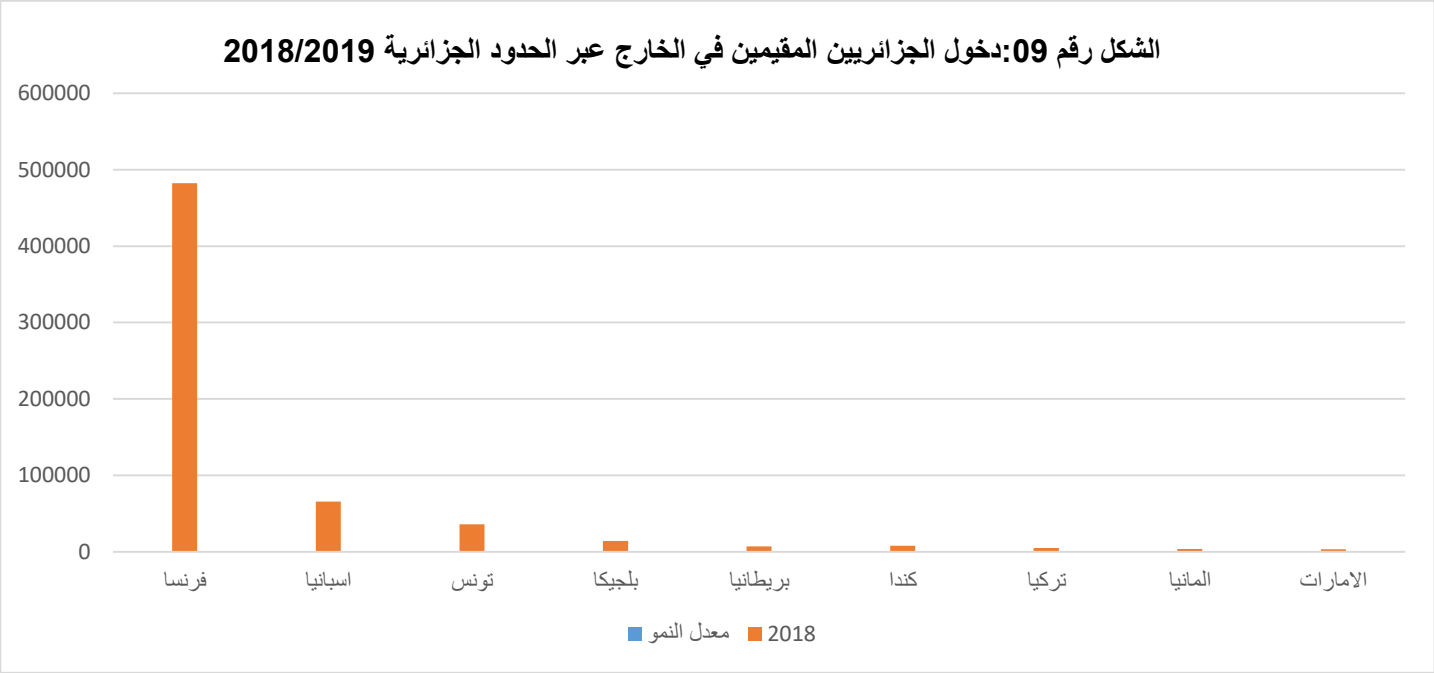

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية مديرية مخطط جودة السياحة والضبط https://www.mta.gov.dz

3-2 مساهمة السياحة في التشغيل:

تعتبر العمالة من اهم الاثار السوسيو-اقتصادية للسياحة نظرا لان القطاع السياحي يتوفر على إمكانيات هائلة لخلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتفوق قدرته على التشغيل القطاعات الأخرى، وبذلك فهو يعالج مشاكل اجتماعية (كالفقر والبطالة). لكن هذا كله متوقف على مدى كفاءة النشاط السياحي ومدى رواجه وفعاليته، والجدولين يبينان كل من تطور العمال في قطاع السياحي ومساهمة السياحة في العمالة:

الجدول رقم 14: تطور العمالة في القطاع السياحي في الجزائر للفترة(2014-2019):

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد العمال	261289	265803	270317	300000	308027	320000
معدل النمو (%)	-	1.72	1.69	10.98	2.67	3.88

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية https://www.mta.gov.dz 2024/05/14

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان القطاع السياحي، يساهم بنسبة ضعيفة في امتصاص البطالة، اذ تتراوح نسبة المساهمة بين 1.72%و% 3.88 فقط خلال الفترة 2014و 2019، وسجلت أدنى نسبة سنة 2016 حيث كان عدد العمال 270317 عامل بمعدل % 1.69.

يعود سبب لقلة المنشآت السياحية من جهة، ومن جهة أخرى قلة خريجي الجامعات والمعاهد في التخصص السياحي والفندقي، لعزوف الأغلبية عن هذه التخصصات بحكم الثقافة المجتمعية التي كانت تنظر للعمل في الفنادق نظرة دونية نوعا ما.

2-4 مساهمة السياحة في العمالة بصفة مباشرة وبصفة كلية:

تساهم السياحة بشكل كبير في توفير فرص العمل سواء بصفة مباشرة عن طريق توظيف الافراد في النشاطات السياحية، او بصفة غير مباشرة من خلال بعض الأنشطة والقطاعات المرتبطة أساسا بالقطاع السياحي، حيث يوضح الجدول التالي مساهمة قطاع السياحي في توفير مناصب العمل:

الجدول رقم 15: مساهمة السياحة في العمالة بصفة مباشرة وبصفة كلية خلال الفترة 2008-2018:

الوحدة: ألف عامل

السنوات	القوى العاملة الكلية للسياحة	القوة العاملة المباشرة للسياحة	معدل نمو القوى العاملة الكلية%	المساهمة الكلية لقطاع السياحة في مستوى التشغيل%	القوة العاملة المباشرة للسياحة	معدل نمو القوى العاملة المباشرة%	المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في مستوى التشغيل%	مستوى التشغيل الكلي
2008	519.1	227.7	-6.08	5.68	227.7	1.02	2.49	9146
2009	597.2	269.1	15.05	6.30	269.1	18.18	2.84	9472
2010	543.2	254	-9.04	5.58	254	-5.61	2.61	9736
2011	542.9	266.6	-0.06	5.66	266.6	4.96	2.78	9599
2012	617.9	289.2	13.81	6.08	289.2	8.48	2.84	10170
2013	678.3	321.9	9.78	6.29	321.9	11.31	2.98	10788
2014	645.8	302.2	-4.79	6.31	302.2	-6.12	2.95	10239
2015	682.9	324.6	5.74	6.45	324.6	7.14	2.06	10594
2016	677.9	318.3	-0.78	6.25	318.3	-1.94	2.93	10845
2017	678.7	320.1	0.16	6.25	320.1	0.57	2.95	10858
2018	685	329.5	0.93	6.20	329.5	2.94	2.98	11049

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدي https://www.mta.gov.dz 202/05/14

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة المساهمة الكلية للقطاع السياحي في مستوى التشغيل الكلي خلال الفترة من 2008 الى 2018، تتراوح ما بين 5.85 %و6.45% كما بلغ متوسطها 6.08%، حيث ارتفعت القوى العاملة الكلية من 519.1 ألف عامل سنة 2008، الى 685 ألف عامل سنة 2018.

اما بالنسبة لنسبة المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في مستوى التشغيل خلال نفس الفترة، يتراوح ما بين 2.98%و2.06%، حيث ارتفعت القوى العاملة المباشرة للقطاع السياحي من 227.7 ال عامل في 2008 الى 329.5 ألف عامل في سنة 2018.

هذه النسبة ضعيفة جدا تعكس المكانة الضعيفة للقطاع السياحي في الجزائر ضمن الاقتصاد الوطني، بالنسبة لمساهمته في الشغيل أي الحد من البطالة، حيث احتلت الجزائر سنة 2018 المرتبة 132 من حيث مساهمة قطاع السياحة في مستوى التشغيل عالميا.

الشكل رقم 10:مساهمة السياحة في العمالة بصفة مباشرة وبصفة كلية خلال الفترة 2008-2018:

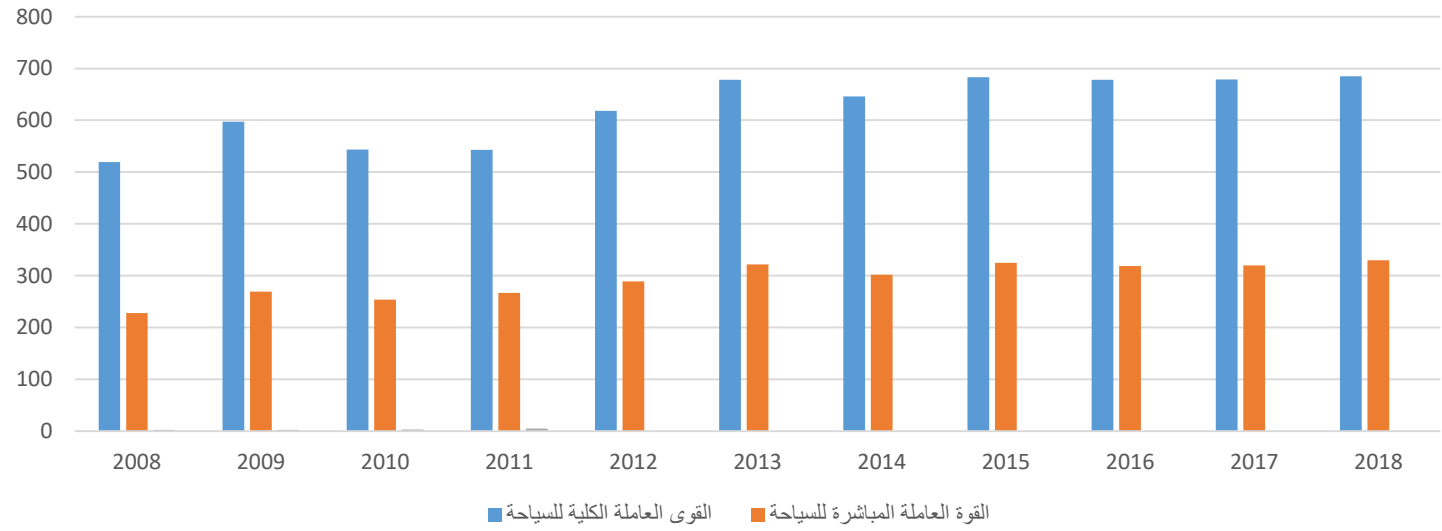

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية https://www.mta.gov.dz

2-5 وضعية المشاريع السياحية:

من اجل النهوض بقطاع السياحة قامت الحكومة بالعديد من المشاريع وذلك بغية تنمية القطاع السياحي، وفيما يلي ندرج جدول يوضح وضعية المشاريع السياحية سواء المنجزة منها او التي في طور الإنجاز:

الجدول رقم 16: وضعية المشاريع في طور الإنجاز خلال الفترة 2015-2020:

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المشاريع طور الإنجاز	504	584	764	799	889	804
معدل النمو (%)	-	%15.87	%30.82	%4.58	%11.26	%-9.56
عدد الاسرة	69138	76670	101722	100866	118254	99567
معدل النمو (%)	-	%10.89	%32.74	%-0.89	%17.24	%-15.80
عدد العمال	28835	32592	44840	41879	46982	40117
معدل النمو (%)	-	%13.03	%37.58	%-6.60	%12.19	%-14.61

المصدر: مديرية الاستثمار السياحي http://www.industrie.gov.dz 2024/05/15

- **الجدول رقم 17: وضعية المشاريع المنجزة خلال الفترة 2015-2020:**

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المشاريع	58	106	107	67	107	87
معدل النمو (%)	-	%82.76	%0.94	%-37.38	%59.70	%-18.69
عدد الاسرة	4241	9843	10162	5773	7984	5825
معدل النمو (%)	-	%132.09	%3.24	%-43.19	%38.30	%27.04
عدد العمال	1951	5049	4476	2447	3575	2403
معدل النمو (%)	-	%158.79	%-11.35	%-45.33	%46.10	%-32.78

المصدر: مديرية الاستثمار السياحي http://www.industrie.gov.dz 2024/05/15

نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه ان وثيرة الإنجاز المتبعة في تنفيذ المشاريع جد بطيئة، وان عدد المشاريع في طور الإنجاز يزداد في كل سنة مقارنة بالمشاريع المنجزة، والتي تشكل بدورها النسبة الأقل من عدد المشاريع المبرمجة، حيث بلغت عدد المشاريع في طور الإنجاز سنة 2015 504 مشروع لتواصل الزيادة لتصل الى 804 مشروع سنة 2020، المشاريع في طور الإنجاز لم تبلغ نسبة النصف مما كان من المفروض ان ينجز، مما يعكس المفارقة بين ما خطط له وما تم تنفيذه، اذ تم انجاز 87 مشروع فقط سنة 2020، هذا يستدعي البحث عن الأسباب الحقيقية وراء هذا الإنجاز الجد متواضع.

اما مشاريع الاستثمار السياحي في مجال الفندقة والايواء، فقد شهد تطورا بسيطا خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يترجمه لنا الجدول من خلال عدد الاسرة والعمال، اذ بلغ سنة 2020 5828 سرير و2403 عامل فقط، وهي نسبة قليلة جدا، وهذا ما ينعكس على معدل النمو بالسلب اذ حقق سنة 2020: 32.78%-.

هذه النسب لا تشجع على استقطاب السياح خاصة الأجانب ناهيك عن ارتفاع أسعار الايواء السياحي مقارنة بالدول المجاورة.

الشكل رقم 11توزيع المشاريع المنجزة و في طور الانجاز (2015-2020)

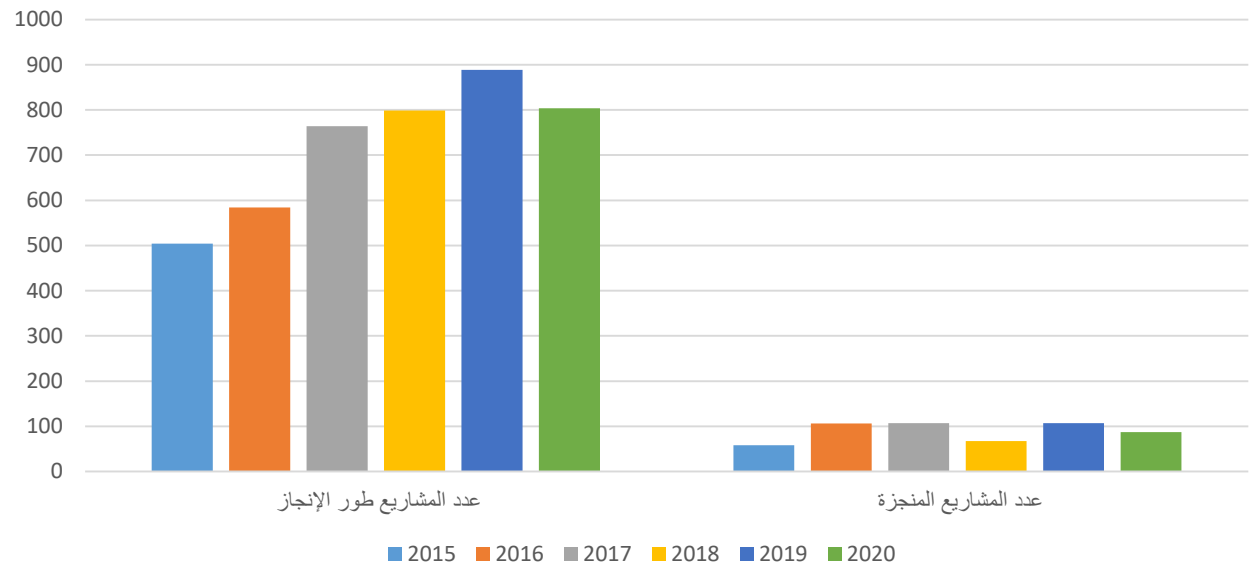

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات مديرية الاستثمار السياحي http://www.industrie.gov.dz

2-6 حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى :

يعبر الجدول التالي توزيع عدد المشاريع الاستثمارية حسب مختلف القطاعات، وكذا مناصب الشغل التي يوفرها كل قطاع:

الجدول رقم 18: حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2002-2016):

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دج)	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445	4.69
البناء	11389	17.85	1310896	10.24	246130	21.62
الصناعة	11256	17.64	7411469	57.90	466382	40.97
الصحة	935	1.47	171948	1.34	22478	1.97
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976	14.32
السياحة	1080	1.6	974396	7.61	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	1169895	9.14	116476	10.23
التجارة	2	0.008	10914	0.09	4100	0.36
الاتصالات	5	0.01	432578	3.38	4348	0.38
المجموع	633804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار https://aapi.dz 2024/05/15

يتبين من الجدول أعلاه ان حجم المشاريع الاستثمارية السياحية تتمثل في 1080 مشروع بقيمة 974396 مليون دينار جزائري، اب ما يعادل 1.6% من حجم المشاريع الكلية الاستثمارية في الجزائر نهاية الفترة 2016، وهو معدل ضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى كقطاع النقل الذي عرف 31097 مشروع الذي يحوز على 48.74% من اجمالي المشاريع، وقطاع الصناعة الذي عرف 11265 مشروع تحت معدل 17.64%، وقطاع البناء الذي عرف 11389 مشروع بنسبة لا تتجاوز 17.85%.

هده النتائج توحي لنا بضعف الاهتمام بالاستثمار السياحي بالجزائر وذلك بالرغم من حجم المبالغ الضخمة التي خصصت لترقية هذا القطاع، فقد بلغ معدلها 7.61% من اجمالي المبالغ المخصصة للمشاريع الاستثمارية.

تبين لنا هذه الاحصائيات الإهمال والتهميش الذي يتعرض له قطاع السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى، بالرغم من الدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع سواء من الجانب الاقتصادي او الاجتماعي وذلك من خلال المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وخلق فرص شغل وغيرها.

ما بالنسبة لمناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة خلال الفترة من (2002-2016)، فقد بلغ 62069 منصب عمل مباشر وغير مباشر بنسبة 5.45% مقابل 40.97% في قطاع الصناعة، والذي يحوز على ما يقارب نصف عدد مناصب الشغل في الجزائر، لاعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد يقوم على صناعة المحروقات كقطاع رئيسي في الاقتصاد، وكذا حيازة قطاع البناء على المنصب التالي بنسبة لا تتجاوز 21.68%، ب 246130 منصب شغل، وهذا راجع الى زيادة المشاريع والاستثمارات في هذا القطاع.

يليه قطاع النقل بمعدل 14.32%، حيث وفر لنا 162976 منصب عمل، ويعود ذلك الى زيادة الدولة في تمويل المشاريع الصغيرة، واتجاه معظم الشباب الى قطاع النقل لما له من مزايا كونه لا يتطلب جهدا كبيرا على غرار باقي القطاعات كالزراعة مثلا.

الشكل رقم 12:حجم المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر مقارنة بالقطاعات الأخرى(2002-2006)

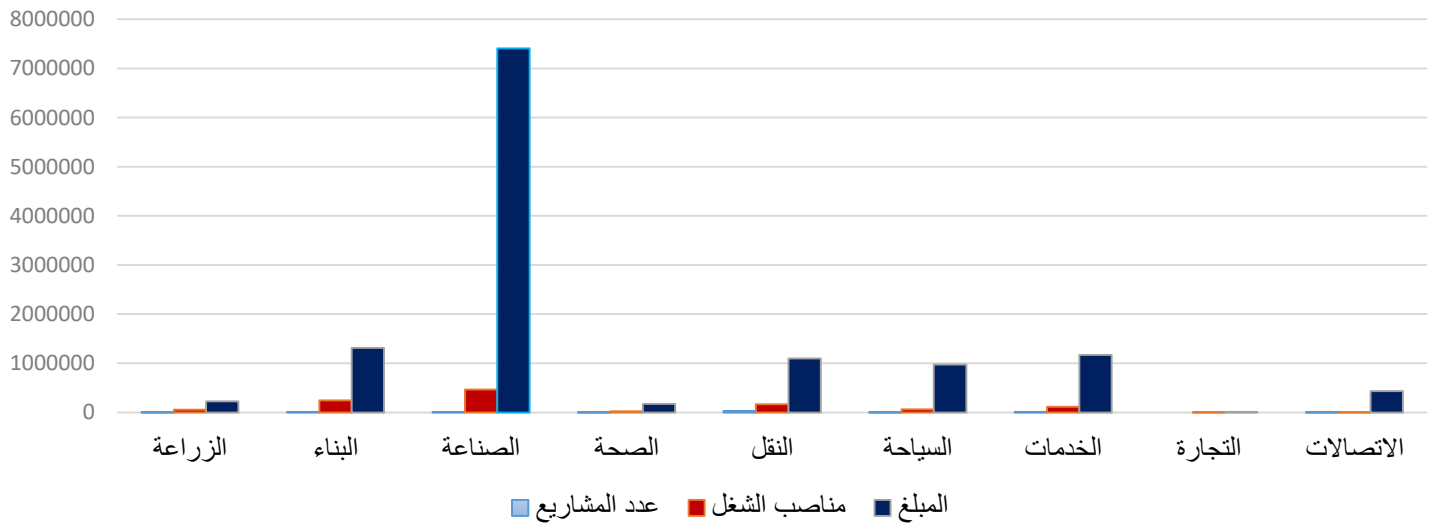

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار https://aapi.dz

2-7 وضعية تطور ميزان المدفوعات في الجزائر:

ان ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي الى اعداد السائحين المنتمين عادة لدول الأخرى، والذين يدفعون بالعملات الصعبة. نظير اشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية او ترفيهية او علمية ...، لذا فان السياحة مصدر من مصادر الدخل الأجنبي وتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدولة، والجدول التالي يبين حجم الإيرادات والنفقات السياحية للفترة المذكورة:

الجدول 19: وضعية تطور ميزان المدفوعات في الجزائر 2014-2020

الوحدة: مليون دولار امريكي

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الايرادات	304	209	141	169	165
النفقات	677	475	580	494	500
الرصيد	-373	-266	-493	-325	-335

المصدر: بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawali.org 2024/05/16

نلاحظ من الجدول ان رصيد الميزان السياحي في الجزائر سجل عجزا هيكليا متواصلا خلال السنوات من 2015 الى 2019، بحيث بلغ العجز 373 مليون دولار سنة 2016 ليستمر هذا العجز بالزيادة ليصل الى 493 مليون دولار سنة 2017، تم تذبذب قليلا سنة 2018 لكنه ظل في حالة العجز ليصل الى 325 مليون دولار سنة 2018، و مع حلول سنة 2020 و لا يزال مع ذلك العجز مستمرا و بلغ 335 مليون دولار، و هذا ما يدل على ان النفقات السياحية التي يسرفها المقيمون الجزائريون في السياحة الدولية كانت اكبر من العائدات السياحية الناتجة عن السياحة الدولية الوافدة، و ذلك لان عدد السياح القادمين الى الجزائر اغلبهم جزائريين مغتربين و بالتالي نفقاتهم تكون ضئيلة جدا و هو ما يأثر سلبا على ميزان المدفوعات و يؤدي الى تقلص الموارد من العملات الأجنبية، و يعود السبب في ذلك الى انخفاض مؤشر عدد الوافدين الأجانب الى الجزائر و بالمقابل ارتفاع السياحة العكسية ولاسيما اتجاه الجارة تونس، و بالإضافة الى نوعية السياح الوافدين الذين هم في الغالب من لفئات ذات الزيارة القصيرة، و تدني نتوسط فترة الإقامة و انخفاض متوسط الانفاق السياحي للزائر.

هذه العوامل مجتمعة تأثر في ميزان السياحة الدي اظهر رصيدا سالبا على مدى فترة الدراسة. وفيما يلي نترجم الجدول في الشكل الموالي:

الشكل رقم 13: وضعية تطور ميزان في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2015 الى 2019

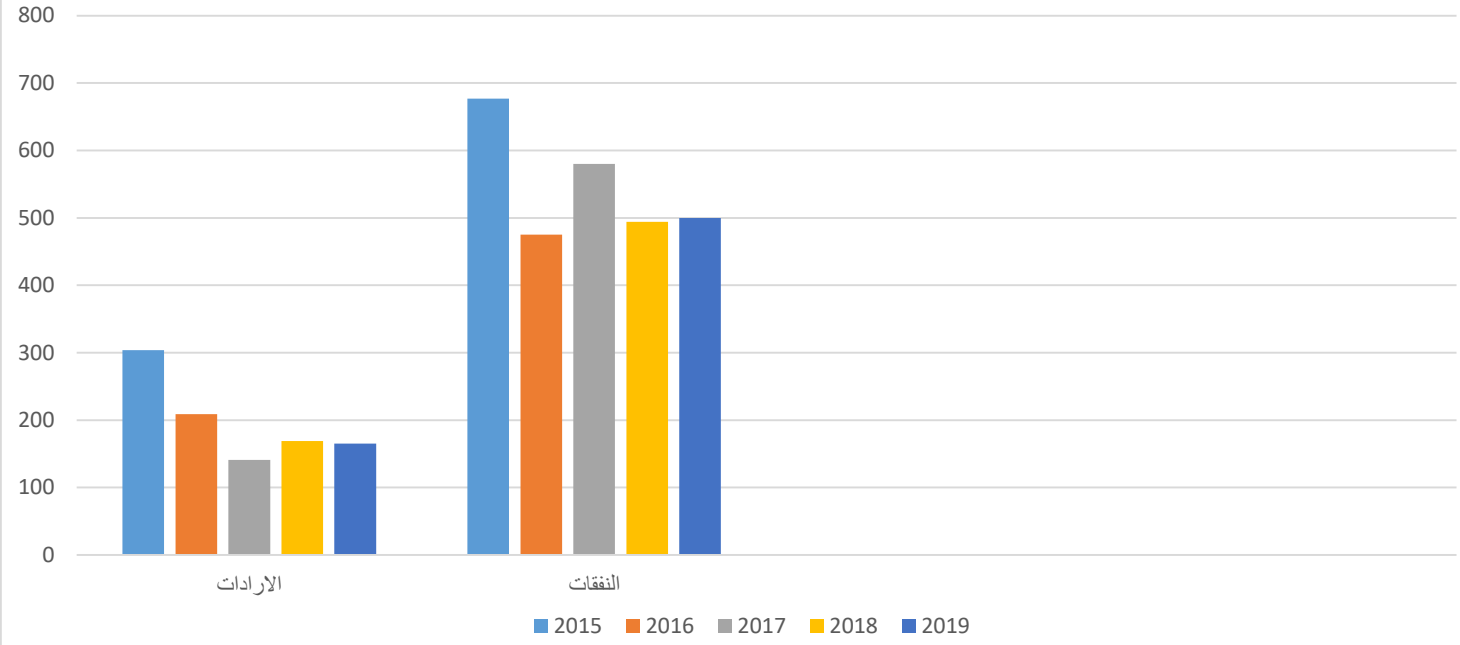

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawali.org

2-8-مساهمة الإيرادات السياحية الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي(PIB):

تشير الاحصائيات الى ان مساهمة قطاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جدا، كما يتضح من الجدول الاتي:

الجدول رقم 20: مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة من (2009-2020):

السنوات	PIB	السنوات	مساهمة الإيرادات السياحية في PIB
2009	1.6	2015	1.3
2010	1.5	2016	1.4
2011	1.4	2017	1.6
2012	1.4	2018	1.7
2013	1.5	2019	1.8
2014	1.5	2020	1.10

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية https://www.mta.gov.dz 2024/05/16

نلاحظ من خلال الجدول ان مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي جد ضعيفة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت بين 1.3و 1.10 بالمئة، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالدول الأخرى. ومن اجل توضيح أكثر نترجم البيانات في الشكل 13 كما يلي:

الشكل رقم 14:مساهمة الإيرادات السياحية الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي(PIB):

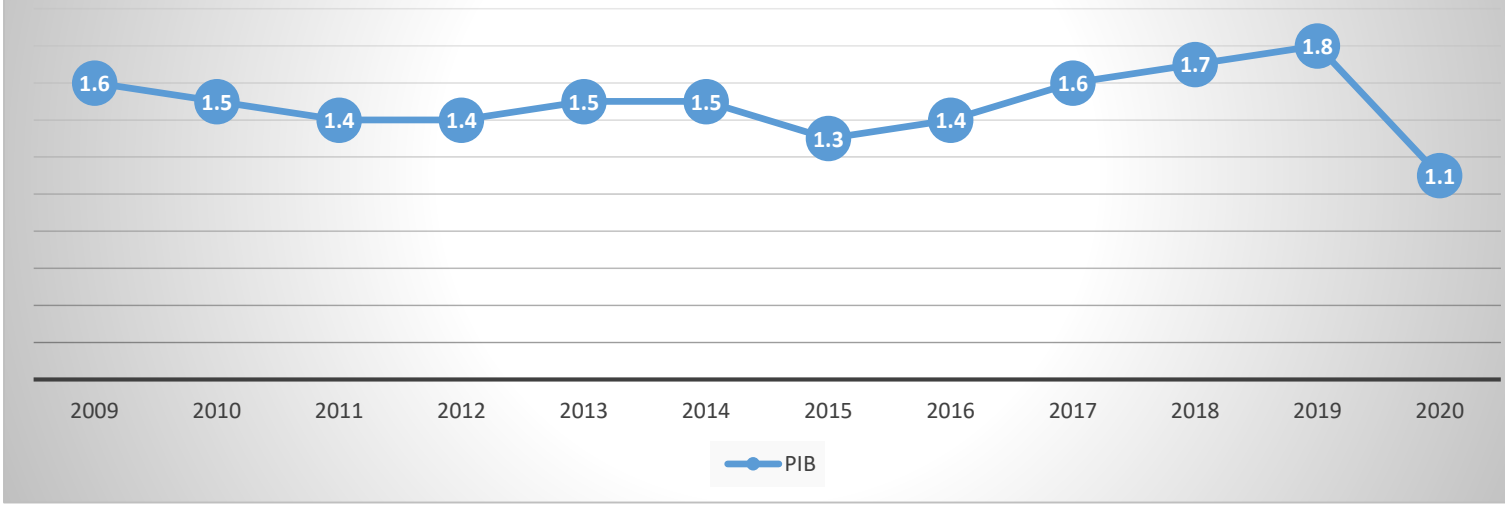

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات وزارة السياحة والصناعة التقليديةhttps://www.mta.gov.dz

من خلال الرسم البياني نلاحظ ان مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة نابين 2009 الى 2020، اخذت نسبة ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبة المتوسط 1.4%، وقد سجلت اعلى نسبة سنة 2020 بمعدل 1.10% وأدنى نسبة سنة 2015 بمعدل 1.3%.

ساهمت السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب متذبذبة في الفترة ما بين 2010الى 2014 وذلك يؤكد انها نسب ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر. اما الفترة ما بين 2015 الى 2018 ومع ارتفاع أسعار البترول صاحب الإهمال القطاع السياحي، ويعود السبب في ذلك الى اعتماد الجزائر على إيرادات قطاع المحروقات بشكل كلي في تحقيق النمو الاقتصادي خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية، اذ تمثلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 90%.

رغم الجهود المبذولة من خلال مخططات التهيئة السياحية التي قامت بها الجزائر لتحسين من هذا القطاع، الا ان معدلات التطور بقيت في انخفاض مستمر ويعود سبب ذلك الى المنافسة الشرسة من قبل الدول المجاور (المغرب وتونس)، والتي لديها خبرة كافية في هذا المجال.

2-9-تطور الإيرادات السياحية في الجزائر:

الإيرادات السياحية المحققة في الجزائر تبقى ضعيفة جدا إذا ما قورنت ببعض تجارب الدول خاصة المجاورة منها، ويرجع هذا لعدة أسباب كالنقص الكبير في هياكل الايواء، وضعف التسويق لوجهة الجزائر، والجدول الموالي يبين حجم الإيرادات السياحية في الجزائر:

الجدول رقم21: تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة(2000-2017):

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات السياحية	102	100	111	112	179	184	215	219	325
معدل التغير%	-	1.96	1.1	0.9	59.8	2.79	16.8	1.86	-48.4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات السياحية	266	219	208	196	230	258	304	209	140.5
معدل التغير%	-18.55	-17.66	-5.02	-5.77	17.34	12.17	17.82	31.25	33.01

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية https://www.mta.gov.dz 2024/05/16

- مديرية الاعلام والاحصاء، الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz

نلاحظ من خلال بيانات الجدول ان حجم الإيرادات السياحية المحققة في الجزائر شهدت تذبذب مستمر خلال الفترة المدرسة، حيت شهدت الفترة الأولى و الممتدة من سنة 2000 الى 2008 نموا في حجم الإيرادات السياحية في الجزائر حيت سجلت اعلى قيمة لي دروة سنة 2008 و التي قدرت ب 325 مليون دولار اكن بحلول سنة 2009 بدأت تعرف الإيرادات السياحية تقلبات حادة حيت تراجعت بحوالي 59 مليون دولار بين سنتين من 2008 الى 2009 أي بنسبة 18.5 % ، و في سنة 2010 بلغت الإيرادات السياحية 219 مليون دولار و سنة 2011 حولي 208 مليون دولار.

اما سنة 2012 بلغت 196 مليون دولارا أي 5.77 % مقارنة بسنة 2011، يعود ذلك الى تهميش القطاع بشكل رهيب وعدم الاهتمام به من طرف الوزارة الوطنية من رغم صبغتها العديد من المخططات الداعمة للقطاع السياحي، وذلك لاعتباره قطاع غير حيوي من حيت الإيرادات بحكم وجود قطاع المحروقات والذي كان يعتبر في تلك الفترة الجرة التي تغطي الغابة لتحقيقه مداخيل خيالية جراء ارتفاع الرهيب في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

اما سنة 2013 نلاحظ تحسن ملحوظ على مستوى الإيرادات السياحية في الجزائر لتبلغ قيمتها 230 مليون دولار، وتواصل ارتفاعها الى غاية 2015 حيت سجلت اعلى قمة والتي قدرت ب 304 مليون دولار، ويعود هذا تحسن الى تجسيد

بعض من المشاريع والسياسات على ارض الواقع والتي أعطت اكلها وتحسن الطفيف للسياحة في الجزائر من خلال تغيير صورتها، لتشهد انخفاض في سنتين الأخيرتين 2016-2017 وتبقى على العموم هذه الأرقام ضعيفة جدا.

نستنتج من خلال هذه الاحصائيات ان الأرقام المتحصل عليها خلال الفترة المدروسة زهيدة جدا، والتي دل على ضعف القطاع السياحي في الجزائر رغم الإعفاءات الجبائية الكبيرة الممنوحة في هذا القطاع، اذ تنظر اليه الإدارة الجبائية بشكل تفضيلي باعتباره قطاع مذر للعملة الصعبة.

الشكل رقم 15:تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة(2000-2017)

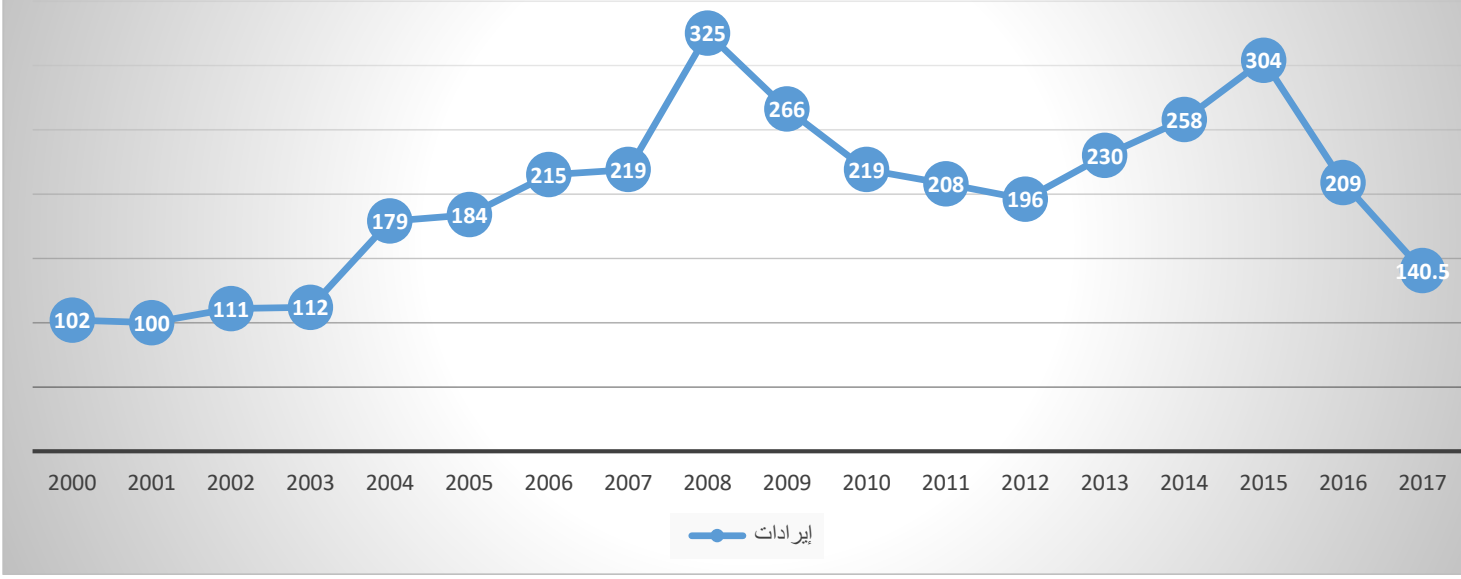

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على وزارة السياحة والصناعة التقليدية https://www.mta.gov.dz

مديرية الاعلام والاحصاء، الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz

2-10 الانفاق السياحي الداخلي الجزائري:

أي ما يتم إنفاقه من قبل المقيمين على السياحة في الجزائر، والجدول الموالي يصف هذا الإنفاق.

الجدول رقم 22: الانفاق السياحي الداخلي الجزائري على امتداد الفترة 2009-2020:

الوحدة: مليار دولار

السنة	نفقات الداخلية	السنة	النفقات الداخلية
2009	6.83	2015	8.09
2010	7.48	2016	7.47
2011	8.98	2017	7.74
2012	9.52	2018	7.68
2013	10.39	2019	7.85
2014	9.92	2020	4.07

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة https://wttc.org 2024/05/18

يبين الجدول أعلاه نسبة الانفاق السياحي الداخلي خلال الفترة من 2009 الى 2020، حيث عرف تذبذبا خلال هذه الفترة اذ قدر سنة 2009 ب 6.83 مليار دولار وتواصل بالارتفاع تدريجيا ليحقق اعلى نسبة سنة 2013 حيث قدرت ب 10.39 مليار دولار، وهذا راجع الى كون السياحة الداخلية احد اهم أنواع السياحة ذرا للأرباح، الا انه مع شروع بداية 2014 شهدت النسبة تراجعا بلغ 9.92 مليار دولار، يمكن ارجاع السبب في ذلك الى ظهور بوادر ازمة النفط، وانخفاض أسعاره مما أدى بالجهة المقابلة الى غلاء الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية، ليتواصل هذا التراجع في الانفاق السياحي خلال السنوات الموالية الى ان وصل سنة 2019 الى 7.85 مليار دولار، وفي سنة 2020 شهد الانفاق السياحي انخفاض جد معتبر حيث انخفض من 7.85 الى 4.07 مليار دولار، وهذا نتيجة التدابير الوقائية والحجر الصحي التي عرفتهما الجزائر بسبب جائحة كورونا.

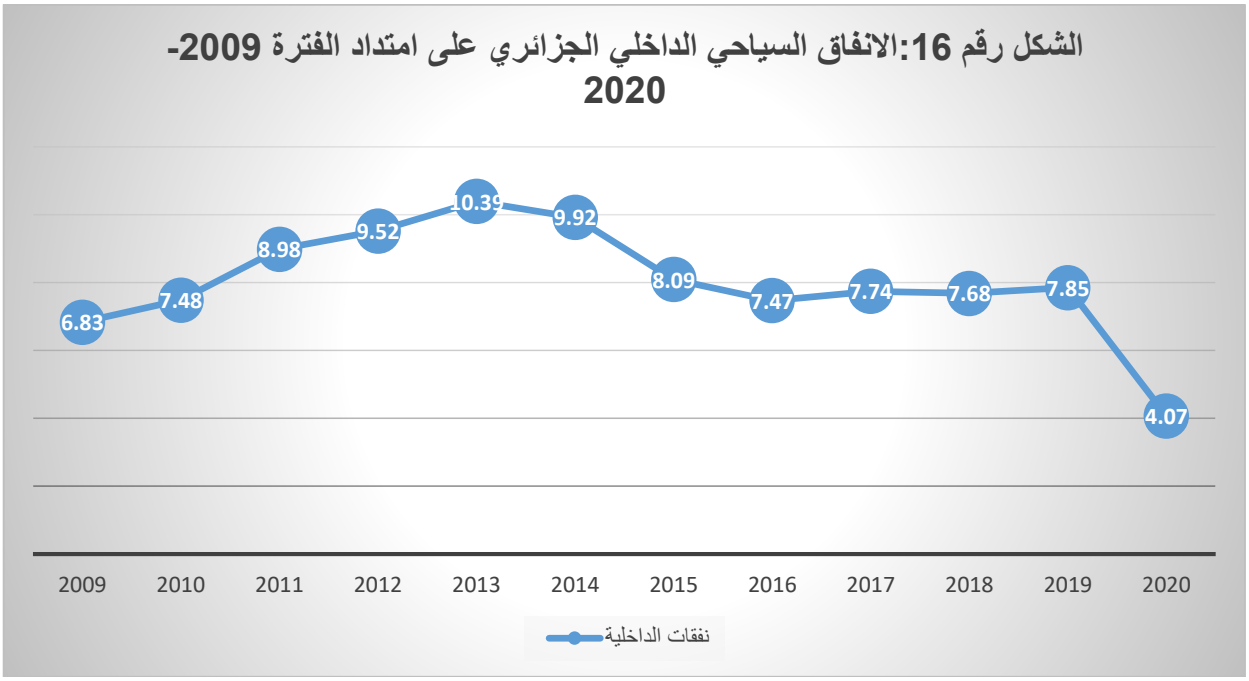

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات: المجلس العالمي للسفر والسياحة https://wttc.org

11-تطور الانفاق الحكومي الفردي على السياحة في الجزائر:

يمكن توضيح تطور النفقات الحكومية الفردية على القطاع السياحي الجزائري من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 23: تطور الانفاق الحكومي الفردي على السياحة في الجزائر خلال الفترة(2001-2018):

ءئالوحدة: مليار دينار

السنة	الانفاق الحكومي	السنة	الانفاق الحكومي
2001	0.846	2010	2.934
2002	0.956	2011	4.295
2003	1.066	2012	4.704
2004	1.171	2013	4.564
2005	1.206	2014	4.897
2006	1.332	2015	5.189
2007	1.523	2016	5.284
2008	2.048	2017	5.181
2009	2.260	2018	5.283

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة https://wttc.org

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان معدل الانفاق الحكومي الفردي على السياحة في الجزائر يتطور على طول الفترة الممتدة من سنة 2001 الى 2018، الا انه يعد منخفضا بمقاربته مع المعدلات العالمية، حيث كان الانفاق الحكومي الفردي 0.846 مليار دينار في نهايتها أي سنة 2018.

اذ انه تضاعف بمقدار أكثر من تسع مرات، فمن المعروف ان الاقتصاديات الريعية كالاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة كبيرة على الانفاق الحكومي وذلك لتطوير وتحفيز الاقتصاد بشتى قطاعاته، ذلك لان هذه الاقتصاديات لا تملك قطاعا خاصا متطور ومبادر، الامر الذي يجعل الإدارة تتحكم في معظم الاستثمارات المحلية وهو الامر الذي يفسر الانفاق المتزايد للحكومة على القطاع السياحي.

الشكل رقم 17:تطور الانفاق الحكومي الفردي على السياحة في الجزائر (2001-2018)

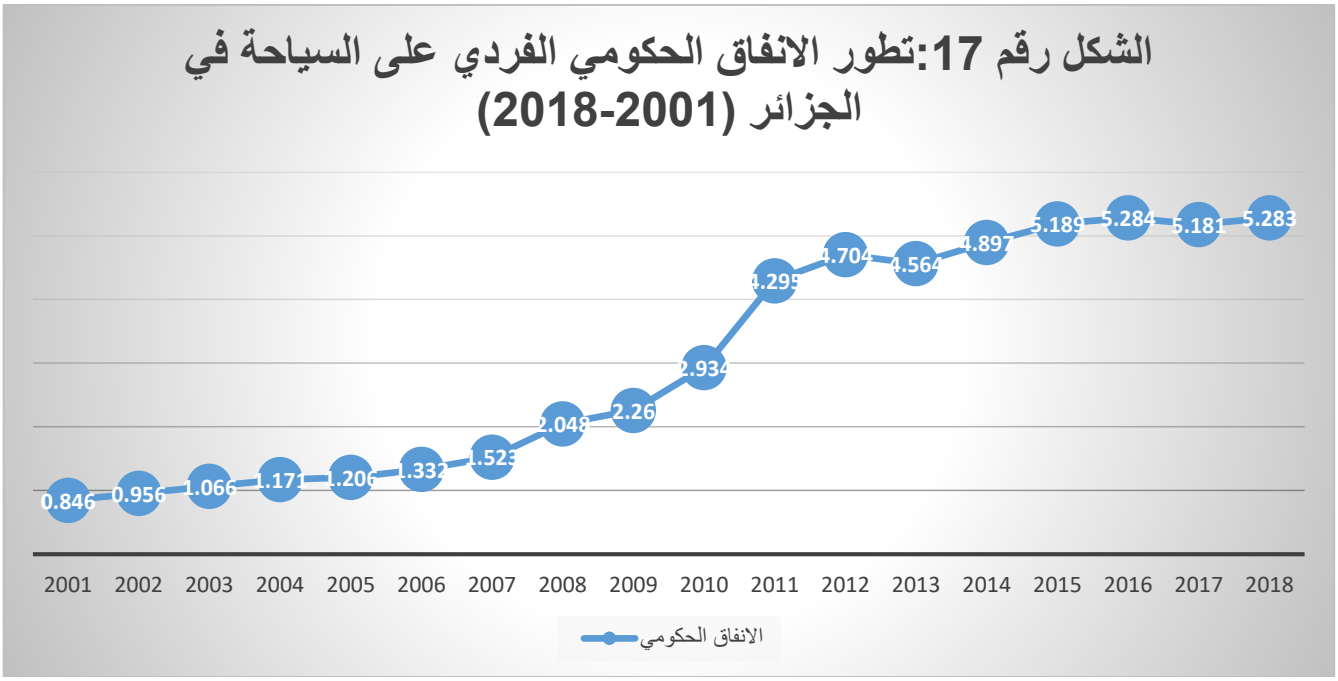

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة https://wttc.org

- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في الفصل الثاني المتمثل في واقع السياحة في الجزائر والتي انقسمت الى جزئيين متمثلين في مقومات السياحة في الجزائر والمؤشرات الإحصائية للاستثمار السياحي في الجزائر واترهما على نمو الاقتصادي.

توصلنا الى ان الجزائر تتمتع بموارد سياحية متعددة ومتكاملة نادرا ما نجدها مجتمعة في دولة واحدة (صحاري سواحل، مرتفعات مناخ معتدل على مدار السنة....) التي يمكن ان تجعل منها وجهة سياحية رائدة في الحوض المتوسط وتنافس الدول السياحية الأولى في العالم. رغم هذه الإمكانيات الطبيعية غير انها غير مستغلة بنسبة كبيرة في غياب الإمكانيات المادية من طاقة الايواء وان وجدت فهي متواضعة و لا تلبي احتياجات السياح سواء من الكمي او الكيفي، حيت انه يوجد ما يعادل 90 % من المؤسسات الفندقية الغير مصنفة و هذا ما يعكس تجنب الكثير من السياح قضاء عطلهم في الجزائر، و تصنيف القطاع السياحي في الجزائر قطاع ضعيف و لا يتناسب مع المعايير الدولية كما ان الجزائر تتمتع بمعايير عديدة تساهم في تنمية القطاع السياحي كالمواقع التاريخية القديمة تعدد الشواطئ على طول الشريط الساحلي البالغ طوله اكتر من 1200 كلم، و أهمها الصحراء الجزائرية التي تغزو مساحة كبيرة من المساحة الكلية للجزائر، اذ تبلغ مساحتها 2 مليون متر مربع ،ذلك ما يجعلها ثاني اكبر صحراء في العالم منقسمة الى تراث طبيعي، تقافي و تاريخي غني و متنوع.

كما يعتبر الاستثمار السياحي احد العوامل الأساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي للدولة بصفة عامة، و تطوير و ترقية القطاع السياحي بصفة خاصة لمساهمته في جدب العملة الصعبة و توفير مناصب عمل، و هذا ما تطرقنا له من خلال دراسة اهم المؤشرات الإحصائية المتمثلة في وضعية ميزان المدفوعات و كذلك مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي، و تبين لنا من خلالها ان الميزان السياحي حقق لنا عجزا طيلة الفترة المدروسة، و كذلك تفوق النفقات السياحية لجزائريين بالخارج على الإيرادات السياحية، كما ان مساهمة الانشطة السياحية للتشغيل قليلة جدا حيت ان قطاع السياحي في الجزائر لا يلعب دوره بالشكل المطلوب مقارنة مع ما تملكه الجزائر من مؤهلات سياحية كبيرة، و رغم هذه الإمكانيات التي تملكها لا انها لا تزال عاجزة على استقطابا للسياح و الاستثمار ف مالات خارج قطاع المحروقات.

لذلك تعتبر الإيرادات السياحية في الجزائر ليس لها تأثير على معدل النمو الاقتصادي كون الجزائر من الدول النفطية التي تعتمد أساسا على الإيرادات النفطية، وهذا ما كشف عيوب الجزائر في عدم موافقتها للقطاعات الأخرى (السياحية، صناعية، زراعية....).

ومن هنا نستخلص ان قطاع السياحة لا يزال ضعيف وتأثيره شبه معدوم اذ ما قارناه بالدول السياحية المجاورة كالمغرب وتونس، ومن عوائق عدم تطور هذا القطاع يتجسد فب ضعف الاستثمار فيه.

خلاصة الفصل:

بالرغم من توفر الجزائر على إمكانيات هائلة تؤهلها ان تكون قطبا سياحيا بامتياز، الا ان عدم الاهتمام بهذا القطاع أدى الى تأخره مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث يواجه هذا القطاع العديد من التحديات التي تعيق تطوره و ازدهاره، ورغم ان هذا القطاع من اكثر القطاعات جلبا للعملة الصعبة وحسب ما استنتجناه من الدراسة فانه يساهم بنسب ضئيلة في تحسين ميزان المدفوعات والرفع من الناتج المحلي الإجمالي وكذا التقليل من ظاهرة البطالة عن طريق توفير فرص العمل، وباعتبار ان القطاع السياحي ذو بعد دولي و مرتبط في تطوره على التنافسية العالمية، وهذا ما يوضح مكانة الجزائر المتأخرة في الترتيب العالمي، وهذا ما يفسر لنا محدودية مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر السياحة احدى البدائل الاقتصادية لزيادة المداخيل والتقليل من الاعتمادات على الريع البترولي للجزائر، ولا يتحقق ذلك الا بتوفير الحاجيات الضرورية للسياح الوافدين سواء كانوا محليين او أجانب، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على النشاط السياحي واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتماشيا مع طبيعة الموضوع تم التطرق الى تحليل وصفي للمؤشرات الأساسية للنشاط السياحي، وبالنظر لامتلاك الجزائر لمقومات سياحية كبيرة و متنوعة كان لابد ان تولي أهمية كبيرة لهذا القطاع، لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، الا ان هذا الاهتمام كان ثانويا ونتائجه بعيدة عن متطلبات السوق السياحية العامية، فقد حقق الميزان السياحي الجزائري نتائج سلبية خلال السنوات الماضية وان حصة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي بعيدة عن المستوى المطلوب.

هذه النتائج سببها سوء الاستغلال للثروات السياحية ونتيجة لاعتماد على قطاع المحروقات، هذه الوضعية تستدعي بإعادة التفكير في سياسة سياحية جديدة تهدف الى ترقية وتطوير المنتوج السياحي والاهتمام بالاستثمار فيه، الذي من شانه رفع مستوى النمو الاقتصادي للبلد.

اختبار صحة الفرضيات:

- تبين انه رغم الموارد والمناطق السياحية بالجزائر الا انها ليست كافية ان تصبح الدولة مركزا هاما لجذب السياح.
- تتوفر الجزائر على مقومات سياحية جد ثقيلة وهائلة ولكنها بالرغم من ذلك لا يزال القطاع السياحي بها متدنيا ولا يعكس الصورة الحقيقية لتلك المقومات.

نتائج الدراسة:

من خلال البحث حول موضوع المذكرة، تم الوصول الى النتائج التالية،

- الجزائر تعد قطبا سياحيا بكل المعايير نظرا لما لها من مؤهلات ومقومات.
- لا يزال الاستثمار في القطاع السياحي ضعيف طالما ان الدولة تعتمد على الاقتصاد الريعي.
- يساهم الاستثمار السياحي في توفير الإمكانيات المادية التي يحتاجها قطاع السياحة، مما يساهم بشكل كبير في جلب المزيد من السياح وبالتالي زيادة الإيرادات السياحية.
- تبقى السياحة قطاعا مهمشا طالما لم تولي الوزارة الوطنية سياسة استشرافية وبعيدة المدى للنهوض بالقطاع.
- يعاني القطاع السياحي الجزائري من عدة معوقات ومشاكل حدت من تطوره وجعلت من مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي غير كافي ومحدود.
- اثبتت لدراسة صحة العلاقة بين الاستثمار السياحي ومساهمة القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن القول ان القطاع السياحي قطاع بديل عن البترول، يمكن ان يحرك باقي القطاعات ويحقق نموا اقتصاديا على عكس الجزائر.

الخاتمة

التوصيات:

- وضع استراتيجية لاستثمار كل المقومات السياحية المتوفرة في الجزائر انطلاقا من المخزون الطبيعي وصولا الى الثقافي وذلك في إطار خطة محكمة.
- العمل على مضاعفة المبالغ المعتمدة لترقية قطاع السياحة وكذا مراقبتها ومتابعتها.
- مراجعة الإجراءات الأمنية المتبعة ومحاولة اخفائها عن اعين السياح، حتى لا تعطي صورة يمكن ان تأثر سلبا على حجم الدفق السياحي.
- نشر ثقافة الوعي السياحي من خلال توزيع دليل عن الممارسة السياحية وتنظيم الندوات.
- من اجل تطوير القطاع السياحي وجب على الدولة الاستثمار وذلك من خلال توفير مناخ استثماري جيد، لان تدخل الدولة من خلال القيام بالاستثمارات بنفسها أصبح من الماضي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

1- ويليام كرين، نظريات النمو مفاهيم وتطبيقات، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية.

2- الاس يترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، مؤسسة الطباعة والنشر نيويورك، مكتبة صيدا بيروت،1998.

ثانيا: الاطروحات والمذكرات:

1- روابح حسيبة، بوقرة امينة، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-،2015/2014.

2- محمد سارة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، دراسة حالة وراسوكم، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير-تخصص قانون الأعمال، جامعة منثوري قسنطينة سنة 2010/2009.

3- بشير هارون، اتر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2022/2021.

4- بمهيدي مختاريه، بوسطة بختة، دور الاستثمار المحلي في التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة بين 2015/2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة2016/2015.

5- قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر 2009/1974، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة غليزان ،2019/2018.

6- العيد محمد، بلحاج عبد القادر، دور التحفيزات الجبائية في تشجيع الاستثمار المحلي، دراسة حالة الجزائر من 2021/2010، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2022.

7- اورابح امال، ايراد فاطيمة، القروض البنكية ومجال تمويل الاستثمار، دراسة تطبيقية لبنكCPA ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، سنة 2016/2015.

8- زرواق ميمون، تطوير اليات الاستثمار في الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة مسيلة، شهادة ماستر المهني،2021-2022.

9- زلماط مريم، دور الاستثمار الفكري واستمرارية المؤسسة دراسة حالة بعض المؤسسات اقتصادية ولاية سيدي بلعباس، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2017/2016.

10- بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم مشاريع استثمارية، مذكرة تخرج لنسل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2010/2009.

11- مهداوي هند، الاستثمار في البورصة رؤية من منظور إسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2008/2007.

12- فتوح خالد، الاستثمار ودوره في التنمية المحلية، دراسة حالة قطاع الرعي لولاية تسمسيلت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، سنة أكتوبر 2014.

13- محمد أسامة مانع، تمويل الاستثمار في مناطق التوسع السياحي، مذكرة نيل شهادة ماستر، جامعة الشهيد الشيخ العربي تبسي تبسة، سنة 2022-2023.

14- فاطمة بوحلاسة، لينا بخوش، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة 08ماي1945، سنة 2020-2022.

15- قاسم كمال عبد الكريم، تحليل وقياس دالة الاستثمار السياحي في الاقتصاد العراق 2004-2018، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشرق الأدنى، رسالة الماجيستر، سنة 2021.

16- لخضر بن علية، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2017-2018.

17- محمد الهادي جاب الله، الاستثمار في القطاع السياحي دراسة مقارنة لدول لمغرب العربي، المدرسة العليا للاقتصاد، وهران، الجزائر، أطروحة الدكتورة، سنة 2023/2022.

18- محمد أسامة مانع، تمويل الاستثمار في مناطق التوسع السياحي، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة، جامعة تبسة، سنة 2023/2022.

19- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دراسة تحليلية وقياسية، اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر،2012/2013.

20- حواشين رماح، النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2000 2014، مذكرة لتيل شهادة الماستر جامعة ابن خلدون التيار، 2019/2018.

21- حنان كسيس، شاهيناز ربرب، مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، سنة 2021/2020.

22- رندة الشريك، دمدوم سعاد، الاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، سنة 2020/2019.

23- حرات حنان، اتر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة بين 1990-2013، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015/2014.

24- حجازي امينة، منون امينة، دراسة مقارنة لتنافسية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، الجزائر-تونس-المغرب، مذكرة لشهادة الماستر، جامعة جيجل، سنة 2017/2016.

25- يعقوب لمرض، نوالي سامي، سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر بعد الازمة الاقتصادية لانخفاض أسعار المحروقات عن القطاع السياحي، نموذج لمذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، سنة 2018-2019.

26- هتهات الشيخ، واقع السياحة المستدامة في الجزائر ودورها في حماية البيئة، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، سنة 2022-2023.

ثالثا: المجلات:

1- سراء سعد فهد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط، العدد 26، جوان 2017.

2- بتينة رشيد حميدي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، دور الاستثمار الخاص في تعزيز سلوك الشراء رقمي، العدد 137، جوان 2023.

3- تحليل نشاط التداول في بورصة الجزائر للأوراق المالية، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، مارس 2018.

4- تومي امينة، حدوش شروق، شيبي عبد الرحيم لعلاقة بين الاستثمار العام في البنية التحتية والاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج ARDLدراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1984-2017، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 ،2020/2019.

5- خديجة مجاهدي، الاستثمار الأجنبي مزياه ومعوقاته: دراسة في ضوء احكام قانون ترقية الاستثمار الجزائري، الملة الجنائية القومية، المجل د63، العدد 03، نوفمبر 2020.

6- يهاب علي داود، عباس فاضل رسن التميمي، تأثير مؤشر السوق العام في الاستثمار السياحي، دراسة حالة العراق، الجريدة العلمية، العدد 03، ديسمبر 2021.

7- موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، اساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر وتوزيع، الأردن،2010.

8- كوبيبي حفصة، بوزيان العجال، النمو التنمية المستدامة مراجعة للمفاهيم مجلة المواقف للبحوث والدراسات للمجتمع والتاريخ جامعة مستغانم المجلد 17 عدد خاص جانفي 2022.

9- علي جدو ع شرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2009،

10- محمد حميد، حامية العقار السياحي في التشريع السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05، الجزائر 2018.

11- زعرور نعيمة، ستي وسيلة، عوامل جذب السياح في الجزائر، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، العدد 04، ديسمبر 2018.

12- الدكتور فاسي خالد، السياحة في الجزائر بين الامكانية المتاحة وتحديات التطور، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 08، 08 ماي 2018.

13- الأستاذ شاعة محمد، والباحث يوسف علاء الدين، التنمية السياحية في الجزائر اليات وتدابير لأي حلول، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 03، الرقم 04، العدد 01، تاريخ 25ابريل 2019.

14- خلاصي عبد الاله، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 08، ديسمبر 2018.

15- شريط حسين امين، واقع وافاق الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل التنمية، مجلة امتياز والاقتصاد والإدارة، العدد 01، مجلة 04، سنة 2020.

رابعا: الملتقيات والمحاضرات:

1- دكتورة فرج سعد، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية دراسة حالة دول العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط،2015.

2- خمائل عبد الله طوني، نادية كعب جبر، خصوصية الاستثمار السياحي في العراق، كلية الحقوق، جامعة المستنصرية، سنة 2022.

3- بدو محمد، بخاري سامية، الاستثمار السياحي كمحرك للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي، جامعة تيبازة26-27، نوفمبر 2014.

خامسا: المقالات والمنشورات على المواقع الالكترونية:

1- مقال مجلة الصندوق التنمية الوطنية، مارس 2020، العدد 03.

2- الاستثمار السياحي، مجلة النجاح، العدد 04، تاريخ أكتوبر، 2021،https://www.annajah.net ، تاريخ الاطلاع 20-02-2024.

3- مديرية مخطط الجودة السياحية والضبط https://mta.gov.dz تاريخ الاطلاع 2024/05/07.

4- وزارة السياحة والصناعة التقليدية https:www.mta.gov.dz تاريخ الاطلاع 2024/05/07.

5- المواقع الاثرية https://archiqoo.com تاريخ الاطلاع 2024/05/07.

6- مديرية الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية https://www.mta.gov.dz/wp-content/uploads تاريخ الاطلاع 2024/04/02.

7- مديرية الاستثمار السياحي http://www.industrie.gov.dz تاريخ الاطلاع 2024/05/05.

8- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار https://aapi.dz تاريخ الاطلاع 2024/05/15.
9- بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawali.org تاريخ الاطلاع 2024/05/16.
10- مديرية الاعلام والاحصاء، الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2024/05/16.
11- المجلس العالمي للسفر والسياحة https://wttc.org تاريخ الاطلاع 2024/05/18